

مظهر عالم
بسم الله الرحمن الرحيم
رسالة موجزة معروفة في فن المنطق

التهذيب

للعامة سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني رحمه الله تعالى

٥٧٩٢ ————— ٥٧١٢

شرح التهذيب

المسمى بالاسم التاريخي

إمداد اللبيب لإفهام التهذيب

٥١٤٣٠

للاستاذ محمد عاقل المصباحي الرضوي

رئيس المدرسين بالجامعة القادرية - ريشا - بريلي أترابرو
RICHHA- BAREILLY- U.P. INDIA

المُشْرِف

مجلس البركات، الجامعة الأشرفية مبارك فور

أعظم جره - الهند رمز البريد ٢٧٦٤٠٤



مُقَلِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وأيده بالمنطق الفصيح و دلالة اللسان ٥ وأصلحه لإدراك
الكليات و الجزئيات بالعقل والمشاعر والجنان ٥ والصلاة والسلام على حبيبته الذي أرسله معرّفًا
للحق، و حجة للخلق بسواطع التبيان ٥ وعلى آله و أصحابه الذين استناروا بتصورات الدين و
تصديقاته بحسن الإيقان و الإيمان ٥ و على من تبعهم بإحسان ٥ و نظر في الأكوان ٥ و استدل
بالمقياس والاستقراء والتمثيل ليصل إلى معرفة الحق و يفوز برضا الرحمن ٥

وبعد فيقول العبد الضعيف محمد عاقل الرضوي المصباحي إن القسم الأول من تهذيب
المنطق والكلام للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني متن متين في فن المنطق، مشتمل على
أكثر مسائل الرسالة الشمسية، متداول بين الناس، مشتهر في الأفاق، لكن لإيجاز لفظه، واختصار كلامه
قد تقاصرت عنه الهمم، وتقاعدت عنه الأفكار وكان أكثر شروحه صعب المنال فكلفني أستاذي
الكريم الشيخ محمد أحمد المصباحي حفظه الله تعالى عميد هيئة المدارس الإسلامية في الهند، و
رئيس هيئة التدريس بالجامعة الأشرفية أن أشرحه شرحاً يُفصل معضلاته ويبين مغلفاته، ويكشف
أسراره، مع إيجاز لا يُخل، وتوضيح لا يُعَل، فشرعت في امتثال أمره مع أنني لست بأهله لقلة بضاعتي
في العلوم والفنون، واستعنت بالله مراعيًا لأمر:

(١) توضيح القواعد بالأمثلة، لتكون القاعدة أقرب فهماً، وأيسر حفظاً، لأن تعقل الشيء مع
المثال أيسر، كما هو المشاهد.

(٢) إيراد الأشكال لإيضاح الأقسام - كما ترى في مواضع شتى -

(٣) إيراد الأسئلة عقيب كل باب، لئلا يغيب عن نظر الطالب وفكره ما قرأ في ما سبق -

واستفدت في ترتيبه من كتب العلماء الكبار، وخاصة ما يلي:

(١) التدريب لما في التهذيب للشيخ محمد شفيق بن عبد القادر الملك

(و هذا أكبر ما أخذني)

(٢) دراسات في المنطق القديم - أ - د/ حسن محرم الحويني، قسم العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

(٣) تبسيط المختار من شرح السلم - الشيخ/ محمد علي محمد علام -

وكيل إدارة المعاهد الأزهرية الأسبق.

(٤) التهذيب شرح التهذيب الشيخ/ عبيد الله بن فضل الله الخبيصي، جامعة الأزهر

لعبد الله اليزدي
المشيخ عبد الرزاق البشاورى
لقطب الدين الرازى
للمشيخ محب الله البهارى
للملا حسن الفرنجى محلى

(٥) شرح التهذيب
(٦) تذهيب التهذيب
(٧) شرح الرسالة الشمسية
(٨) سلم العلوم
(٩) شرحه

ولما فرغت من إتمامه عرضته على أستاذي الكريم العلامة الكبير محمد أحمد المصباحي حفظه الله تعالى، فقرأه كاملاً وأزال ما كان فيه من الأسقام، وأودع فيه فوائد نافعة، وأضاف إليه زوائد لطيفة، وسماه بالاسم التاريخي (إمداد اللبيب لإفهام التهذيب - ١٤٣٠هـ) وبعد تصحيحه عرضته على جمع من العلماء الكبار الذين هم شمس العلم والفضل والكمال، فاستحسنوه، وأعربوا عن انطباعات جميلة منهم فضيلة الشيخ العلامة المفتي محمد أيوب الرضوي النعمي، وفضيلة الشيخ العلامة محمد هاشم النعمي، وفضيلة الشيخ العلامة المفتي شبير حسن الرضوي، وفضيلة الشيخ العلامة محمد حنيف خان الرضوي، وفضيلة الشيخ المفتي محمد آل مصطفى الأشرفي المصباحي، وفضيلة الشيخ الأستاذ نظام الدين العلمي المصباحي، وفضيلة الشيخ المفتي قاضي شهيد عالم وفضيلة الشيخ الأستاذ محمد أشفاق القادري المصباحي وفضيلة الشيخ الأستاذ مسرت علي المصباحي حفظهم الله تعالى وجزاهم الله أحسن الجزاء.

وقد ساعدني في كتابة هذا الكتاب و تبييضها بعض الطلاب من الجامعة القادرية، منهم المولوي محمد ناظم رضا، المولوي محمد طاهر رضا، المولوي محمد ساجد رضا، المولوي محمد رمضان، المولوي محمد توصيف رضا سلمهم الله تعالى وجعلهم من عباده الصالحين والعلماء العاملين - أسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم وذريعة للنجاة من عذاب الحميم - والله الموفق وهو المعين وعليه التوكل والاعتماد في المبدأ والمعاد وصلى الله تعالى على خير خلقه و نور عرشه وقاسم رزقه سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين -

عبد المذنب

محمد عاقل الرضوي المصباحي

رئيس المدرسين بالجامعة القادرية،

رشا من مديرية بريلي

٢٢ / صفر المظفر ١٤٣٠هـ

المصادف ١٨ / فبراير ٢٠٠٩هـ

✽ قد بذلنا الجهد في تحسين هذا الكتاب، و مع ذلك نخاف أن تبقى أخطاء انفلتت عن الأنظار، فنسأل القراء الكرام وخاصة الأساتذة الجهابذة والمدرسين المخلصين أن يطلعونا مشكورين ن عثروا على خطأ، ليمكننا التصحيح في الطبعة الثانية، والله الموفق لكل خير.

مدير المجلس

٢٠ / ٧ / ١٤٣٠هـ / ١٤ / ٧ / ٢٠٠٩م

التهديب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيقِ • وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقٍ • وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى هُوَ بِالْإِهْتِدَاءِ حَقِيقٌ • وَنُوراً بِهِ الْإِقْتِدَاءُ يَلِيقُ • وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَعَدُوا فِي مَنَاجِجِ الصَّدَقِ بِالتَّصَدِيقِ • وَصَعِدُوا فِي مَعَارِجِ الْحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ •

وَبَعْدُ فَهَذَا غَايَةُ تَهْدِيبِ الْكَلَامِ فِي تَحْرِيرِ الْمُنْطِقِ وَالْكَلَامِ • وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ • جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لِمَنْ حَاوَلَ التَّبَصُّرَ لَدَى الْإِفْهَامِ • وَتَذَكُّرَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْإِفْهَامِ • سَيِّمًا الْوَلَدَ الْأَعَزَّ الْحَفِيَّ الْحَرِيَّ بِالْإِكْرَامِ • سَمِيَّ حَبِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ • لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ قِوَامٌ • وَمِنْ التَّأْيِيدِ عِصَامٌ • وَعَلَى اللَّهِ التَّوَكُّلُ وَبِهِ الْإِعْتِصَامُ •

القسم الأول في المنطق - مقدمة: العلم إن كان إذعاناً للنسبة فتصديق - وإلا فتصور - ويقتسمان بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول - وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج إلى قانون يعصم عنه في الفكر، وهو المنطق -

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصوري، فيسمى معرفاً، أو تصديقي، فيسمى حجة -

فصل: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة، وعلى جزئه تضمن، وعلى الخارج التزام، ولا بد فيه من اللزوم عقلاً، أو عرفاً، وتلزمهما المطابقة ولو تقديرًا، ولا عكس -

والموضوع إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فمركب، إما تام - خبر، أو إنشاء، وإما ناقص تقيدي، أو غيره، وإلا فمفرد وهو إن استقل فمع الدلالة بهيته على أحد الأزمنة الثلاثة كلمة، وبدونها اسم، وإلا فآداة - وأيضاً إن اتحد معناه فمع تشخيصه وضعاً علم، وبدونه متواطئ إن تساوت أفراده، ومشتكك إن تفاوتت بأوليّة، أو أولويّة - وإن كثر فإن وضع لكل ابتداء فمشترك، وإلا فإن اشتهر في الثاني فممنقول، ينسب إلى الناقل. وإلا فحقيقة، ومجاز -

فصل: المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي، وإلا فكلّي امتنعت أفراده، أو أمكنت ولم توجد، أو وجد الواحد فقط مع إمكان الغير، أو امتناعه، أو الكثير مع التناهي أو عدمه -

فصل: الكلّيان إن تفرّقا كلياً فمتباينان، وإلا فإن تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان. ونقيضاهما كذلك، أو من جانب واحد فاعم وأخص مطلقاً. ونقيضاهما بالعكس. وإلا فمن وجه. و بين نقيضيهما تباين جزئي، كالمتباينين -

وقد يقال الجزئي للأخص من الشيء وهو أعم.

والكليات خمس الأول الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها هو الجواب عنها وعن الكل فـقريب، كالحوان . وإلا فـبعيد، كالجسم النامي . الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو. وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو. ومختص بالاسم الإضافي كالأول بالحققي . وبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الإنسان، وتفاوتيهما في الحيوان والنقطة.

ثم الأجناس قد تترتب متصاعدة إلى العالي، كالجوهر ويسمى جنس الأجناس. والأنواع متازلة إلى السافل، ويسمى نوع الأنواع . وما بينهما متوسطات . الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته . فإن ميزه عن المشاركات في الجنس القريب فـقريب، وإلا فـبعيد. وإذا نسب إلى ما يميزه فـمقوم وإلى ما يميز عنه فـمقسم . والمقوم للعالي مقوم للسافل، ولا عكس. والمقسم بالعكس . الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط . الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها. وكل منهما إن امتنع إنفكاكه عن الشيء فلازم، بالنظر إلى الماهية، أو الوجود بين يلزم تصوُّره من تصوُّر الملزوم، أو من تصوُّرهما الجزم باللزوم غير بين بخلافه. وإلا فعرض مفارق يدوم أو يزول بسرعة، أو بطيء.

فصل: مفهوم الكلي يسمى كلياً منطقياً و معروضه طبعياً والمجموع عقلياً . وكذا الأنواع الخمسة . والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه .

فصل: معرف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوُّره . ويشترط أن يكون مساوياً له وأجلى . فلا يصح بالأعم، والأخص، والمساوي معرفة وجهالة، والأخفى . والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم . فإن كان مع القريب فتام، وإلا فـناقص . ولم يعتبروا بالعرض العام . وقد أجز في الناقص أن يكون أعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ .

فصل في التصديقات

القضية قول يختل الصدق والكذب، فإن كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه فـحملية موجبة، أو سالبة، ويسمى المحكوم عليه موضوعاً، والمحكوم به محمولاً . والدال على النسبة رابطاً . وقد استعير لها هو وإلا فـشرطية ويسمى الجزء الأول مقدماً، والثاني تاليلاً . والموضوع إن كان شخصاً معيناً سُميت القضية شخصية ومخصوصة . وإن كان نفس الحقيقة

طَبِيعِيَّةٌ، وَإِلَّا فَإِنَّ بَيْنَ كَمِّيَّةِ أَفْرَادِهِ كَلًّا، أَوْ بَعْضًا لِمَحْصُورَةٍ كُلِّيَّةٍ، أَوْ جُزْئِيَّةٍ. وَمَا بِهِ الْبَيَانُ سُورًا، وَإِلَّا فَمُهْمَلَةٌ. وَتَلَاوُزُ الْجُزْئِيَّةِ - وَلَا بُدَّ فِي الْمَوْجِبَةِ مِنْ وَجُودِ الْمَوْضُوعِ إِمَّا مُحَقَّقًا. فَهِيَ الْخَارِجِيَّةُ أَوْ مَقْدَرًا فَالْحَقِيقِيَّةُ أَوْ ذَهْنًا فَالذَّهْنِيَّةُ. وَقَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبِ جُزْءًا مِنْ جُزْءٍ فَيُسَمَّى مَعْدُولَةً وَإِلَّا فَمَحْصُولَةٌ.

وَقَدْ يُضْرَحُ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ فَمَوْجِبَةٌ. وَمَا بِهِ الْبَيَانُ جِهَةً، وَإِلَّا فَمُطْلَقَةٌ. فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ مَادَامَ ذَاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُودَةً فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ مَادَامَ وَصْفُهُ فَمَشْرُوطَةٌ عَامَّةٌ، أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ بِدَوَامِهَا مَادَامَ الذَّاتُ فَدَائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ مَادَامَ الْوَصْفُ فَعَرَفِيَّةٌ عَامَّةٌ، أَوْ بِفِعْلِيَّتِهَا فَمُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ، أَوْ بِعَدَمِ ضَرُورَةٍ خِلَافِهَا فَمُمْكِنَةٌ عَامَّةٌ فَهَذِهِ بِسَائِطٍ.

وَقَدْ تَقَيَّدَ الْعَامَّتَانِ وَالْوَقْتِيَّتَانِ الْمُطْلَقَتَانِ بِاللَّدَوَامِ الذَّاتِيِّ فَتُسَمَّى الْمَشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ وَالْعَرَفِيَّةُ الْخَاصَّةُ وَالْوَقْتِيَّةُ وَالْمُنْتَشِرَةُ. وَقَدْ تَقَيَّدَ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّضَرُورَةِ الذَّاتِيَّةِ فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةُ اللَّضَرُورِيَّةُ، أَوْ بِاللَّدَوَامِ الذَّاتِيِّ فَتُسَمَّى الْوُجُودِيَّةُ اللَّدَائِمَةُ، وَقَدْ تَقَيَّدَ الْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّضَرُورَةِ مِنَ الْجَانِبِ الْمَوَافِقِ أَيْضًا فَتُسَمَّى الْمُمْكِنَةُ الْخَاصَّةُ وَهَذِهِ مَرَكَبَاتٌ لِأَنَّ اللَّدَوَامَ إِشَارَةٌ إِلَى مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وَاللَّضَرُورَةَ إِلَى مُمْكِنَةٍ عَامَّةٍ مُخَالَفَتِي الْكَيْفِيَّةِ وَمُؤَافَقَتِي الْكَمِّيَّةِ لِمَا قَيَّدَ بِهِمَا -

فصل: الشَّرْطِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلَى تَقْدِيرٍ أُخْرَى أَوْ نَفْيِهَا لَزُومِيَّةٌ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِعِلَاقَةٍ وَإِلَّا فَاتَّفَاقِيَّةٌ - وَمُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِيِ النِّسْبَتَيْنِ، أَوْ لَا تَنَافِيَهُمَا صِدْقًا وَكَذِبًا مَعًا وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ، أَوْ صِدْقًا فَقَطْ فَمَانِعَةٌ الْجَمْعِ، أَوْ كَذِبًا فَقَطْ فَمَانِعَةُ الْخُلُوعِ - وَكُلٌّ مِنْهُمَا عِنَادِيَّةٌ إِنْ كَانَ التَّنَافِي لِدَائِي الْجُزْئَيْنِ، وَإِلَّا فَاتَّفَاقِيَّةٌ -

ثمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَّةِ إِنْ كَانَ عَلَى جَمِيعِ تَقَادِيرِ الْمَقْدَمِ فَكُلِّيَّةٌ، أَوْ بَعْضُهَا مُطْلَقًا فَجُزْئِيَّةٌ، أَوْ مُعَيَّنًا فَشَخْصِيَّةٌ، وَإِلَّا فَمُهْمَلَةٌ. وَطَرَفَا الشَّرْطِيَّةِ فِي الْأَصْلِ قَضِيَّتَانِ حَمَلِيَّتَانِ، أَوْ مُتَّصِلَتَانِ أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ، أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةِ أَدَاةِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ عَنِ التَّحَامِ -

فصل: التَّنَاقُضُ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ بِحَيْثُ يُلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقٍ كُلِّ كَذِبِ الْأُخْرَى، وَبِالْعَكْسِ وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَمِّ وَالْكِيفِ وَالْجِهَةِ وَالْإِتِّحَادِ فِيمَا عَدَاهَا.

فَالنَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ الْمُمْكِنَةِ الْعَامَّةِ، وَ لِلدَّائِمَةِ الْمُطْلَقَةِ الْعَامَّةِ، وَلِلْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ الْحَبِيَّةِ الْمُمْكِنَةِ، وَلِلْعَرَفِيَّةِ الْعَامَّةِ الْحَبِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَلِلْمَرَكَبَةِ الْمَفْهُومِ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضِي الْجُزْئَيْنِ، وَلَكِنْ فِي الْجُزْئِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ -

فصل: الْعَكْسُ الْمُسْتَوِيُّ تَبْدِيلُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِيفِ، وَالْمَوْجِبَةُ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً لِجَوَازِ غُيُومِ الْمَحْمُولِ، أَوْ التَّالِيِ وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَإِلَّا لَزِمَ

سلب الشيء عن نفسه، والجزئية لا تنعكس أصلاً لجواز عموم الموضوع، أو المقدم. وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات، والعامتان حينية مطلقة، والخاصتان حينية لادائمة، والوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين. ومن السوالب تنعكس الدائمات دائمة مطلقة، والعامتان عرفية عامة، والخاصتان عرفية لادائمة في البعض. والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال. ولا عكس للبواقي بالنقض.

فصل: عكس النقيض تبدل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل نقيض الثاني أولاً مع مخالفة الكيف. وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي، وبالعكس. البيان البيان، والنقض النقيض. وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا، ومن السالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة بالافتراض.

فصل: القياس: قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر، فإن كان مذكوراً فيه بمادته وهيئته فاستثنائي، وإلا فاقترائي حملي، أو شرطي. وموضوع المطلوب من الحملي يسمى أصغر. ومحموله أكبر، والمتكرر أوسط، وما فيه الأصغر صغرى والأكبر كبرى. والأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الأول، أو محمولهما فالثاني، أو موضوعهما فالثالث، أو عكس الأول فالرابع.

ويشترط في الأول إيجاب الصغرى، وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجبات مع الموجبة الكلية الموجبتين، ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة. وفي الثاني اختلافهما في الكيف، وكلية الكبرى مع دوام الصغرى، أو انعكاس سالبة الكبرى، وكون الممكنة مع الضرورية، أو الكبرى المشروطة لينتج الكلitan سالبة كلية، والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو عكس الكبرى أو الصغرى ثم الترتيب ثم النتيجة. وفي الثالث إيجاب الصغرى، وفعليتها مع كلية إحداهما لينتج الموجبات مع الموجبة الكلية، أو عكس الصغرى، أو الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة. وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى، أو اختلافهما مع كلية إحداهما لينتج الموجبة الكلية، مع الأربع. والجزئية مع السالبة الكلية. والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليتهما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة إن لم يكن بسلب. وإلا فسالبة بالخلف، أو بعكس الترتيب، ثم النتيجة، أو بعكس المقدمتين أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى.

وضابطه شرائط الأربعة أنه لابد لها إما من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أو حمليه على الأكبر، وإما من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف،

مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر.
فصل: الشرطي من الاقتراني إما أن يتركّب من متصلتين، أو منفصلتين، أو حملية

ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة. ويتعقد فيه الأشكال الأربعة. وفي تفصيلها طول.
فصل: الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي. ومن الحقيقية وضع كل
 كمانعة الجمع ورفع كمانعة الخلو. وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به إثبات

المطلوب بإبطال نقيضه. ومزجه إلى استثنائي واقتراضي.
فصل: الاستقراء تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي. والتمثيل بيان مشاركة جزئي
 لآخر في علة الحكم ليثبت فيه. والعمدة في طريقه الدوران والترديد.

فصل: القياس إما برهاني يتألف من اليقينيّات، وأصولها الأوليات، والمُشاهدات،
 والتجربيات، والحدسيات، والمتواترات، والفطريات. ثم إن كان الأوسط مع علية للنسبة في
 الذهن علة لها في الواقع فلمي، وإلا فإني، وإما جدلي يتألف من المشهورات، والمُسلمات، وإما
 خطابي يتألف من المقبولات، والمظنونات، وإما شعري يتألف من المُخيّلات، وإما سفسطي
 يتألف من الوهميات، والمبشّهات.

خاتمة: أجزاء العلوم ثلاثة (١) الموضوعات وهي التي يُبحث في العلم عن أعراضها
 الذاتية (٢) والمبادي وهي حدود الموضوعات، وأجزائها، وأعراضها. ومُقدّمات بيّنة أو مأخوذة
 يتّني عليها قياسات العلم (٣) المسائل وهي قضايا تطلب في العلم - وموضوعاتها إما موضوع
 العلم بعينه، أو نوع منه، أو عرض ذاتي له، أو مركّب - ومحمولاتها أمور خارجة عنها، لاجّة
 لها لذواتها. وقد يقال المبادي لما يبدأ به قبل المقصود. والمقدّمات لما يتوقّف عليها الشروع
 بوجه البصيرة، وفرط الرغبة كتعريف العلم، وبيان غايته، وموضوعه.

وكان القدماء يذكرون في صدر الكتاب ما يُسمونه الرؤوس الشمالية الأول الغرض لئلا
 يكون طلبه عبثاً. الثاني المنفعة أي ما يتشوق الكل طبعاً لينبسط في الطلب ويتحمّل المشقة.
 والثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصله. والرابع المؤلف ليسكن قلب
 المتعلم. والخامس أنه من أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به. والسادس أنه في أي مرتبة هو ليقدم
 على ما يجب، ويؤخر عما يجب. والسابع القسمة والتبويب ليطلب في كل باب ما يليق به
 والثامن الأنحاء التعليمية وهي التقسيم أعني التكميل من فوق والتحليل عكسه والتحديد أي فعل
 الحد والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق والعمل به. وهذا بالمقاصد أشبه.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا سَوَاءَ الطَّرِيقِ • وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقٍ • وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى

قوله بسم الله: افتتح بالبسملة تأسيًا بالكتاب المجيد، وعملاً بقول النبي الوحيد ﷺ وهو "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أبتَرُ"، والمراد قليل البركة، ولا يعارضة "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم". لحمل الأول على الابتداء الحقيقي والثاني على الإضافي.

قوله الحمد: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلّق بالنعمة أو بغيرها.

قوله لله: الله علّم للذات الواجب الوجود الخالق للعالم المستجمع لجميع صفات الكمال. وحرف التعريف جزء هذا العلم أصالة، وليس عوضاً على ما هو التحقيق.

قوله الذي هدانا: أي دلّنا على ما يوصلنا إلى الخير، إذ الهداية عندهم أهل السنة والجماعة الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب. وهي لا تستلزم الإيصال. وعند المعتزلة الدلالة الموصلة بالفعل إلى المطلوب. وبهذا تبين الفرق بين المعنيين. وقد ذهب بعض المحققين إلى أن الهداية موضوعة لمعنى يعمهما، ولذا تطلق على المعنيين، والتعيين بحسب القرينة. وهو الصحيح.

قوله سواء الطريق: أي الطريق المستقيم، فسواء اسم بمعنى الاستواء فهو اسم للمصدر ويوصف به على أنه بمعنى مستو، فالإضافة إضافة الصفة إلى الموصوف. والمراد به ملة الإسلام أو العقائد الحقّة الشاملة للقواعد المنطقية والعقائد الكلامية.

قوله وجعل لنا: أي صرّ لنا. الطرف متعلق بـ "جعل" ويكون اللام حينئذٍ لانتفاع. ويجوز أن يتعلّق بقوله "رفيق" ويجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف إذا كان المتعلق ظرفاً، كما وقع ههنا، إذ الطرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

قوله التوفيق: هو جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه.

قوله خير رفيق: أي أفضل وأحسن مرافق لنا. ففعل بمعنى فاعل. وخير، اسم تفضيل أصله أخير، فعقّف بتحريك الخاء على خلاف القياس ثم حذفت الهزرة. ولا يُعبر في التثنية والجمع والتانيث.

قوله والصلاة: وهي العطف وتختلف باختلاف المسند إليه فهي من الله الرحمة الكاملة ومن الملائكة الاستغفار ومن الخلق الدعاء فتكون من المشترك المعنوي على ما هو التحقيق.

قوله على من أرسله: أي الحقّ جلّ وعلا وهو نبينا محمد ﷺ. ولم يُصرّح باسمه الكريم ﷺ تعظيماً وإجلالاً، وتنبهاً على أن الذهن لا يتبادر من هذا الوصف إلا إلى ذاته الشريفة كما قيل:

لَسْنَا نَسَمِيكَ إِجْلَالاً وَتَكْرِماً • وَقَدَّرَكَ الْمُغْتَلِي عَنْ ذَاكَ يُغْنِينَا

إِذَا انْفَرَدَتْ وَمَا شُورِكَتْ فِي صِفَةٍ • فَحَسْبُنَا الْوَصْفُ إِضَاحاً وَتَبِيناً

واختار من بين الصفات الكمالية الكثيرة له وصف الرسالة لأنه يستلزم لسائرهما. والمرسل من البشر هو النبي الذي أرسل إليه وحى وكتاب.

قوله هدى: أي هادياً فالمصدر بمعنى اسم الفاعل فهو ﷺ هادينا ومرشدنا إلى الخير، إذ هو الواسطة العظمى في إيصاله إلينا فهدى حال عن المفعول به، أو مفعول له لقوله "أرسله".

هو بالأفشاء حقيق ونورا به الاقتداء بليق وعلى الله وأصحابه الذين ساعدوا في مناهج الصديق بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتخفيف وبعد فهذا غاية تهذيب الكلام

هو بالأفشاء حقيق: أي هو بكيفية جدير بأن يعتدى به - قال الله تعالى "إناك لنهتدي إلى صراط مستقيم" وطلة الحيلة صفة لقوله "هتدي" أو يكونان حالين مترادفين أو متماثلين -

الأول بأن يكون ذو الحال واحدا - وهو ههنا ضمير المفعول في "الرسالة" والثاني بأن يكون ذو الحال لقرنه "هتدي" ضمير المفعول، وذو الحال لقوله "هو بالأفشاء" ضمير الفاعل في قوله "هتدي" بمعنى هاديا، فالحال الثانية تكرر داخله في الحال الأولى -

ونورا به الاقتداء بليق: "نورا" معطوف على هتدي والظرف متعلق بالاقتداء -

واعلم أن الاتباع لا يتحقق لنا إلا بالتأمل، والاتصاف بأخلاقه الشريفة وأوصافه النبوية - وتقديم الظرف إقبالا لضمير المفيد أن دينه الإسلام تأسس على أسس إلهية، واقتداء الأمة المحمدين اقتداء به في الحقيقة، لأنهم خلائة شريعة الشرف فهم المبلغون أمته شريعته المظهره فلا ينبغي الحصر -

وعلى الله الأصل "ال" "أهل" بديل تصغيره على "أقرب" والتصغير يراد الأسماء إلى أصلها فأبليت الهاء موزة تخفيفا لكثرة الاستعمال ثم انقلبت الهزة ألفا لسكرتها وتفتح ما قبلها - وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في المراد به فقولنا أقاربنا بكسر الهمزة من بني هاشم وقيل أمه الإجابة الأقباء وغيرهم - وهو الأصل بالمقام لأن مقام الدعاء يطلب فيه التعميم -

وأصحابه: جمع صاحب - والمراد به ههنا الصحابي: وهو من أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح - لفظه على "ال" بالضمي الأخير من عطف الخاص على العام بالإيتمام -

سعدوا: سعادة أئدية من السعادة، صيغة الشفاعة -

مناهج: جمع منهج - وهو الطريق الواضح -

الصديق: هو مطابقة الحكم للواقع وضده الكذب - والعق منطابقة الواقع للحكم وضده الباطل -

بالتصديق: ينتقل بسطوا أي بسبب التصديق والإيمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم -

أقرب: معارج الحق: معارج ختمت بفتح "ع" بمعنى السلم - وهو ههنا بمعنى التراتب محاذرا - أي ارتقوا وبلغوا أقصى مراتب الحق -

بالتحقيق: ينتقل به صعدا: أو بغير متبنا محذوف - أي هذا الحكم - أي ارتقاوهم وتلوهم أقصى مراتب الحق -

بالتحقيق أي متحقق - والتحقيق إثبات الشيء على وجه الحق -

وعندئذ يرب بها الإتيان من أسلوب إلى آخر "بعد" من الظروف الزمانية - وإذا قطع عن الإضافية يحدد المضارع إليه في اللفظ دون البنية يكون مبنيا على القسم ولا فهو موزون -

أقرب: أي قائل هذا - وهو إشارة إلى المعاني المرتبة الحاضرة في ذهن المصنف - ويحلها كالمشاهدة لغاية وضوحها كما بها محسوسات - سواء كانت الخطبة قبل التصديق أو بعده - ودعوى القاء على "هذا" بناء على تقدير "ثم" في نظم الكلام -

غاية تهذيب الكلام: خبر لاسم الإشارة - وحمله عليه بناء على السابقة، ويحتمل أن يكون التقدير معللا -

فِي تَحْرِيرِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ • وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ • جَعَلْتُهُ تَبْصُرَةً لِمَنْ
حَاوَلَ التَّبْصُرَ لَدَى الْإِفْهَامِ • وَتَذَكُّرَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الْأَفْهَامِ • سَيِّمًا الْوَلَدَ الْأَعَزُّ
الْحَفِيَّ الْحَرِيَّ بِالْإِكْرَامِ • سَمِيَّ حَبِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ • لَا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ قِيَامٌ •
وَمِنَ التَّأْيِيدِ عِصَامٌ • وَعَلَى اللَّهِ التَّوَكُّلُ وَبِهِ الْاعْتِصَامُ •

— كَلَامٌ مُهَذَّبٌ غَايَةُ التَّهْذِيبِ " فَخِذْ خَيْرَ الْخَيْرِ وَأَقِمْ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ مَقَامَهُ، وَأَعْرَبْ بِإِعْرَابِهِ عَلَى طَرِيقِ مَحَازِ الْحَذَفِ.
قوله فِي تَحْرِيرِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ: أي تَحْلِيلِهِ عَمَّا يُخِلُّ بَوَجْهِ الدَّلَالَةِ خَالِيًا عَنِ الْحَشْوِ وَالزِّيَادَةِ. **وَالْمَنْطِقُ**
الْعِلْمُ الْقَانُونِيُّ تَعَصُّمُ مُرَاعَاتِهَا الذَّهْنُ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ. **وَالْكَلَامُ** هُوَ الْعِلْمُ بِالْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ عَنِ الْأَدَلَّةِ الْبَقِيَّةِ.
قوله وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ: بِالْحَرِّ عَطْفٌ عَلَى "تَهْذِيبِ" أَي هَذَا غَايَةُ تَقْرِيبِ الْمَقْصِدِ إِلَى الْإِفْهَامِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْغَايَةِ —

قوله مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ: بَيَانُ لِلْمَرَامِ **وَالْعَقَائِدُ** مَا عَقَدَ عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ، وَفِي التَّعْرِيفَاتِ
لِلْحَرَجَانِيِّ: مَا يُقْصَدُ فِيهِ نَفْسُ الْإِعْتِقَادِ دُونَ الْعَمَلِ كَالْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ **الْإِسْلَامُ** هُوَ الْإِيمَانُ
وَالْإِيمَانُ فِي الشَّرْعِ هُوَ التَّصَدُّيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. وَعِنْدَ الْكِرَامِيَّةِ هُوَ مَجْرَدُ الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ
وَالْإِضَافَةُ فِي عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ **بَيَانِيَّةٌ** بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَدْلُولَ الْإِسْلَامِ هُوَ نَفْسُ الْإِعْتِقَادِ، أَوْ **لَامِيَّةٌ** بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَدْلُولَهُ
مَجْمُوعُ الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدُّيقُ بِالْعَيْنِ وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ — كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ —
قوله جَعَلْتُهُ تَبْصُرَةً: أَي وَضَعْتُهُ وَأَلْفَتُهُ تَبْصُرَةً أَي — مُبْصَرًا — مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ —

قوله لِمَنْ حَاوَلَ التَّبْصُرَ: أَي لِكُلِّ مَنْ يَتَأَنَّى مِنْهُ أَنْ يُحَاوَلَ التَّأَمُّلَ وَالتَّعَرُّفَ —
قوله سَيِّمًا: السِّيُّ بِمَعْنَى الْمَثَلِ — أَصْلُ "سَيِّمًا" لَا سَيِّمًا، فَمَعْنَاهُ لَا مِثْلَ — وَيُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْخُصُوصِ الْمُرَادِ هَهُنَا ثُمَّ
حُذِفَ "لَا" لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ — وَقَدْ عُدَّ هَا نَحْوُهُ مِنَ كَلِمَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّهُ مَا بَعْدَهَا يُخْرِجُ عَمَّا قَبْلَهَا مِنْ خِثِّ
الْأُولَى بِالْحَكْمِ — **وَالْحَفِيَّ الْمُبَالِغُ** فِي إِكْرَامِهِ وَالْعَنَاءِ بِهِ — **وَالْحَرِيَّ الْجَدِيرَ** وَالْحَقِيقَ — **بِالْإِكْرَامِ** أَي الْإِعْزَازِ —
قوله لَا زَالَ لَهُ: أَي لِلْمَذْكُورِ الْمُتَصَفِّ بِتِلْكَ الْأَوْصَافِ — **مِنَ التَّوْفِيقِ** خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِلْفِعْلِ النَاقِصِ — **قِيَامُ اسْمٍ**
مُؤَخَّرٌ لَهُ — مَعْنَاهُ مَا يَقُومُ بِهِ أَمْرُهُ —

قوله عِصَامٌ: أَي مَا يَحْفَظُ بِهِ أَمْرُهُ مِنَ الزَّلَلِ — **وَالْحِمْلَةُ** مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا أَي لَا زَالَ التَّوْفِيقُ قَائِمًا بِأَمْرِهِ،
وَالْتَّائِدُ حَافِظًا لَهُ مِنَ الزَّلَلِ — **وَالتَّأْيِيدُ** بِمَعْنَى التَّقْوِيَةِ مِنَ الْأَيْدِ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ —
قوله اللَّهُ: قُدِّمَ الظَّرْفُ لِقَصْدِ الْحَصْرِ —

قوله **وَالْتَوَكُّلُ**: هُوَ الثِّقَةُ بِمَا عِنْدَ اللَّهِ، وَقَطْعُ الرَّجَاءِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ —
قوله **وَبِهِ الْاعْتِصَامُ**: أَي التَّمَسُّكُ وَالتَّحْفُظُ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ — قَدَّمَ الظَّرْفَ لِقَصْدِ الْحَصْرِ وَلِرِعَايَةِ السَّخْعِ —

الْأَسْئَلَةُ

- ١) بَيِّنْ وَجْهَ بَدْءِ الْكِتَابِ بِالتَّسْمِيَةِ وَالْحَمْدِ مَعَ بَيَانِ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِّثَيْنِ —
- ٢) بَيِّنْ مَعَانِيَ الْحَمْدِ، وَالْهُدَايَةِ، وَالتَّوْفِيقِ، وَالصَّلَاةِ، وَالتَّوَكُّلِ —
- ٣) مَا الْمُرَادُ بِسَوَاءِ الطَّرِيقِ، بَيْنَ مَفْصَلٍ وَبَيْنَ أَصْلِ الْأَلِ وَمَا هُوَ الْمُرَادُ؟
- ٤) عَرِّفِ الْمُرْسَلَ، وَالصَّحَابِيَّ، وَالْإِيمَانَ، وَالْعَقَائِدَ، وَالْمَنْطِقَ، وَالْكَلَامَ —
- ٥) عَرِّفِ الْحَالَ الْمُتَرَادِفَ وَالْمُتَدَاخِلَ —

القسم الأول في المنطق - مقدمة: العلم إن كان إدعاءً للنسبة فتصديق - وإلا

فصور - ويقتسمان

القسم الأول في المنطق: قد علم ضمناً من قوله "في تحرير المنطق والكلام" أن كتابه هذا مرتب على قسمين قسم في المنطق وقسم في الكلام ولم يعلم تفصيلهما ففصل وبين أن القسم الأول في المنطق ولما كان القسم الأول، الألفاظ، وبالمنطق، المعاني - فيصير المعنى أن هذه الألفاظ في بيان تلك المعاني، فلا يلزم طرفية الشيء لنفسه.

والقسم بالكسر النصيب والحظ - والجمع أقسام - والأول لغة نقيض الآخر اصطلاحاً فرد لا يكون غيره من جنسه سابقاً عليه، ولا مقارناً له.

مقدمة: قد جرت عادة المصنفين بأن يذكرُوا قبل الشروع في المقصود جملة من الكلام، كتعريف العلم، وبيان الحاجة إليه، وموضوعه وُسُوءها مقدمة - فقد صنع صنيعهم حيث صدر كتابه بها فقال مقدمة أي هذه مقدمة وهي بكسر الدال مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة من قدم بمعنى تقدم وقيل بفتح الدال لأن هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها - والمراد بالمقدمة ههنا مقدمة العلم - وهي ما يتوقف عليه الشروع في مسائل العلم - وهي مشتملة على ثلاثة أمور، بيان الحاجة إلى المنطق، ورسيمه، وموضوعه.

وستعرف وجه توقف الشروع في العلم على كل واحد من هذه الأمور في موضعه إن شاء الله - ومقدمة الكتاب طائفة من الكلام قُدمت أمام المقصود لأنها ترتبط بالمقصود، وتنفع فيه.

العلم: لما كان الشروع في بيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم متوقفاً على تقسيم العلم إلى قسميه بدأ به فقال العلم - الخ - وهو حصول صورة الشيء في العقل - ولكون تعريف العلم مشهوراً ومستفيضاً لم يتعرض له المصنف - أو اكتفى في مقام التقسيم بالتصوير بوجه ما -

إن كان إدعاءً للإدعان هو الاعتقاد الجازم - وعند أهل المنطق الاعتقاد مطلقاً فيشمل الظن أيضاً - أي العلم إن كان اعتقاداً للنسبة الخبرية كالإدعان بأن الله واحد، وكالاعتقاد بأن القرآن ليس بمخلوق - فهو تصديق - فالتصديق على تعريفه هو الحكم فقط - وهو مذهب الحكماء، فيكون بسيطاً، لكن يشترط في وجوده ثلاثة تصورات (١) تصور المحكوم عليه - و(٢) تصور المحكوم به - و(٣) تصور النسبة الحكمية - وعند الإمام الرازي التصديق اسم للحكم مع الإدراكات الثلاثة فيكون مركباً - والمختار هو مذهب الحكماء كما حققه السيد الجرجاني.

والأ: أي وإن لم يكن العلم إدعاءً للنسبة فتصور و يقال له **التصور الساذج** فإدراك كل واحد من المحكوم عليه، وبه، تصور - وكذا إدراكهما معاً بلا نسبة - أو مع نسبة إما تقييدية كالتبني المختار، وشحاعة علي - وإما تامة غير خبرية، كما قبموا الصلوة، أو خبرية يشك فيها، أو يتخيل، أو يتوهم، فإن كل ذلك من **التصورات الساذجة** لعدم إدعان النسبة فيه - والحاصل أن التصديق هو الإدعان للنسبة الحكمية والتصور هو إدراك ما علما النسبة الحكمية الإذاعية -

ويقتسمان: أي التصور والتصديق ينقسمان إلى قسمين ضروري: وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب - ويقال له **بديهي** أيضاً، وكسبي وهو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب ويقال له **نظري** -

بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول - وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج إلى قانون يعصم عنه في الفكر، وهو المنطق.

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصوري.

- أيضاً، كما بين المصنف بقوله: ويقتسمان، أي يأخذ التصور والتصديق قسماً من الضرورة فيصيران ضروريين و قسماً من الاكتساب فيصيران كسبيين - فانقسام الضرورة والاكتساب المعلوم من هذه العبارة يستلزم انقسام التصور والتصديق إليهما المقصود في هذا المقام - ولا يعطى أن الكناية أبلغ وأحسن من التصريح - **قوله بالضرورة:** إشارة إلى أن انقسام التصور والتصديق إليهما ينبغي لا يحتاج إلى الاستدلال بأنهما لو لم ينقسما إليهما لكان الجميع إما بديهيًا أو كسبيًا - والثاني باطل بقسميه، فكذا المقدم - أما الملازمة فظاهرة - وأما بطلان القسم الأول من التالي فلا يحتاجنا في بعض التصورات، وبعض التصديقات إلى كسب و نظر، كتصور حقيقة الوحي، وعذاب القبر، والتصديق بأن محمداً عليه السلام خاتم النبيين بمتنع نظيره - وأما بطلان القسم الثاني منه فبنداهة بعض التصورات، وبعض التصديقات كتصور الضوء والظلمة، والتصديق بأن الإيمان والكفر لا يجتمعان ولا يرتفعان -

قوله ملاحظة المعقول: لما كان حصول الكسبي من التصور والتصديق موقوفاً على النظر قال معرنا له هو ملاحظة المعقول لئلا أي النظر توجه النفس نحو الأمر المعلوم لتحصيل المجهول، كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل الإنسان المجهول، وملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة - المراد بالمعقول هنا المعلوم - و للتحريز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف عدل عن المعلوم إليه -

قوله وقد يقع فيه: لما فرغ من تقسيم العلم شرع في بيان الحاجة إلى هذا الفن فقال "وقد يقع فيه" أي في ذلك النظر الخطأ لأن من المعلوم أن الفكر ليس بصواب دائماً لمناقضة العقلاء بعضهم بعضاً في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فاحتجنا إلى قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ وذلك القانون هو المنطق - هذا هو بيان الحاجة المستلزم لتعريف المنطق برسمه - إذ علم من بيان الحاجة غاية العلم - والتعريف بالغاية رسم - والحاصل أن العلم إما تصور ساذج أو تصديق وكل واحد منهما ينقسم بحسب الضرورة إلى الضروري والكسبي - والكسبي مستفاد من الضروري بطريق الاكتساب، وقد يقع في الاكتساب خطأ فاحتيج إلى قانون عاصم عنه وهو المنطق - ووجه توقف الشروع في العلم على بيان الحاجة أن الشارع في العلم لو لم يعلم الغرض من العلم وثمرته لكان طلبه عبثاً وعلى تعريف العلم أنه لو لم يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة في طلبه -

قوله قانون: هو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف منه أحكام جزئيات موضوعه نحو "كل نبي أفضل من عامة البشر" قانون يعرف منه أن إبراهيم ويعقوب وموسى وعيسى وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام أفضل من عامة البشر - وإنما كان المنطق قانوناً لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئياتها -

قوله موضوعه: أي موضوع المنطق المعلوم التصوري والتصديقي. اعلم أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعرض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته، كالتمتعب اللاحق لذات الإنسان أو لجزئه المساوي، كالتكلم العارض للإنسان بواسطة جزئه وهو الناطق، أو لأمر خارج مساو له، كالضحك العارض للإنسان بواسطة أنه متعجب -

فَيُسَمَّى مُعْرِفًا، أَوْ تَصْدِيقِي، فَيُسَمَّى حُجَّةً.
فصل: دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ لَهُ مُطَابَقَةً، وَعَلَى جُزْئِهِ تَضَمُّنٌ، وَعَلَى الْخَارِجِ التَّزَامُ، وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الزُّرُومِ عَقْلًا، أَوْ عُرْفًا.

قوله فَيُسَمَّى مُعْرِفًا: أي المعلوم التصوري الموصول إلى مطلوب تصوري - مثلاً قولنا "إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام" معلوم تصوري يُوصِلُ إلى تصور الرسول - يُسَمَّى مُعْرِفًا لِأَنَّهُ يُعْرِفُ الْمَجْهُولَ التصوري - ويقال له القول الشارح أيضاً - لشرحه وإيضاحه ما هيأت الأشياء -

قوله فَيُسَمَّى حُجَّةً: أي المعلوم التصديقي الموصول إلى مطلوب تصديقي - كقولنا محمد ﷺ نبي و كل نبي عالم بالغيب معلوم تصديقي يُوصِلُ إلى التصديق بأن محمداً ﷺ عالم بالغيب - يُسَمَّى حُجَّةً لِأَنَّهُ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ مَسْتَدَلًّا عَلَى مَطْلُوبِهِ غَلَبَ عَلَى الْخَصْمِ - والحجة الغلبة - وإنما كان المعلوم التصوري والتصديقي موضوع المنطق لأنه يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَعْرَاضِهِمَا الذَّاتِيَّةِ - وما يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَعْرَاضِهِ الذَّاتِيَّةِ فهو موضوع العلم - ووجه توقف الشرع على موضوع العلم أن العلوم لا تتميز بزيادة تمييز إلا بتمايز الموضوعات - فلو لم يعلم الشارع في العلم أن موضوع هذا العلم أي شيء لم يتميز العلم المطلوب عنده من غيره زيادة تمييز لم يكن له في طلبه بصيرة.

الأمثلة

- ﴿١﴾ عرّف النظر، والتصور، والتصديق - وأثبت أن انقسامهما إلى البديهي والنظري بالبداهة.
- ﴿٢﴾ بين وجه احتياج الناس إلى المنطق - وعرّف القانون.
- ﴿٣﴾ بين الأعراض الذاتية مفصلاً مع التمثيل - وأثبت أن الاكتساب بالنظر قد يقع فيه الخطأ.
- ﴿٤﴾ عرّف المعرفة والحجة وبين وجه توقف الشرع في العلم على بيان الحاجة، وتعريف العلم، وموضوعه.

فصل: وهي في اللغة الحاجز بين الشيئين - وفي الاصطلاح الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة -

قوله دلالة اللفظ: ينحصر نظر المنطقي في مفهوم المعرفة والحجة الذين هما من قبيل المعاني - وإنما يورد بحث الألفاظ قبل المقصود لتوقف استفادة المعاني وإفادتها عليها - وقلم بحث الدلالة على الألفاظ إشارة إلى أن بحث الألفاظ في هذا الفن من حيث أنها دلائل المعاني، لا من حيث هي - والدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر هو الأول الدال والثاني المملول - وهي قد تكون بالألفاظ فتسمى دلالة لفظية وقد تكون بغير الألفاظ فتسمى دلالة غير لفظية وكل من هذين النوعين قد يكون دلالة وضعية، أو دلالة عقلية، أو دلالة طبيعية فتصير أقسام الدلالة ستة ولكن المصنف بين من أقسامها الدلالة اللفظية الوضعية لأنها هي المقصودة بالبحث إذ عليها تدور الإفادة والاستفادة لأنها أعم من غيرها وأسهل - وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام لأن دلالة اللفظ بحسب الوضع إما على تمام ما وُضِعَ لَهُ، أو على جزئه، أو على أمر خارج عنه لازم له يُسَمَّى الأول مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق - والثاني تضمناً لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق - والثالث التزاماً لكون الخارج لازماً لذلك، كدلالة العمى على البصر -

قوله من الزرور: أي الزرور الذهني وهو كون الأمر الخارج بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصوّره - وهذا الزرور أعم من أن يكون عقلاً كالزرور بين الإثنين والزوجية فإنه بحسب العقل - أو عرفاً كالزرور بين الصديق وأبي بكر فإنه بحسب العرف لا بحسب العقل -

وَتَلَزُمُهُمَا الْمُطَابَقَةُ وَلَوْ تَقْدِيرًا، وَلَا عَكْسَ -

قوله وتلزمهما المطابقة: ولما قرع من حدود الدلالات الثلاث شرع في بيان التلازم بينها وعليه فقال: "وتلزمهما المطابقة" أي التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة فمعنى تحققا، تحققت لأنهما تابعا لهما - والتابع من حيث إنه تابع لا يوجد بدون المتبوع -

قوله ولو تقديرا: جواب عن إيراد وهو أن اللفظ إن ترك استعماله في المعنى المطابقي الذي وضع له واشتهر في الجزء، أو اللازم فحين استعمال ذلك اللفظ ينتقل الذهن إلى الجزء أو اللازم ويتحقق التضمن أو الالتزام، ولا توجد المطابقة، فعلم أنهما قد يوجدان بدون المطابقة - **وتفصيل الجواب** أن الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى، سواء كانت تلك الدلالة على المسمى محققة بأن يطلق اللفظ ويراد به المسمى، ويفهم منه الجزء أو اللازم بالتبع أو مقصورة كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازم فالدلالة على الموضوع له، وإن لم يتحقق هناك بالفعل، إلا أنها واقعة تقديرا بمعنى أن اللفظ له معنى مطابقي في الواقع بحيث لو قصد من اللفظ لكانت دلالة اللفظ عليه مطابقة وإن قصد في الحال جزؤه أو لازمه مجازا - ثبت أن في هذه الصورة أيضا لا يوجد التضمن أو الالتزام بدون المطابقة - وإلى هذا أشار بقوله "ولو تقديرا"

قوله ولا عكس: أي المطابقة لا تستلزم التضمن والالتزام لتحقيقها بدون التضمن فيما إذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط - وبدون الالتزام فيما إذا لم يكن لمعنى اللفظ المركب لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوّره - وأما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما لجواز أن يكون للمعنى جزء، وليس له لازم ذهني فيوجد التضمن بدون الالتزام، ولجواز أن يكون المعنى بسيطا، وله لازم ذهني فيوجد الالتزام بدون التضمن -

الأسئلة

- ١) عرف الدلالة وبين أقسامها الستة -
- ٢) عرف أقسام الدلالة اللفظية الوضعية مع الأمثلة -
- ٣) عرف الدلالة الالتزامية مع بيان اللزوم الذهني المعتبر فيها -
- ٤) اشرح العبارة التالية: وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس -
- ٥) بين أن التضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس -

توضيح وتبسيط

إذا أطلق اللفظ وأريد به تمام معناه وفهم في ضمنه جزء معناه ولازم معناه فهنا تحقق المطابقة والتضمن والالتزام معاً، مثلاً قلت "حفظت القرآن" وأردت بالقرآن تمام معناه وهو الكتاب النازل على رسولنا ﷺ لكن فهم السامع في ضمنه الأجزاء والسور والآيات، وفهم كونه سماوياً أيضاً - فالدلالة على الكتاب الكامل الموصوف بمطابقة، وعلى الأجزاء تضمن، وعلى كونه سماوياً التزام - وإن أطلق اللفظ وأريد به جزء معناه، كما في قوله تعالى "يجعلون أصابعهم في أذانهم" أريد "يجعلون أناملهم" فدلالة الأصابع هنا على الأنامل من قسم المجاز، وليس بتضمن - وكذا إذا جاء رجل حواد، وقلت "جاء حاتم" فدلالة حاتم في قولك على ذلك الرجل من قسم المجاز، وليس بالتزام - وإذا قلت "كان حاتم من بني طي، وابنه عدي أسلم، وصار صحابياً شهيراً" انتقل ذهن السامع من قولك إلى الرجل الطائي ووجوده لكونه معروفاً بالحدود، فدلالة لفظ "حاتم" هنا على الحدود التزام - وأعلم أن دلالة اللفظ على معناه المجازي مطابقة، ومصطلح أهل الميزان هنا غير ما هو عند أهل البيان - وليراجع للتبسيط إلى سلم العلوم وشروحه -

والمَوْضُوعُ إِنْ قُصِدَ بِجُزْئِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ فَمَرْكَبٌ، إِمَّا تَامٌ - خَبَرٌ، أَوْ إِنْشَاءٌ، وَإِمَّا نَاقِصٌ تَقْيِيدِيٌّ، أَوْ غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَمُفْرَدٌ.

والمَوْضُوعُ: اللفظ الموضوع للمعنى الدال عليه بالمطابقة على قسمين (١) مركب و (٢) مفرد

المركب: ما قصد به جزء من لفظه الدلالة على جزء المعنى المقصود بأن يكون للفظ جزء والمعنى جزء ويقصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وهو على قسمين (١) تام و (٢) ناقص.

فالمركب التام: هو الذي يصح السكوت عليه بأن لا يكون مستدعياً للفظ آخر كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم به وبالعكس نحو: محمد رسول الله ﷺ. وهو على قسمين (١) الخبر و (٢) الإنشاء.

فالخبر: هو الذي يحتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه، كقولنا: الجنة والنار مخلوقتان.

والإنشاء: الذي لا يحتمل الصدق والكذب - وله أقسام: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتثنية،

والتنبي، والترجي، والنداء، والتعجب، والقسم.

والمركب الناقص: هو الذي لا يصح السكوت عليه وهو على قسمين (١) تقييدي و (٢) غير تقييدي.

التقييدي: هو الذي يكون الجزء الثاني قيداً للآخر، نحو عالم الغيب - الرسول الكريم - غير التقييدي: هو الذي لا يكون الجزء الثاني قيداً للآخر، كالمركب من اسم وأداة، أو كلمة وأداة نحو في المسجد، وإن ضرب.

وإلا فمفرد: لما فرغ المصنف من بيان تعريف المركب، وأقسامه شرع في المفرد فقال وإلا فمفرد.

أي إن لم يقصد بجزء من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود **فمفرد** (١) سواء لم يكن له جزء كهمزة الاستفهام (٢) أو كان له جزء ولم يكن له دلالة على المعنى كزيد (٣) أو كان له جزء دال على المعنى لكن لا يكون مدلوله جزءاً للمعنى المقصود نحو "شمس الضحى" علماً (٤) أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا تكون دلالة عليه مقصودة كالحيوان الناطق علماً - فإن قلت ما الفرق

بين القسمين الأخيرين؟ قلت الفرق أن شمس الضحى - علماً - لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لأن المراد به شخص خاص وأجزاء الرأس، والظهر، والقلب، والعقل وغيرهم - ولا يدل لفظ "شمس" أو لفظ "ضحى" على أحد من أجزائه.

وأما الحيوان الناطق علماً فيدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لأن الإنسان الموسوم بالحيوان الناطق يكون حيواناً وناطقاً أي يكون جسماً نامياً حساساً ومدركا للكميات فيدل جزء "الحيوان الناطق" على جزء الإنسان الموسوم - لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة لأن العلم يقصد به الشخص مطلقاً بدون النظر إلى معناه اللغوي - ويتضح لك هذا المطلب بنحو "بصير" إذا سمي به رجل أعمى - فتدبر.

يمكن توضيح هذا التقسيم هكذا.

اللفظ الموضوع

مفرد

مركب

ما لم يقصد بجزءه الدلالة على جزء معناه

ما قصد بجزءه الدلالة على جزء معناه

ناقص

تام

ما لا يصح السكوت عليه

ما يصح السكوت عليه

إنشاء

خبر

شرح التهذيب إمداد اللبيب

وهو إن استقل فمع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة كلمة، وبدونها اسم، وإلا فآداة -
وأيضا إن اتحد معناه فمع تشخيصه وضعا علم، وبدونه متواط إن تساوت أفراده، ومشكك
إن تفاوتت بأولية، أو أولوية - وإن كثر فإن وضع لكل ابتداء فمشترك، وإلا فإن اشتهر في

قوله إن استقل: إذا علمت تعريف المفرد فاعلم أنه على ثلاثة أقسام (١) الكلمة و(٢) الاسم و(٣) الآداة،
لأن معناه إن كان مستقلا بنفسه دالا بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة فهو كلمة (وعند النحاة فعل) نحو حفظ،
يحفظ - وإن كان معناه مستقلا غير دال بهيئته عليه فهو اسم نحو الشجر - وإن كان معناه غير مستقل فهو
آداة (وعند النحاة حرف) نحو على و في -

قوله فمع الدلالة: الفاء في جواب الشرط ومع الدلالة حال كونه مع الدلالة على أحد ما كلفها كلفها -
مبتدأ محذوف - والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على أحد ما كلفها كلفها -

قوله بهيئته: أي كلما تحققت الهيئة التركيبية في مادة موضوعية متصرفية فهم أحد الأزمنة الثلاثة مع المعنى
الحديثي - الهيئة: الصورة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها فبقيد الاستقلال -
يخرج الآداة نحو إن، وليت، وغيرهما وبقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم الذي لا يدل على
زمان أصلا نحو الكتاب والمسجد وغيرهما وبقيد الهيئة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكن لا بهيئته
وصيغته بل بحسب جوهره ومادته كالزمان، والأمس، والصبح، والغروب، فإن دلالتها على الزمان بموادها و
جواهرها بخلاف الكلمة، فإن دلالتها على الزمان بسبب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة، وإن
اتحدت المادة كحفظ، يحفظ - واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة، وإن اختلفت المادة - نحو غسل وقعد -

قوله وإلا فآداة: أي وإن لم يستقل معناه فآداة - وعند النحاة حرف -

قوله وأيضا إن اتحد معناه: هذا شروع في تقسيم ثان للمفرد إلى سبعة أقسام (١) العلم و(٢) المتواطى و(٣)

المشكك و(٤) المشترك و(٥) المنقول و(٦) الحقيقة و(٧) المجاز -

وتفصيله أن المفرد إما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا - فإن كان الأول فله ثلاثة أقسام - الجزئي،
والمتراطي، والمشكك لأنه لا يخلو إما أن يتشخص ذلك المعنى بحسب الوضع أولا - فإن تشخص
يُسمى علما في عرف النحاة وجزئيا حقيقيا في عرف المنطقيين نحو خالد وهشام، وإن لم يتشخص فهو إما
متواط - إن تساوت أفراده الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها - كالإنسان والشمس - وتسميته متراطيا
لتواط الأفراد في معناه أي لتوافقها وإما مشكك إن تفاوتت أفراده الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه
عليها وذلك التفاوت إما بأولية كالوجود فإنه في الواجب قبل حصوله في الممكن - أو أولوية كالنور فإنه في
الشمس أقوى وأتم من غيرها - وتسميته مشككا للشك الحاصل للناظر فيه فإنه يشك هل هو متواط من
حيث اتفاق أفراده في أصل المعنى، أو مشترك من حيث اختلاف أفراده بأولية وغيرها -

قوله وإن كثر: عطف على قوله "إن اتحد" أي وإن كان معنى المفرد كثيرا فله أربعة أقسام -

(١) المشترك و(٢) المنقول و(٣) الحقيقة و(٤) المجاز -

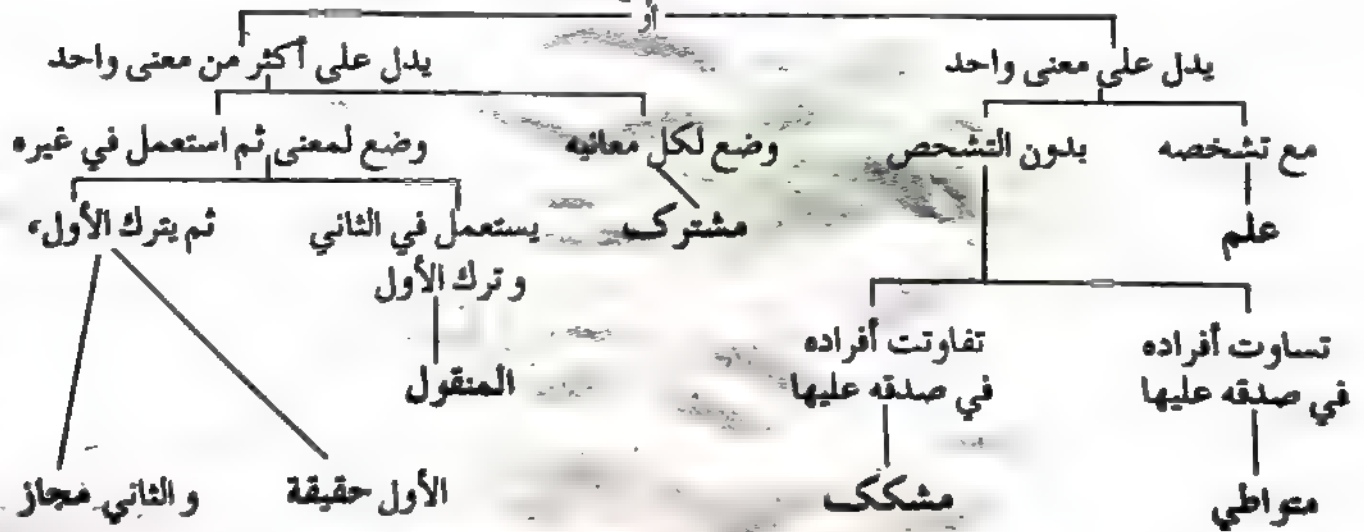
لأنه لا يخلو إما أن يكون موضوعا لكل من المعاني الكثيرة أولا، أو لا - على الأول مشترك
لاشترائيه في تلك المعاني، كالعين للباصرة والذهب، والشمس وغيرها - وعلى الثاني - أي وإن لم يوضع
لكل من المعاني أولا بل وضع لمعنى ثم استعمال في معنى آخر لمناسبة فلا يخلو من أن يكون استعماله -

الثاني فَمَنْقُولٌ، يُنسَبُ إِلَى النَّاقلِ . وَإِلَّا فَحَقِيقَةٌ، وَمَجَازٌ -

= مشتهداً في الثاني دون الأول، أو، لا - فإن اشتهر في الثاني وترك استعماله في المعنى الأول بدون القرينة فهو منقول لوجود النقل فيه - وإن لم يشتهر في الثاني، ولم يترك استعماله في الأول - فإن استعمل في المعنى الأول الذي هو الموضوع له فهو حقيقة - لتحقيق اللفظ في موضعه الأصلي، كالأسد للحيوان المفترس - وإن استعمل في المعنى الثاني الذي هو غير الموضوع له فهو مجاز، لكونه متجاوزاً عن معناه الوضعي، كالأسد للرجل الشجاع -

واعلم أن المنقول له ثلاثة أقسام لأن المنقول لا بد له من ناقل، والناقل إن كان عرفاً عاماً فـ **منقول عرفي**، كالدابة لذات القوائم - وإن كان اصطلاحاً أي عرفاً خاصاً فـ **منقول اصطلاحى** كالفاعل والمفعول - وإن كان أرباب الشرع فـ **منقول شرعي** كالصلوة والصوم - وإلى أقسام المنقول أشار بقوله "يُنسَبُ إِلَى النَّاقلِ" -
واعلم أن المنقول الشرعي داخل في المنقول الاصطلاحى لكن أفرز لفضله وشرفه -
توضيح هذا التقسيم بهذا الشكل -

اللفظ المفرد إما أن



❦ الأسئلة ❦

- ❦ ١ اذكر أقسام اللفظ من حيث الدلالة التركيبية، والإفرادية، وعرف كل قسم مع التمثيل -
- ❦ ٢ عتبر المفردة والمركب فيما يأتي مع تعيين قسم من المفرد والمركب يندرج فيها:
كلام الله • الهلال والله • الإمام أحمد رضا مجدد الملة والدين • لعلي أرجع غداً • اقرأ القرآن •
يا رسول الله ﷺ • ما أحسن زهداً • ليت زيدا فاضل • حافظ الملة مؤسس الجامعة الأشرفية • الدابة • اسم
الإمام الأعظم نعمان بن ثابت • البياض • الجامعة القادرية • الإنسان • لا تترك الصلوة • المبتدأ • زيد مقلد •
كيف أنت • ألا تجتهد فتفوز • الصوم • قد أفلح من تزكى • الرجل العالم -
- ❦ ٣ عرف المنقول مع بيان أقسامه بالتمثيل -

فصل: المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين جزئي، وإلا فكلّي امتنع أفراد، أو أمكنت ولم توجد، أو وجد الواحد فقط مع إمكان الغير، أو امتناعه، أو الكثير مع التناهي أو غدمه.

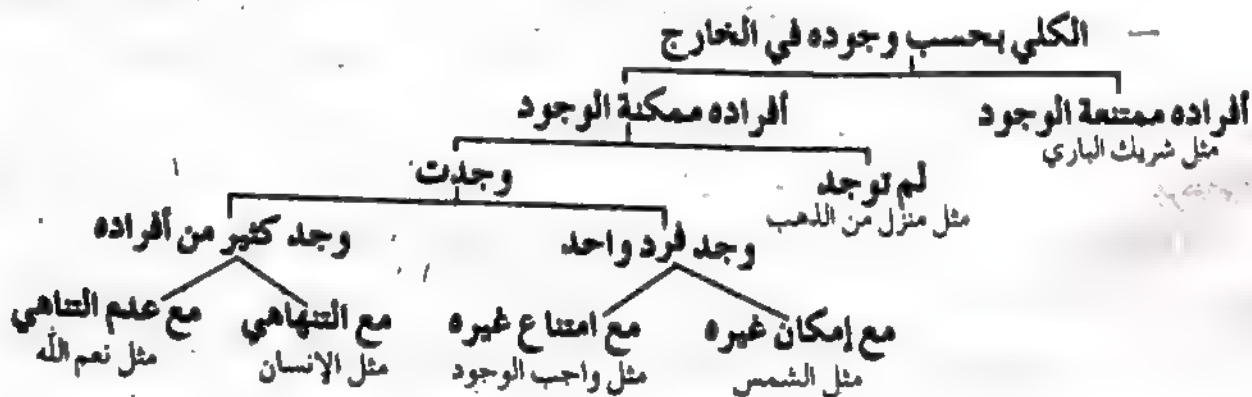
قوله المفهوم: بعد إتمام الكلام على تقسيم المفرد بحسب اللفظ أخذ في تقسيمه بحسب المعنى - فقال: **فصل المفهوم** وهو الحاصل في العقل من اللفظ، و يقال له "معنى" من حيث قصده باللفظ، و "مفهوم" من حيث فهمه منه، و "مدلول" من حيث دلالة اللفظ عليه.

وهو على قسمين **جزئي** و **كلّي** لأنه إن امتنع فرض صدقه على كثيرين **جزئي حقيقي** كمحمود علما - فإنه إذا حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين، كخالد وفاضل وغيرهما - وإن لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين **كلّي**، كالإنسان فإنه إذا حصل عند العقل لا استحالة فرض صدقه على كثيرين من الأفراد، كمسعود وأحمد وغيرهما -

فإن قلت: الجزئي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين - وكل ما كان كذلك فهو كلّي فالجزئي كلّي وهو محال **قلت:** المراد من الجزئي إن كان ما صدق عليه لفظ الجزئي نحو هشام وغيره، فلا نسلم أنه لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين - وإن كان المراد لفظ الجزئي فلا نسلم أن كون لفظ الجزئي كلّي محال - وللكلّي ستة أقسام: **الأول:** ما يمتنع وجود أفراد في الخارج، كشريك الباري تعالى فإنه كلّي ممتنع الأفراد في الخارج - **والثاني:** ما أمكنت أفراد له ولم توجد في الخارج كالعقلاء وبحر من زبني - فإن كل واحد منهما كلّي ممكن الأفراد، لكنها لم توجد في الخارج - **الثالث:** ما يمكن وجود أفراد له، لكن لم يوجد إلا فرد واحد، مع إمكان وجود غير ذلك الفرد - كالشمس، فإنه كلّي ممكن الأفراد في الخارج، لكن لم يوجد من أفراد إلا فرد واحد مع إمكان غيره من الأفراد - **الرابع:** ما أمكنت أفراد له ولم يوجد من الأفراد إلا واحد مع امتناع غير ذلك الفرد كمفهوم واجب الوجود، فإنه كلّي لم يوجد من أفراد إلا فرد واحد وهو الحق سبحانه تعالى مع امتناع غير ذلك الفرد -

واعلم أن مفهوم الواجب إنما يكون كلّيًا بمجرد النظر إلى حصوله في العقل، وأما إذا لوحظ مع حصوله في العقل برهان التوحيد فلا يكون كلّيًا، لأنه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه - **الخامس:** ما وجدت له الأفراد الكثيرة مع تناهي الأفراد كالكوكب السيارة، فإنه كلّي كثير الأفراد في الخارج لكنها متناهية منحصرة في عدد - **السادس:** ما وجدت له أفراد كثيرة مع عدم تناهي الأفراد كمعلوم الله ومقدوره - فإنه كلّي كثير الأفراد في الخارج مع عدم تناهي الأفراد -

توضيح هذا التقسيم بهذا الشكل -



فصل: الكليان إن تفارقا كلياً فمتباينان، وإلا فإن تصادقا كلياً من الجانبين فمتساويان.
ونقيضاهما كذلك، أو من جانب واحد فأعم وأخص مطلقاً. ونقيضاهما بالعكس. وإلا فمن وجه. وبين نقيضيهما تبائن جزئي، كالمُتباينين.

قوله الكليان: لما فرغ من تعريف الكلي و تقسيمه شرع في بيان النسبة بين الكليين فقال: **الكليان**، أي الكليان إذا نسب أحدهما إلى الآخر، فلما أن يكونا متباينين، أو متساويين، أو أعم وأخص مطلقاً، أو أعم وأخص من وجه. لأنه إما أن لا يصدق أحد منهما على فرد من أفراد الآخر فهما متباينان والنسبة بينهما التباين، كالمؤمن والكافر، فإن كل واحد منهما متفارق عن الآخر تفارقاً كلياً أي في جميع الصور. أو يصدق كل واحد منهما على أفراد الآخر، فلا يخلو إما أن يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر، فهما متساويان. والنسبة بينهما التساوي، كالمؤمن والمسلم، فإن كل واحد منهما يصدق على جميع أفراد الآخر، فيقال كل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم.

أو يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر والآخر يصدق على بعض أفراد الأول. فهما أعم وأخص مطلقاً. وما يصدق على جميع أفراد الآخر أعم. والآخر أخص. والنسبة بينهما العموم والخصوص مطلقاً، كالمؤمن والمتقي. فإن المؤمن يصدق على جميع أفراد المتقي، دون العكس اللغوي أو لا يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر بل يصدق كل منهما على بعض أفراد الآخر، فكل واحد منهما أعم وأخص من وجه، والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه كالرسول والبشر لتصادقهما في سيدنا إبراهيم عليه السلام مثلاً. وصدق الرسول بدون البشر في سيدنا جبرئيل عليه السلام، وصدق البشر بدون الرسول في أبي بكر الصديق عليه السلام وسائر المؤمنين ونحو السني والحنفي لتصادقهما في مصنف الهداية مثلاً، وصدق الحنفي بدون السني في الزمخشري المعتزلي مصنف الكشاف، وصدق السني بدون الحنفي في مصنف التهذيب الشافعي مثلاً. ونحو أبيض والطائر لتصادقهما في الحمام، وصدق الأول دون الثاني في هذا القرطاس وصدق الثاني بدون الأول في الغراب.

قوله ونقيضاهما كذلك: بين المصنف أن نقيضي المتساويين متساويان، فيصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، مثلاً اللامؤمن واللامسلم متساويان كعنيهما، وهما المؤمن والمسلم.

وأن نقيضي الأعم والأخص مطلقاً بعكس العيين فنقيض الأعم أخص من نقيض الأخص، ونقيض الأخص أعم من نقيض الأعم. مثلاً "اللامتقي" الذي هو نقيض الأخص أعم من "اللامؤمن" الذي هو نقيض الأعم لأن "لامتقي" صادق على كل كافر، وعلى كل فاسق مؤمن، و"لامؤمن" صادق على الكافر فقط.

وأن الأعم والأخص من وجه قد يكون بين نقيضيهما تبائن كلي، كالمؤمن واللامتقي فإن بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الفاسق الاصطلاحي، وصدق المؤمن بدون الآخر على المتقي، وصدق اللامتقي بدون المؤمن على الكافر. وبين نقيضيهما - وهما اللامؤمن والمتقي - تبائن كلي كما يظهر بأدنى تأمل. وقد يكون بين نقيضيهما العموم والخصوص من وجه نحو لا أبيض، ولا طائر، لتصادقهما في الحجر الأخضر، وصدق الأول دون الثاني في الغراب، وصدق الثاني دون الأول في القرطاس الأبيض. ولذا قال المصنف بين نقيضيهما تبائن جزئي. فإنه يشمل التباين الكلي، والعموم والخصوص من وجه كالمُتباينين فإن بين نقيضيهما أيضاً تبائناً جزئياً. فإنه قد يكون بين نقيضيهما التباين الكلي - كاللاظلمة واللاضوء، فبينهما تبائن كلي كعنيهما وهما الضوء والظلمة. وقد يكون بين نقيضيهما العموم والخصوص -

وقد يقال الجزئي للأخص من الشيء وهو أعم.
والكليات خمس

من وجه كاللما نفق واللامؤمن، فإن بينهما العموم والخصوص من وجه لتصادقهما في أبي جهل وصدق الثاني دون الأول في عبد الله بن أبي وصدق الأول دون الثاني في زيد المؤمن - وبين عنيهما - وهما المؤمن والمنافق - تباين كلي - فقد علمت أن الأعم والأخص من وجه والمتباينين مشتركان في أن بين نقيضيهما تبايناً جزئياً وهو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الحملة - أي سواء تصادقا معاً في مادة أو لم يتصادقا معاً فقط، فإن تصادقا معاً في مادة تحقق التباين الجزئي بصورة الأعم والأخص من وجه - وإن لم يتصادقا معاً فقط، تحقق التباين الجزئي بصورة التباين الكلي -

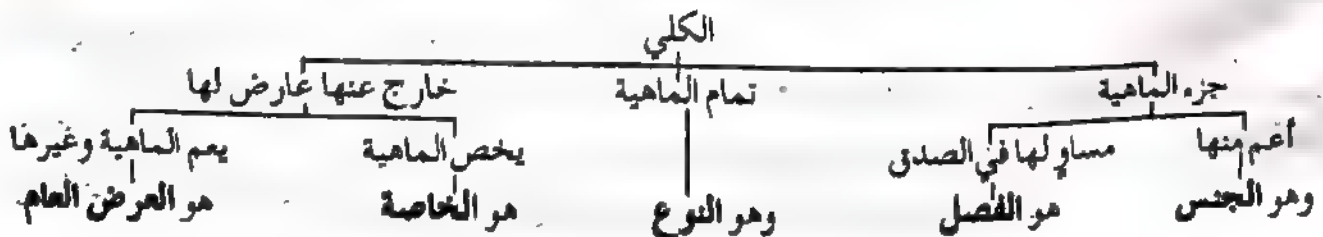
قوله وقد يقال الجزئي الخ: قد علمت في ماسبق أن الجزئي هو الذي يمتنع فرض صدقه على كثيرين - وهو المتعارف من الجزئي - ويقال له الجزئي الحقيقي - وقد يطلق الجزئي على كل مفهوم أخص من غيره كالإنسان الأخص من الحيوان - والحيوان الأخص من الجسم النامي ويقال له الجزئي الإضافي لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه لا بالحقيقة وهو أعم من الجزئي الحقيقي، لصدقه على الحيوان بخلاف الأول وإلى هذا أشار بقوله وهو أعم. **والحاصل** أن الجزئي يطلق بالاشتراك على ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين، وعلى كل أخص من أعم - والأول يقيد بالحقيقي والثاني بالإضافي.

الأسئلة

- (١) عرّف كلاً من الكلي والجزئي مع التمثيل ثم عيّن الكلي والجزئي في ما يأتي:
الإنسان • علي • ضاحك • خالد • الجامعة الاشرفية • الفاضل • الجسم النامي • الكاتب • المدينة المنورة •
- (٢) بين أقسام الكلي بالنظر إلى الوجود الخارجي مع التمثيل - وعرّف الجزئي الحقيقي والإضافي وبين النسبة بينهما -
- (٣) بين النسبة بين نقيضي المتباينين والمتساويين مع التمثيل وعرّف التباين الجزئي -
- (٤) عيّن النسبة فيما يأتي من الكليين:
الإنسان والأسد • الضاحك والحيوان • السوق والمسجد • الإنسان والناطق • الكاتب والعالم •
السنّي والحنفي • الجسم المطلق والجسم النامي • السيف والصارم • الحيوان والحساس •
- (٥) بين النسبة بين الكليين مع وجه المحضر -

قوله الكليات خمس: أي الكلي على خمسة أقسام (١) الجنس و (٢) النوع و (٣) الفصل و (٤) الخاصة و (٥) العرض العام - لأن الكلي إما عين حقيقة أفرادِهِ أو جزء لها أو خارج عنها الأول النوع والثاني إن كان تمام مشترك بين تلك الحقيقة وماهية أخرى فهو الجنس وإلا فهو الفصل والثالث إما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة فهي الخاصة وإلا فهو العرض العام - ويقال للنوع والجنس والفصل "الذاتي" وللخاصة والعرض العام "العرضي" - ومعنى الذاتي - ما لا يكون خارجاً عن الذات سواء كان عيناً لها أو جزءاً لها - والعرضي: ما يكون خارجاً عن الذات -

توضيح وجه حصر الكليات في الخمس بالشكل التالي



الأول الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها هو الجواب عنها وعن الكل فقريب، كالحيوان. وإلا فبعيد، كالجسم النامي.

الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو. وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو. ومختص بالاسم الإضافي كالأول بالحققي. وبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الإنسان، وتفاقمهما في الحيوان والنقطة.

قوله الجنس وهو المقول: قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لأنهما خارجان عن الماهية، والجنس جزء لها وعلى الفصل لاحتياجنا في معرفة الفصل القريب والبعيد إلى الجنس، وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع (وهو النوع الإضافي) على الجنس فقال الجنس وهو الذي يحمل على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، كالحيوان للإنسان، فإنه إذا قيل ما الإنسان والفرس والغنم؟ كان الجواب، الحيوان. واعلم أن الجنس ينقسم إلى قسمين قريب، وبعيد. فالجنس القريب ما يقع جواباً عن الماهية، وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس، كالحيوان للإنسان، فإنه إذا قيل ما الإنسان والفرس؟ كان الجواب، الحيوان. وإذا قيل ما الإنسان والفرس والحمار والجمل؟ كان الجواب الحيوان. وبعبارة أخرى ما يكون تمام مشترك بين جميع أفراد كالمثال المذكور. والجنس البعيد ما يقع جواباً عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس، ولا يقع جواباً عنها وعن كل مشاركتها فيه، كالجسم النامي للإنسان، فإنه إذا قيل ما الإنسان والشجر؟ يقع الجسم النامي في الجواب. - وأما إذا قيل ما الإنسان والفرس؟ فلا يقع في الجواب، الجسم النامي مع كونهما مشتركين في الجسم النامي. - لأن الفرس لم يشارك الإنسان في الجسم النامي فقط بل يشاركه في الحيوان أيضاً، والحيوان عبارة عن الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة بل يقع حينئذ في الجواب الحيوان. فالجسم النامي جنس بعيد للإنسان.

قوله النوع: هو الذي يحمل على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو. ويقال له النوع الحقيقي. - كالإنسان لأفراده، فإنه إذا قيل ما زيد؟ كان الجواب "الإنسان" وكذلك إذا قيل ما زيد وعمرو وخالد؟ كان الجواب الإنسان. فإن قيل: كل واحد من أفراد النوع، مشتمل على النوع والتشخص فلا يكون النوع تمام ماهية الأفراد بل يكون جزءاً لها؟ قلت: التشخص عارض غير معتبر في ماهية تلك الأفراد، فالنوع تمام الماهية. **قوله** وقد يقال الخ: هذا بيان لمعنى آخر للنوع ويقال له النوع الإضافي لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه. وهو ماهية يحمل عليها وعلى غيرها الجنس كالحيوان، فإنه نوع بهذا التفسير. لأن الجنس وهو الجسم النامي يحمل عليه وعلى غيره من النباتات في جواب ما هو.

والنسبة بين النوعين العموم والخصوص من وجه لاجتماعهما في الإنسان فإنه يصدق عليه النوع الحقيقي والإضافي كما يظهر بأدنى تأمل. والفرد الحقيقي في النقطة فإنها عبارة عن نهاية الخط فهي بسيطة لا جزء لها فلا جنس لها، والفرد الإضافي في الحيوان وهو ظاهر.

ثُمَّ الْأَجْنَاسُ قَدْ تَتَرْتَّبُ مُتَصَاعِدَةً إِلَى الْعَالِي، كَالْجَوْهَرِ وَ يُسَمَّى جِنْسُ الْأَجْنَاسِ وَالْأَنْوَاعُ مُتَنَازِلَةً إِلَى السَّافِلِ، وَيُسَمَّى نَوْعُ الْأَنْوَاعِ. وَمَا بَيْنَهُمَا مُتَوَسِّطَاتٌ.

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته. فإن مميّزه عن المشار كات في الجنس القريب فقريب، وإلا فبعيد.

قوله الأجناس قد تترتب: اعلم أن أهل الميزان رتبوا الجنس للتفهيم على أربع مراتب. الحيوان، الجسم النامي، الجسم المطلق، الجوهر، يقال للحيوان جنس سافل لأن فوقه أجناس ولا جنس تحته. وللجواهر جنس عال وجنس الأجناس، لأن تحته أجناس ولا جنس فوقه وما بينهما متوسطات لأنها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما وهي الجسم النامي والجسم المطلق — وجعلوا مراتب النوع أيضاً أربعة الإنسان، الحيوان، الجسم النامي، الجسم المطلق — يقال للإنسان نوع سافل ونوع الأنواع، لأن فوقه أنواع ولا نوع تحته. والجسم المطلق نوع عال — لأن تحته أنواع، ولا نوع فوقه — وما بينهما متوسطات، كالجسم النامي والجسم المطلق — وبهذا تبين أن الجسم النامي نوع متوسط وجنس متوسط — والجسم المطلق جنس متوسط وليس بنوع متوسط بل هو نوع عال — والحيوان نوع متوسط وليس بجنس متوسط بل هو جنس سافل — والفرق بين ترتيب الأنواع والأجناس أن ترتيب الأجناس من السافل إلى العالي لأنها إذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه ثم إذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس — وهلم جرأً — ويسمى العالي منها جنس الأجناس كما عرفت آنفاً — وترتيب الأنواع من العالي إلى السافل، لأنها إذا فرضنا شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحته ثم إذا فرضنا لذلك النوع نوعاً آخر يكون تحت ذلك النوع، ويسمى السافل منها نوع الأنواع كما عرفت آنفاً — وإليه أشار المصنف بقوله: متصاعدة ومتنازلة.

توضيح مراتب النوع والجنس بالشكل التالي:

الجوهر

جنس الأجناس

جوهر مادي، جسم مطلق وهو نوع عال و جنس متوسط	جوهر غير مادي، مثل النفس والعقل
جسم نام هو جنس متوسط ونوع متوسط	جسم غير نام وهو الجماد
نام حساس وهو الحيوان هو جنس سافل ونوع متوسط	نام غير حساس هو النبات
حساس ناطق وهو الإنسان هو نوع الأنواع	حساس غير ناطق
زيد بكر خالد عمرو	حمار جمل كلب

قوله في جواب أي شيء هو في ذاته: بقوله "أي شيء" يخرج النوع والجنس والعرض العام لأن النوع والجنس لا يقالان في جواب "أي شيء" بل في جواب "ما هو" كما سبق. وكذا الحد التام فإنه يقع جواباً عن "ما هو" والعرض العام لا يقع في الجواب أصلاً وبقوله "في ذاته" يخرج الخاصّة لأنها وإن كانت مقولة على الشيء في جواب "أي شيء هو" — لكن لاني جوهره وذاته بل في عرضه —

والفصل ينقسم إلى قسمين قريب وبعيد لأنه إما يميّز النوع عن مشاركته في الجنس —

شرح التهذيب
وإذا نُسِبَ إلى ما يُمَيِّزُه مَقْومٌ وإلى ما يُمَيِّزُه عنه فَمُقَسِّمٌ. والمُقْومُ لِلْعَالِي مَقْومٌ لِلْسَافِلِ،
ولا عكس. والمُقَسِّمُ بِالْعَكْسِ.

الرابع الخاصة وهو الخارجُ المقولُ على ماتحت حقيقة واحدة فقط -
الخامس العرض العام وهو الخارجُ المقولُ عليها وعلى غيرها. وكلُّ منهما إن افتتح

انفكاكه عن الشيء فلازم، بالنظر إلى الماهية، أو الوجود

= القريب أو عن مشاركة في الجنس البعيد فعلى الأول قريب كالناطق المُمَيِّز للإنسان عن مشاركته في
الحيوانية وعلى الثاني بعيد كالحياس المُمَيِّز للإنسان عن مشاركته في الجسم النامي -
قوله وإذا نُسِبَ هذا تقسيمٌ للفصل باعتبار النسبة - فالفصل إذا نُسِبَ إلى النوع الذي يُمَيِّزُه فهو مَقْومٌ - وإذا
نُسِبَ إلى الجنس الذي يُمَيِّزُه عنه فهو مَقْسِمٌ كالناطق إذا نُسِبَ إلى ما يُمَيِّزُه كالإنسان يكون مَقْوماً له بمعنى
أنه داخل في قوامه، وإذا نُسِبَ إلى ما يُمَيِّزُه عنه كالحيوان يكون مَقْسِماً له، لأنه إذا نُسِبَ إلى الحيوان
وانتصم إليه صار حيواناً ناطقاً وهو قسم من الحيوان -

قوله والمقوم للعالي مقوم للساقل: أي كل فصل مَقْومٌ للعالي مقوم للساقل كالجسم النامي المقوم للحيوان
مقوم للإنسان أيضاً، لأن مقوم العالی جزء للعالی، والعالی جزء للساقل، وجزء الجزء جزء -
قوله ولا عكس: أي بالمعنى اللغوي، فليس كل فصل مقوم للساقل مَقْوماً للعالي كالناطق المَقْوم للإنسان

ليس بمَقْوم للحيوان بل هو مَقْسِمٌ له -
قوله والمقسم بالعكس: أي بعكس الفصل المَقْوم - فكل فصل مَقْسِمٌ للساقل مَقْسِمٌ للعالي، كالناطق المَقْسِم
للحيوان مَقْسِمٌ للجسم النامي إلى الجسم النامي الناطق والجسم النامي غير الناطق - لأن العالی جزء السافل فإذا
انقسم السافل بالفصل انقسم العالی في ضمنه أيضاً - وليس كل فصل مَقْسِمٌ للعالي مقسماً للساقل، كالحيوان

المَقْسِم للجسم النامي ليس مَقْسِماً للإنسان، بل هو مَقْومٌ له -
قوله الرابع الخاصة: هو كلي خارج عن حقيقة أفراد الإنسان، و مَحْمُولٌ على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة،
كالكتاب للإنسان، فإنه خارج عن حقيقة أفراد الإنسان، و مَحْمُولٌ على أفرادِهِ، ولا يُحْمَلُ على غيره من أفراد
الفرس والغنم - وهي على قسمين (١) الشاملة و (٢) غير الشاملة -

فالشاملة: هي التي تشمل جميع أفراد الماهية التي هي خاصة لها كالكتاب بالقوة للإنسان
وغير الشاملة: هي التي لا تشمل جميع أفراد الماهية التي هي خاصة لها، كالكتاب بالفعل للإنسان -
قوله العرض العام: هو كلي خارج عن حقيقة الأفراد، مَحْمُولٌ على أفراد حقيقة واحدة وغيرها كالماشي للإنسان،
فإنه خارج عن حقيقة أفراد الإنسان، و مَحْمُولٌ على أفرادِهِ وعلى غيرها من أفراد الفرس والغنم والجمال -

قوله وكل منهما أي كل من الخاصة والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم والعرض المفارق، وكل
واحد من اللازم والمفارق، ينقسم إلى أقسام - كما ستعرف -
اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء وهو على قسمين: (١) لازم الماهية و (٢) لازم الوجود.

لازم الماهية: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنظر إلى الماهية، كالزوجية للأربعة فإنها لازمة لماهية الأربعة.
لازم الوجود ما يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنظر إلى الوجود الخارجي أو الذهني - فهذا القسم منقسم
على قسمين - كالسواد للحبشي فإنه لازم لوجود الحبشي و شخصه لا لماهيته - إذ ماهيته الإنسان، والسواد

بَيْنَ يَلْزَمُ تَصَوُّرَهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ، أَوْ مِنْ تَصَوُّرِهِمَا الْجَزْمُ بِاللَّزُومِ غَيْرُ بَيْنٍ بِخِلَافِهِ. وَالْأَفْعَرَضُ مُفَارِقٌ يَدُومُ أَوْ يَزُولُ بِسُرْعَةٍ، أَوْ بَطْوَءٍ.

فصل: مفهوم الكلّي يُسَمَّى كَلِيًّا مَنْطِقِيًّا وَمَعْرُوضُهُ طَبْعِيًّا وَالْمَجْمُوعُ عَقْلِيًّا. وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ.

- لا يلزمه - ونحو حرارة النار فإنها لازمة لوجودها الخارجي لا الذهني - وكالكلية فإنها لازمة للوجود الذهني للإنسان، فإن مفهوم الإنسان إذا حصل في الذهن لزم له الكلية في الذهن - وهذا القسم يسمى **معقولا ثانيا** أيضا، فإن تعقل الإنسان مثلا يكون أولا وتعقل الكلية له يكون ثانيا -

قوله بَيْنَ يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ: هذا تقسيم ثانٍ للزوم أي اللازم سواء كان لازما ماهية أو لازما الوجود ينقسم إلى قسمين (١) بَيْنَ و (٢) غَيْرُ بَيْنَ.

البَيْنُ: الذي لا يحتاج في الجزم باللزوم إلى دليل كالشجاعة اللازمة للأسد، فإن لزومها له لا يحتاج إلى دليل - وهو على قسمين:

(١) **البين بالمعنى الأخص** (٢) **البين بالمعنى الأعم.**

البين بالمعنى الأخص: هو الذي يلزم من تصور الملزوم تصوُّره ككون الإثنين ضعف الواحد - فإنه لازم بَيْنَ يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ فقط، لأن من أدرك الإثنين، أدرك أنه ضعف الواحد - هذا هو اللزوم **المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين** كما عرفت -

البين بالمعنى الأعم: هو الذي يلزم من تصور الملزوم واللازم والتسبب بينهما الجزم باللزوم - كالانقسام بمتساويين للأربعة - فإنه لا يلزم من تصور الأربعة تصور الانقسام بمتساويين - لكن يلزم من تصور الأربعة و تصور الانقسام الجزم باللزوم بينهما -

غير البين: هو الذي يحتاج في الجزم باللزوم إلى دليل، كالحديث اللازم للعالم - فإن لزومه للعالم يحتاج إلى دليل - وهو تغيره -

قوله **فعرَضُ مُفَارِق:** هو الذي لا يمتنع انفكاكه عن الشيء - وهو على قسمين:

أحدهما ما يدوم عروضة للمعروض كالسير للشمس والقمر، والكفر لأبي جهل، والنفاق لابن أبي - **والثانيهما** ما يزول عن المعروض إما بسرعة كحمرة الخجل، و صفرة الوجه - أو ببطء كالشباب والأمراض المزمنة - **فإن قيل** العرض المفارق كيف يدوم فإنه لو كان دائما لم يكن مفارقا؟ **قلت** المراد بالمفارق، المفارق بحسب الإمكان. سواء وقعت المفارقة بالفعل أو لم تقع أصلا - فالدوام بحسب الواقع، لا ينافي المفارقة بحسب الإمكان -

قوله **مفهوم الكلّي:** هو الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يُسَمَّى كَلِيًّا مَنْطِقِيًّا لأن المنطقي يقصد من الكلّي هذا المعنى، ومعرّوضه أي ما تعرض له الكلية يسمى كَلِيًّا طَبْعِيًّا لأنه طبعية من الطبائع - **والمجموع المركب** من هذا العارض والمعروض أي الكلّي الطبيعي حال كونه موصوفا بأنه لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كَلِيًّا عَقْلِيًّا لأنه لا يوجد إلا في العقل لأن ملاحظة الإنسان بأنه يصدق على كثيرين إنما هو في العقل -

قوله **وكذا الأنواع الخمسة:** أي وكذا أنواعه الخمسة من الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض -

والحق أن وجود الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه.

فصل: مُعرِّف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوُّره. ويُشترط أن يكون مُساوياً له وأجلى.

فلا يصح بالأعم، والأخص، والمساوي معرفة وجهالة، والأخفى.

- العام، يجري في كل واحد منها هذه الاعتبار الثلاثة - فمفهوم الجنس وهو المحمول على الكثيرين المختلفين بالحقائق في جواب ما هو؟ يسمى جنساً منطقياً ومعرض الجنس أي ما تعرض له الجنسية كالحيوان والجسم النامي يسمى جنساً طبعياً. والمجموع المركب منهما يسمى جنساً عقلياً - وكذا النوع وسائر الكليات الخمس -

قوله والحق أن وجود الطبيعي: واعلم أن الكلي المنطقي والعقلي لم يثبت وجودهما في الخارج، بل وجودهما بملاحظة العقل. والكلي الطبيعي يختلف في وجوده في الخارج. والمصنف اختار مذهب المتأخرين القائلين بعدم وجوده في الخارج. وقال معنى "وجود الكلي الطبيعي في الخارج" أن أفرادَه موجودة فيه - مثلاً إذا قيل الإنسان موجود في الخارج، فالمعنى أن أشخاصه وأفراده موجودة فيه، لأنه لو وجد الإنسان الكلي في الخارج، لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة، كالكلية والجزئية، ولزم وجود الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة.

الأسئلة

- ﴿١﴾ بين وجه انحصار الكليات في خمس -
- ﴿٢﴾ عرف الكليات الخمس وبين أقسام الجنس والنوع، مع بيان مراتب النوع والجنس -
- ﴿٣﴾ ما ذا تفهم بالمقسم والمقوم؟ بين و أوضح أن المقوم للعالي مقوم للسافل دون العكس -
- ﴿٤﴾ اذكر الفرق بين النوع الحقيقي والنوع الإضافي مع التمثيل -
- ﴿٥﴾ عرف الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي -
- ﴿٦﴾ اشرح ما يأتي: والحق أن وجود الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه -
- ﴿٧﴾ بين أقسام اللازم مع التمثيل -

مُعرِّف الشيء: لما فرغ المصنف من مبادي التصورات شرع في مقاصدها وهي المُعرِّفات فبدأ بتعريف المعروف فقال مُعرِّف الشيء أي مُعرِّف الشيء ما يُحمل على المعروف ليفيد تصوُّره بالكنه - كما في الحد التام - أو بوجه يُمَيِّزه عن جميع ما عداه كما في الحد الناقص والرسم -

ويشترط أن يكون: اعلم أن التعريف يكون لإفادة تصور الشيء وكشفه وتمييزه عما سواه، فلا بد أن يكون بحسب الكيفية أوضح، وأجلى من المعروف، ولا يصح أن يكون أخفى منه، ولا أن يكون مساوياً له في المعرفة والجهالة.

ولا بد أن يكون بحسب الكمية مساوياً للمُعرِّف بحيث يصدق كل واحد من التعريف والمُعرِّف على جميع أفراد الآخر، ليكون التعريف جامعاً لأفراد المُعرِّف، ومانعاً عن دخول غير أفرادِه - فلا يصح أن يكون أخص منه ولا أن يكون أعم منه، فإنه إن كان أخص منه - بأن يصدق المُعرِّف على شيء ولا يصدق عليه التعريف - كان التعريف غير جامع لأفراد المُعرِّف - وإن كان التعريف أعم من المُعرِّف - بأن يصدق التعريف على شيء ولا يصدق عليه المُعرِّف كان التعريف غير مانع عن دخول غير أفراد المُعرِّف -

والتعريف بالفصل القريب حَدَّ وبِالخاصَّة رَسَمَ. فَإِنْ كَانَ مَعَ الْقَرِيبِ فَتَامٌ، وَإِلَّا فَنَاقِصٌ. وَلَمْ يَغْتَبِرُوا بِالْعَرَضِ الْعَامِّ.

= وقد عَلِمَ من تعريفه بما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْرِفِ — أَنَّهُ لَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبَايِنًا لَهُ فَإِنْ الْمَبَايِنُ لَشَيْءٍ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ قَطْعًا.

حاصل الكلام أن المساوي للمعروف (بحسب الكم أي الصديق على الأفراد) والأجلى منه (بحسب الكيف أي الوضوح والبيان) يقع معرفًا أو الأعم منه، والأخص منه، والمباين له وما هو مثله في المعرفة والجهالة لا يقع معرفًا، كما عرفت الآن مفصلاً.

واعلم أن كثيراً ما يطلق لفظ التعريف مكان لفظ المعروف، حتى كاد أن يكون لفظ التعريف أشهر من المعروف عند كثير من الناس. وكذا يطلق "القول الشارح" مكان المعروف لأنه قول يشرح "المعرف" ويبيّنه.

أمثلة للإيضاح

التعريف بالأعم: نحو تعريف الاسم بما دل على معنى مستقل. فإنه صادق على الكلمة (الفعل)

أيضاً. فليس مانعاً عن دخول الغير.

التعريف بالأخص: كتعريف الكلمة النحوية بلفظ موضوع لمعنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. فإنه غير صادق على الاسم والحرف، فليس جامعاً لأفراد المعروف. وكتعريف الرسول "ببشر أرسله الله لتبليغ الأحكام" فإنه غير صادق على رُسُل الملائكة. وقال تعالى: الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس (الحج - ٧٥) فليس جامعاً لأفراده.

التعريف بالمساوي معرفة وجهالة: كتعريف الصوم بأنه اسم لعبادة خاصة.

التعريف بالأخفى: كتعريف الحركة بأنها خروج من القوة إلى الفعل تدريجاً.

التعريف بالمساوي كمّاً، والأجلى كيفاً: كتعريف الكلمة النحوية بلفظ وضع لمعنى مفرد.

قوله بالفصل القريب: قد علم مما سبق أن المعروف يشمل على أمر يختص بالمعروف ويساويه. فهذا الأمر إن كان ذاتياً للمعرف كان فصلاً، وإن كان عرضياً له كان خاصة، فعلى الأول يسمى **حداً**. وعلى الثاني يسمى **وصفاً**. ثم **الحدا** إن اشتمل على الجنس القريب **فحدا تام** وإن لم يشتمل عليه **فحدا ناقص** وإن اشتمل على الجنس البعيد. وكلما **الرسم** إن اشتمل على الجنس القريب **فورسم تام** وإن لم يشتمل عليه **فورسم ناقص** وإن اشتمل على الجنس البعيد. فقد تبين بهذا أن المعروف على أربعة أقسام.

(١) **الحدا التام** و(٢) **الحدا الناقص** و(٣) **الرسم التام** و(٤) **الرسم الناقص**.

(١) **الحدا التام:** هو تعريف بالجنس القريب. والفصل القريب بشرط تقديم الجنس على الفصل كالتعريف للإنسان بأنه حيوان ناطق.

(٢) **الحدا الناقص:** هو تعريف بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده كتعريفه بأنه جسم ناطق أو ناطق

(٣) **الرسم التام:** هو تعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريفه بأنه حيوان ضاحك.

(٤) **الرسم الناقص:** هو تعريف بالجنس البعيد والخاصة أو بها وحدها كتعريفه بأنه جسم ضاحك أو ضاحك.

قوله ولم يعتبروا: أي العرض العام لا يصلح معرفاً، لأن غرض التعريف لا يحصل به وهو الاطلاع على كنهه المعروف. أو امتيازَه عن جميع ما عداه. نعم مجموع الأعراض العامة الذي يكون مختصاً بحقيقة واحدة يقع معرفاً، لأنه حينئذ يفيد الامتياز عن جميع ما عداه كتعريف الإنسان بأنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، مستقيم القامة، بادي البشرة.

شرح التهذيب
وقد أجزى في الناقص أن يكون أعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ.

فصل في التصديقات

القضية قولٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكذب، فإن كان الحكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ، أو نفيه عنه فحتمية موجبة، أو سالبة، ويسمى المحكوم عليه.

قوله وقد أجزى: قد عُلِمَ مما سبق أن الأعم لا يصلح معرِّفاً. وهذا بيان لما قال المتقدمون من أن التعريف بالأعم حائز في الناقص من الحد والرسم كتعريف الإنسان بأنه حيوان أو بأنه ماشٍ - فإن قيل: كما أجزى في التعريف الناقص كون المعرف أعم، كذلك أجزى أن يكون أخص فلم ترك المصنف؟ قلت: لأن قرب الأخص إلى المعرف أكثر من قرب الأعم، فلما جاوزوا التعريف بالأعم فتحوي الأخص بالطريق الأولى فهذا لم يذكره اعتماداً على فهم المتعلم.

والحاصل أن التعريف بالأعم، والأخص لم يحز عند المتأخرين مطلقاً لا في التعريف التام، ولا في الناقص. وعند المتقدمين لم يحز في التعريف التام. وأما في الناقص فحائز كالتعريف اللفظي، فإنه جائز بالأعم والأخص كقولهم: السعدانة نبت. واللهو اللعب وهو الصواب عند المحققين.

وهو ما يقصد به: أي التعريف اللفظي ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ بأن لا يكون اللفظ واضح الدلالة على المعنى، فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى. كقولنا الغضنفر، الأسد. وليس هذا تعريفاً حقيقياً وإنما المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت إليه ويعلم أنه موضوع بإزائه. وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظة كذا.

الاسئلة

﴿١﴾ عرّف المعروف، وبين شرائط صحتها مع بيان وجه الشرط. ﴿٢﴾ عرّف الأقسام الأربعة للتعريف، ومثل طبق الكتاب. ﴿٣﴾ متى يصلح العرض العام معرّفاً؟ وفي أي صورة يصلح الأعم والأخص معرّفاً عند المتعلمين؟ ﴿٤﴾ ما المراد بالتعريف اللفظي؟ ﴿٥﴾ أثبت أن الأعم والأخص والمبائن لا يقع معرّفاً.

قضية: لما فرغ المصنف من بحث الموصول إلى التصور المجهول، شرع في بحث الموصول إلى التصديق المجهول وهو الحجة. وجزئها القضية، فقلّم بيانها. والقضية تطلق على المعقولة والملفوظة. **قول:** وهو اللفظ المركب في القضية الملفوظة، والمفهوم العقلي المركب في القضية المعقولة هذا جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات التقييدية والإنشائية وقوله: "يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكذب" فصل يخرج ماعدا القضية.

فإن قيل: الخبرة المشكوكة محتملة للصدق والكذب فتكون داخلة في التعريف مع أنها ليست بقضية **قلت:** المحتمل للصدق والكذب هو الحكم. والمشكوكة عارية عنه فتكون خارجة عنه. وإنما يطلق عليها الخبر محاذراً باعتبار أن صورتها صورة الخبر أو باعتبار اشتمالها على أكثر أجزائه. **الصدق:** هو مطابقة النسبة الحكمية للواقع. والكذب عديمها. **لأن كان الحكم:** القضية تنقسم إلى قسمين حتمية وشرطية فالحتمية هي التي حُكِمَ فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه نحو صفات الله قديمة. والعالم ليس بقديم والشرطية هي التي حُكِمَ فيها بثبوت نسبة أو -

موضوعاً، والمحكوم به محمولاً. والدال على النسبة رابطة. وقد استعير لها هو وإلا فشرطية ويسمى الجزء الأول مقدماً، والثاني تالياً.

والموضوع إن كان شخصاً معيناً سميت القضية شخصية ومخصوصة. وإن كان نفس الحقيقة فطبيعية، وإلا فإن بين كمية أفرادها كلاً، أو بعضاً فمحصورة كلية، أو جزئية.

هنفيها على تقدير نسبة أخرى، إن كانت متصلة أو بتنافي نسبتين أو لاتنافيهما، إن كانت منفصلة كما ستعرفها مع الأمثلة.

قوله موضوعاً: لأنه وُضع ليحكم عليه بشيء. وينحصر في المبتدأ، والفاعل، ونائبه.

قوله محمولاً: لحمله على الأول. ورتبته التأخير وإن ذكر أولاً. وينحصر في الخبر والفعل وشبهه. وما سوى ذلك فهو من متعلقات المحمول أو الموضوع.

قوله والدال على النسبة: أي الرابطة هي النسبة الحكمية. ويسمى الدال عليها أيضاً رابطة تسمية الدال باسم المدلول نحو "هو" في "زيد هو القائم". وهذه القضية ثلاثية لاشتغالها على ثلاثة أجزاء. وإذا حذفت الرابطة فالقضية ثنائية نحو زيد قائم. وكثيراً ما تحذف استغناءً عنها بحركات الإعراب، أو القرينة.

قوله استعير لها هو: الرابطة أداة لأنها تدل على النسبة التي هي غير مستقلة. والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداة. فالرابطة أداة لكنها قد تكون في قالب الاسم كهو، في، زيد هو العالم، وقد تكون في قالب الكلمة ككان، في "زيد كان قائماً". ومن ههنا يعلم أن لفظة "هو" و"كان" ليست رابطة حقيقة بل استعيرت للرابطة ولذا قال "وقد استعير لها" أي للرابطة هو. واعلم أن الرابطة لا تنحصر في لفظة هو، و كان، بل كل ما يبدل على الربط رابطة نحو است، في زيد دائماً است، وكان، وحاصل، وموجود في قولك أخي موجود في الدار، أو كائن في الغرفة، أو حاصل عند الرفقاء.

قوله مقلداً: لتقديمه في الذكر.

قوله تالياً: لكونه تابعا للأول. من التلو بمعنى التبعية.

قوله الموضوع: هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع إلى الأقسام الأربعة. (١) الشخصية و (٢) الطبيعية و (٣) المحصورة و (٤) المهملة.

حاصل التقسيم أن موضوع القضية الحملية لا يخلو إما أن يكون جزئياً حقيقياً أو كلياً. على الثاني إما أن يكون الحكم على نفس حقيقته، بأن لا يراد منه الأفراد، أو على أفراد. وعلى الثاني إما أن يبين كمية أفراد المحكوم عليه بأن يبين أن الحكم على كلها أو بعضها أو لا يبين ذلك بل يهمل فالأول [أي الحملية التي موضوعها جزئي حقيقي و شخص معين] شخصية لتشخص موضوعها نحو زيد عالم والثاني [أي الحملية التي موضوعها نفس حقيقته وطبيعته] طبيعية لكون الحكم على الطبيعة نحو الإنسان نوع والثالث [أي الحملية التي موضوعها أفراد حقيقته و يبين مقدار الأفراد كلاً أو بعضاً] محصورة لحصر أفراد الموضوع نحو كل إنسان ناطق والرابع [أي الحملية التي موضوعها أفراد حقيقته لكن لم يبين مقدار الأفراد كلاً أو بعضاً] مهملة لإهمال بيان كمية الأفراد فيه، نحو الإنسان كاتب. ثم المحصورة إن بين فيها أن الحكم على جميع أفراد الموضوع فكلية. وإن بين أن الحكم على بعض أفرادها فجزئية.

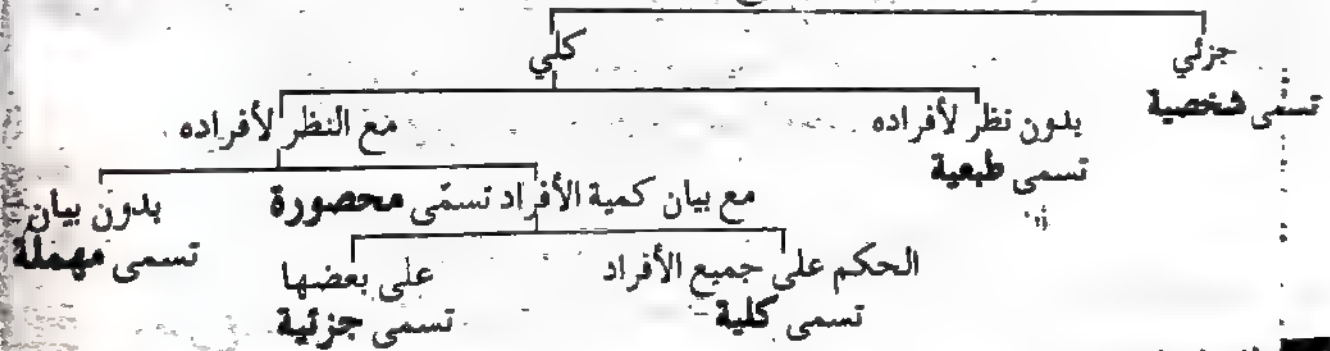
شرح التهذيب وما به البيان سور، وإلا فمهملة. وتلازم الجزئية. ولا بُدَّ في الموجبة من وجود الموضوع إما محققاً، فهي الخارجية أو مقدراً فالحقيقية أو ذهناً فالذهنية.

قوله وما به البيان سور: أي اللفظ الذي يحصل به بيان كمية الأفراد يسمى سوراً لأن اللفظ الذي يبين به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بها كما أن سور البلد يحصر البلد ويحيط به.

واعلم أن أقسام السور أربعة (١) السور للموجبة الكلية: هو اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب، مثل كل، وجميع، و عامة، ولام الاستغراق - وتسمى القضية المشتملة على هذا السور موجبة كلية (٢) السور للموجبة الجزئية: هو اللفظ الدال على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب، مثل بعض وغالب ومُعظم - وتسمى القضية موجبة جزئية (٣) السور للسالبة الكلية: هو اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب، مثل لا شيء ولا واحد - وتسمى القضية سالبة كلية (٤) السور للسالبة الجزئية: هو اللفظ الدال على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب، مثل ليس بعض، وبعض ليس، وليس كل، وليس جميع وتسمى القضية سالبة جزئية.

قوله وتلازم الجزئية: أي المهمة تلازم الجزئية لأنه لا بُدَّ لصدق المهمة من أن يكون الحكم على الأفراد كلها أو بعضها وعلى التقديرين يصدق الجزئية - ولا بُدَّ لصدق الجزئية من أن يكون الحكم على الأفراد فصدق المهمة مثلاً إذا صدق "الإنسان كاتب" صدق بعض الإنسان كاتب وبالعكس فهما متلازمان - يمكن حصر أقسام الحملية هكذا

الموضوع



قوله ولا بد في الموجبة: اعلم أن القضية الموجبة يحكم فيها بثبوت المحصول للموضوع، فيجب وجود الموضوع لأنه يستلزم أن يثبت شيء لأمر غير ثابت لا وجود له - إذا علمت هذا فاعلم أن الحكم إما أن يكون على جميع أفراد الموضوع باعتبار تحققها ووجودها في الخارج فالقضية خارجية لأن الحكم فيها باعتبار تحقق موضوعها في الخارج - نحو كل غراب أسود بمعنى أن كل غراب موجود في الخارج فهو أسود في الخارج وإما أن يكون على أفراد الموضوع على تقدير تحقق وجوده في الخارج فالقضية حقيقية نحو كل عنقاء طائر بمعنى كل ما لو وجد وكان عنقاء فهو يكون طائراً - فإن كانت أفراد الموضوع معلومة فالحكم مقصور على الأفراد المقطرة الوجود كما في المثال المذكور وإن كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصوراً على أفراد الموضوع في الخارج بل من وجه لأنهما يجمعان في كل إنسان حيوان وتفرّد الخارجية في كل غراب أسود والحقيقية عموم وخصوص وإما أن يكون على أفراد الموضوع باعتبار وجودها في الذهن فقط - فالقضية ذهنية نحو شريك الباري مُمتنع فإن

وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء فيسمى معدولة وإلا فمحصلة.

أفراد الموضوع ليست بموجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم إمكان التقدير لكنها موجودة في تصور الفهم فقط..... توضيح ذلك بالشكل التالي

الحكم إما

على الأفراد الموجودة
في اللفظ
تسمى لفظية

على الأفراد المقدرة الوجود
وجدت أم لم توجد
تسمى حقيقية

على أفراد الموضوع الموجودة
في الخارج
تسمى خارجية

قوله قد يجعل: اعلم أن حرف السلب إذا جعل جزء من الموضوع فالقضية معدولة الموضوع نحو لا مؤمن كافر - والا لا حيوان ليس بإنسان - وإن جعل جزء من المحمول فالقضية معدولة المحمول نحو الكافر لا مؤمن - الإنسان ليس بلا حيوان - وإن جعل جزء من الطرفين فمعدولة الطرفين نحو لا حيوان لا إنسان - واللامؤمن ليس بلا كافر -

قوله فيسمى معدولة: لأن حرف السلب موضوع لنفي نسبة المحمول إلى الموضوع - فإذا جعل جزء من القضية صار معدولا عن معناه الوضعي فسميت القضية التي جعل حرف السلب جزء منها معدولة تسمية الكل باسم الجزء -

قوله والألفمحصلة: أي القضية التي لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة - وبعضهم يسميها محصلة إن كانت موجبة - نحو نبينا ﷺ خاتم النبيين - وبسيطة إن كانت سالبة - نحو محمد ﷺ ليس كمثلنا - واعلم أن معدولة المحمول مع السالبة لا تلتبس عليك لأن الفرق بينهما ثابت بأن حرف السلب إن تقدم على الرابطة فالقضية سالبة نحو كل إنسان ليس هو بجماد وإن تأخر عنها فهي معدولة نحو كل حيوان هو لاجماد - وإذا لم تذكر الرابطة فالمدار على التنية والاعتبار فإن اعتبر تقدم الرابطة على حرف السلب فمعدولة وإلا فسالبة -

الأسئلة

﴿١﴾ عرف القضية، والصدق - وبين كيف تدفع الإيراد الواقع بالخبرية المشكوكية -

﴿٢﴾ عرف الرابطة وأوضح قوله: وقد استعير لها هو -

﴿٣﴾ بين أقسام القضية باعتبار الموضوع وأوضح الفرق بين القضية الحقيقية والخارجية مع بيان النسبة بينهما -

﴿٤﴾ عرف القضية المعدولة مع أقسامها الثلاثة بالتمثيل -

﴿٥﴾ عرف أقسام السور مع التمثيل -

﴿٦﴾ انظر في القضايا الآتية أنها شخصية، أو طوعية، أو مهيمنة، أو محصورة - واذكر اسم كل قضية، وإن

كانت محصورة فعين قسمها أيضا -

(١) المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (٢) إنك تكتب جيذا (٣) الرجل خير من المرأة

(٤) الكاتبون كرام (٥) كل مصل طاهر (٦) ليس أحد من المحسنين خائبا (٧) بعض الناس مؤمن (٨)

ليس كل فاسق تالبا (٩) ليس بعض المؤمنين فاسقا (١٠) بعض الأغنياء ليس بمتكبر (١١) العاقل

يجتنب ما يضره (١٢) وما الله بغافل عما تعملون -

وقد يُصرَّحُ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ فَمَوْجَّهَةً. ومابه البيانُ جهةً، وإلا لمطلقةً. فإن كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فضرورة مطلقة، أو مادام وصفه فمشرطة عامة.

(٧٥) عَيْنُ المعدولة والمحصلة والبسيطة فيما يأتي - وعَيْنُ اسمها بالنظر إلى الأقسام أيضاً -
(١) بعض الاحجر شجر (٢) كل شجر لا حجر (٣) بعض الثوب ليس بلا نجس (٤) بعض اللاطاهر ليس بثوب (٥) لا شيء من اللامؤمن يتقي (٦) لا شيء من الظالم بلا عاص (٧) كل ظالم ذو معصية (٨) ليس كل حاكم عادلاً (٩) العالم بلا عمل كشجر بلا ثمر (١٠) والله محيط بالكافرين -

قوله قد يُصرَّحُ: اعلم أن نسبة المحمول إلى الموضوع باعتبار نفس الأمر تكون مُتَكَيِّفَةً بِكَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ الضَّرُورَةِ والدوام والإمكان والإطلاق - فتلك الكيفية المخصوصة تُسمى **مادة القضية**، وما يحصل به بيان الكيفية **جهة القضية** التي تشتمل عليها **موجهة** والتي لا تشتمل عليها **مطلقة** - فإن طابقت الجهة المادة بالقضية صادقة نحو الله عالم الغيب والشهادة بالضرورة، وإن لم تطابق فهي **كاذبة** نحو الجن يعلم الغيب بالضرورة - ثم القضايا الموجهة التي يُبحث عنها، وعن أحكامها خمس عشرة - ثمانية منها **بسيطة** وهي التي معناها إيجاب فقط - أو سلب فقط - وسبعة منها **مركبات** وهي التي معناها مُرَكَّبٌ من إيجاب وسلب بشرط أن لا يكون الجزء الثاني مذكوراً بعبارة مستقلة بل يُشار إليه باللا ضرورة والدوام - والمصنف بدأ ببيان البسيطة بقوله فإن كان الحكم أي قد يكون الحكم في الموجهة بضرورة النسبة - وهو على أربعة أوجه لأن حكم الضرورة إما يثبت مادام ذات الموضوع موجودة، أو مادام وصف الموضوع ثابتاً أوفي وقت معين أو في وقت غير معين، فعلى الأول تسمى القضية **ضرورة مطلقة** وعلى الثاني **مشرطة عامة** وعلى الثالث **وقعية مطلقة** وعلى الرابع **متشعبة مطلقة** كما بين المصنف -

قوله **ضرورة مطلقة**: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت النسبة للموضوع أو سلبها عنه مادام ذات الموضوع موجودة نحو (١) كل إنسان حيوان بالضرورة - (٢) لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة - فقد حُكِمَ في المثال الأول أن ثبوت الحيوانية للإنسان ضروري مادام ذات الإنسان موجودة وفي الثاني أن سلب الحجرية عنه ضروري مادام ذاته موجودة - وإنما سُمِّيَتْ **ضرورة** لأنها تشتمل على الضرورة ومطلقة لأن الحكم لا يتغير فيها بوصف أو وقت -

قوله أو مادام وصفه: عطف على قوله "مادام ذات الموضوع"

قوله **مشرطة عامة**: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً أي بشرط وصف الموضوع نحو (١) بالضرورة كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلاً (٢) بالضرورة لا شيء من المتكلم يسكن اللسان مادام متكلاً - فقد حُكِمَ في المثال الأول أن ثبوت تحريك اللسان للمتكلم ضروري بشرط الوصف وهو التكلم وفي الثاني أن سلب السكون عنه ضروري بشرط الوصف وهو التكلم وإنما سميت مشروطة لاشتغالها على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات - واعلم أن ذات الموضوع عبارة عما صدق عليه الموضوع من الأفراد ووصف الموضوع عبارة عن مفهوم الموضوع - كما أن مفهوم الكاتب (في قولنا: الكاتب متحرك اليد) وصف الموضوع - والأفراد التي يصدق عليها الكاتب كزيد وبكر وغيرهما ذات الموضوع -

أو في وقت معين فوقية مطلقة، أو غير معين فمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةً، أو بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة، أو مادام الوصف فعرفية عامة، أو بفعليتها فمطلقة عامة.

قوله أو في وقت معين: عطف على قوله "مادام ذات الموضوع"

قوله فوقية مطلقة: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت معين نحو (١) بالضرورة كل نفس ذائقة الموت عند الأجل المقرر لها. (٢) بالضرورة لا شيء من النفس بذائقة الموت في الوقت الذي قُدِّرَتْ حياتها فيه - فقد حُكِمَ في المثال الأول أن ثبوت الموت للنفس ضروري في وقت معين، وفي الثاني أن سلب الموت عنها ضروري في وقت معين - وإنما سُمِّيَتْ وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها بالدوام أو باللاضرورة ولهذا إذا قُبِدَتْ بالدوام حُذِفَ الإطلاق من اسمها فكانت وقتية كما سيحيي في المركبات.

قوله أو غير معين: عطف على قوله معين.

قوله فمُنْتَشِرَةٌ مطلقة: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين نحو (١) بالضرورة كل إنسان متنفّس في وقت ما. (٢) بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفّس في وقت ما - فقد حُكِمَ في المثال الأول أن ثبوت التنفس للإنسان ضروري في وقت غير معين وفي الثاني أن سلب التنفس عنه ضروري في وقت غير معين، وإنما سُمِّيَتْ مُنْتَشِرَةٌ لانتشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه ومطلقة لما ذكرنا في الوقتية المطلقة.

قوله بدوامها: أي بدوام النسبة - عطف على قوله "بضرورة النسبة"

قوله فدائمة مطلقة: هي التي حُكِمَ فيها بدوام النسبة مادام ذات الموضوع موجودة نحو (١) كل نبي معصوم بالدوام. (٢) لا شيء من الملوك بعاص بالدوام - فقد حُكِمَ في المثال الأول بدوام ثبوت العصمة للنبي، وفي الثاني بدوام سلب العصيان عن الملوك. وإنما سُمِّيَتْ دائمة لاشتغالها على الدوام ومطلقة لأن الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت والفرق بين الضرورة والدوام: أن الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء، والدوام عدم انفكاكه عنه وإن لم يكن مستحيلاً، فالدوام أعم من الضرورة.

قوله أو مادام الوصف: عطف على قوله مادام الذات.

قوله فعرفية عامة: هي التي حُكِمَ فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجوداً - ومثالها إيجاباً وسلباً ما مر في المشروطة العامة والفرق بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية - وإنما سُمِّيَتْ عرفية لأنك إذا قلت كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً - يفهم في العرف أن ثبوت تحرك اللسان لذات المتكلم ليس دائماً بل مادام متكلماً - فلما كان هذا المعنى مأخوذاً من العرف نُسِبَتْ القضية إليه وعامة لأنها أعم من العرفية الخاصة التي ستحيي في المركبات.

قوله أو بفعليتها: عطف على قوله "بضرورة النسبة"

قوله مطلقة عامة: هي التي حُكِمَ فيها بفعلية النسبة أي بثبوتها أو سلبها في أحد الأزمنة الثلاثة نحو (١) كل إنسان متنفّس بالفعل. (٢) لا شيء من الإنسان بمتنفّس بالفعل - فقد حُكِمَ في المثال الأول أن ثبوت التنفس للإنسان بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلاثة وفي الثاني أن سلب التنفس عنه بالفعل - وإنما سُمِّيَتْ مطلقة لأن القضية إذا أُطْلِقَتْ ولم تُقَيَّدْ بالضرورة وغيرها يفهم منها فعلية النسبة - وعامة لأنها أعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللازمة - كما ستعرف في المركبات.

واعلم أن القضية الحملية إذا كان المحمول فيها فعلاً ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فهي تكون -

أو بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط.

وقد تُقيّد العامتان والوقتيتان المطلقتان بالادوام الذاتي. فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة.

- مطلقّة عامة، لأن الحكم فيها مقيّد بأحد الأزمنة الثلاثة. نحو سحر الشمس والقمر. كل يجري لأجل مسمى. سوف استغفر لكم ربّي.

قوله يعلم ضرورة خلافها: يعني أن الحكم فيها يسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم.

قوله فممكنة عامة: هي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف نحو (١) كل نار حارة بالإمكان العام (٢) لا شيء من الحار يبارد بالإمكان العام. فقد حُكِمَ في المثال الأول أن سلب الحرارة عن النار ليس بضروري وفي الثاني أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري. وإنما سُميت ممكنة لاشتغالها على معنى الإمكان وعامة لكونها أعم من الممكنة الخاصة التي ستعرف في المركبات.

قوله فهذه بسائط: أي القضايا الثمان المذكورة بسائط، لأن حقيقتها إما إيجاب فقط أو سلب فقط كما عرفت مفصلاً.

قوله وقد تقيّد: لما فرغ المصنف من بيان البسائط شرع في المركبات وهي بعينها البسائط المذكورة لكن مع تقييدها بالادوام الذاتي، أو اللا ضرورة الذاتية.

قوله العامتان: أي المشروطة العامة والعرفية العامة.

قوله والوقتيتان: أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة.

قوله بالادوام الذاتي: أي كل واحدة من القضايا المذكورة قد تُقيّد بالادوام الذاتي ومعناه أن النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون الادوام إشارة إلى مطلقة عامة مخالفة للأصل في الكيف موافقة له في الكم.

قوله فتسمى المشروطة الخاصة: هي المشروطة العامة المقيّدة بالادوام الذاتي، نحو، بالضرورة كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً لادائماً أي لا شيء من المتكلم بمتحرك اللسان بالفعل. وبالضرورة لا شيء من المتكلم ساكن اللسان مادام متكلماً لادائماً أي كل متكلم متحرك اللسان بالفعل. فتركيبها في الموجبة من مشروطة عامة موجبة وهي الجزء الأول، ومن مطلقة عامة سالبة، وهو مفهوم الادوام. وفي السالبة من مشروطة عامة سالبة، وهي الجزء الأول، ومن مطلقة عامة موجبة، وهي مفهوم الادوام.

ومن ههنا تبين أن الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها للجزء الأول إن كان موجباً كانت القضية موجبة، وإن كان سالباً كانت القضية سالبة، والجزء الثاني مخالف للأول في الكيف أي الإيجاب والسلب، وموافق له في الكم، أي الكلية والجزئية. وتسميتها مشروطة لاشتغالها على المشروطة العامة وخاصة لأنها أخص من المشروطة العامة.

قوله والعرفية الخاصة: هي العرفية العامة المقيّدة بالادوام الذاتي. ومثالها إيجاباً و سلباً كما مر في المشروطة الخاصة. وتركيبها في الموجبة من عرفية عامة موجبة، وهي الجزء الأول ومن مطلقة عامة سالبة وهي مفهوم الادوام. وفي السالبة من عرفية عامة سالبة وهي الجزء الأول، ومن مطلقة عامة موجبة، وهي مفهوم الادوام. كما عرفت. وتسميتها عرفية لاشتغالها على العرفية العامة وخاصة لأنها أخص منها.

والوقتيّة والمنتشرة. وقد تُقيّد المطلقة العامّة باللاضرورة الذاتيّة فتُسمّى الوجودية اللاضروورية، أو باللاادوام الذاتي فتُسمّى الوجودية اللادائمة، وقد تُقيّد المُمكنة العامّة باللاضرورة من الجانب الموافق أيضاً فتُسمّى المُمكنة الخاصّة

قوله والوقتيّة: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة مقيّداً باللاادوام الذاتي. نحو بالضرورة كلّ نفس ذاتقة الموت عند أجلها لادائماً أي لاشيء من النفس بذاتقة الموت بالفعل. وبالضرورة لاشيء من النفس بذاتقة الموت في الوقت المقرّر لحياتها لادائماً أي كلّ نفس ذاتقة الموت بالفعل. فتركيبها في الموجبة من وقتيّة مطلقة موجبة وهي الجزء الأول، ومن مطلقة عامّة سالبة وهي مفهوم اللاادوام، وفي السالبة من وقتيّة مطلقة سالبة، وهي الجزء الأول ومن مطلقة عامّة موجبة وهي مفهوم اللاادوام.

قوله والمنتشرة: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت غير معيّن مقيّداً باللاادوام بحسب الذات. نحو بالضرورة كلّ إنسان متنفّس في وقت ما لادائماً أي لاشيء من الإنسان بمتنفّس بالفعل. وبالضرورة لاشيء من الإنسان بمتنفّس في وقت ما لادائماً أي كلّ إنسان متنفّس بالفعل. فتركيبها في الموجبة من منتشرة مطلقة موجبة وهي الجزء الأول ومن مطلقة عامّة سالبة وهي مفهوم اللاادوام، وفي السالبة من منتشرة مطلقة سالبة، وهي الجزء الأول، ومن مطلقة عامّة موجبة، وهي مفهوم اللاادوام.

قوله باللاضرورة الذاتية: معناها أن النسبة المذكورة في القضية ليست بضرورة مادام ذات الموضوع موجودة، فيكون مفادها ممكنة عامّة مخالفة للأصل في الكيف.

قوله فتُسمّى الوجودية اللاضروورية: هي المطلقة العامّة المقيّدة باللاضرورة الذاتية نحو كلّ إنسان متكلم بالفعل لا بالضرورة أي لاشيء من الإنسان بمتكلم بالإمكان العام. ولاشيء من الإنسان بمتكلم بالفعل لا بالضرورة أي كلّ إنسان متكلم بالإمكان العام فتركيبها في الموجبة من مطلقة عامّة موجبة وهي الجزء الأول ومن ممكنة عامّة سالبة، وهي مفاد اللاضرورة. وفي السالبة من مطلقة عامّة سالبة وهي الجزء الأول، ومن ممكنة عامّة موجبة وهي مفاد اللاضرورة. وإنما سُمّيت وجودية لاشتغالها على الوجود أي فعلية النسبة واللاضروورية لاشتغالها على اللاضرورة الذاتية.

قوله باللاادوام الذاتي: عطف على قوله "باللاضرورة"

قوله فتُسمّى الوجودية اللادائمة: هي المطلقة العامّة المقيّدة باللاادوام الذاتي نحو كلّ إنسان ضاحك بالفعل لادائماً أي لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل. ولاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل لادائماً أي كلّ إنسان ضاحك بالفعل. فتركيبها سواء كانت موجبة أو سالبة من مطلقتين عامتين، إذ الجزء الأول مطلقة عامّة والجزء الثاني هو مفهوم اللاادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامّة فتكون مركبة من مطلقتين عامتين، إحداهما موجبة والأخرى سالبة، فإن كان الجزء الأول موجباً يكون مفهوم اللاادوام سالباً وبالعكس كما عرفت غير مرة.

قوله وقد تُقيّد المُمكنة العامّة: قد عرفت أن المُمكنة العامّة هي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة فهي قد تُقيّد بسلب الضرورة عن الجانب الموافق أيضاً حتى يكون الحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانبين. فحينئذ تسمى المُمكنة الخاصّة نحو كلّ مؤمن متورّع بالإمكان الخاص ولاشيء من المؤمنين بمتورّع بالإمكان الخاص. والمعنى في الموجبة والسالبة أن ثبوت التورّع للمؤمن وسلبه عنه ليس ضرورياً فيكون الحكم فيها بسلب الضرورة من الجانبين. وتركيبها من الممكنتين العامتين إحداهما -

وهذه مركبات لأن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إلى ممكنة عامة مُخَالَفَتِي
الكيفية ومُؤَافَقَتِي الكميّة لما قُيّدَ بهما -

فصل: الشرطية مُتَّصِلَةٌ إن حُكِمَ فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى أو نفيها لزومية
إن كان ذلك بِعِلَاقَةٍ

موجبة - الأخرى سالبة - و لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق إنما يحصل بحسب
التلفظ - فإن عُبِّرَتْ بالعبرة الإيجابية لموجبة وإن عُبِّرَتْ بالعبرة السلبية لسالبة -
قوله وهذه مركبات: أي القضايا السبع المذكورة - وهي المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة،
والوقتية، والمنتشرة، والوجودية اللاضروية، والوجودية اللادائمة، والممكنة الخاصة بمركبات لأن
بعضها مقيّد باللاودام الذي هو إشارة إلى المطلقة العامة وبعضها مقيّد باللاضرورة التي مفادها الممكنة العامة -
كما عرفت مفصلاً -

قوله مخالفتي الكيفية: أي في الإيجاب والسلب -
قوله موافقتي الكمية: أي في الكلية والجزئية لأن الموضوع في القضية المركبة لا بد أن يكون واحداً
كيلا يختلف الحكم -

قوله لما قُيّدَ بهما: أي للقضية التي قُيّدَت باللاودام، واللاضرورة - حاصل المعنى أن القضايا السبع المذكورة
مركبات لكونها مقيّدة باللاودام، أو اللاضرورة - واللاودام إشارة إلى مطلقة عامة واللاضرورة إشارة إلى
ممكنة عامة مخالفتين للقضية المقيّدة بحسب الكيف، موافقتين لها بحسب الكم - فتكون القضايا المقيّدة
بها مركبات لا شتمال معانيها على إيجاب وسلب -

الأسئلة

- ١) عرّف القضية الموجهة وجهتها ومادتها -
- ٢) عرّف البسائط مع التمثيل -
- ٣) بأي لفظة يشار إلى المطلقة العامة، والممكنة العامة - وبين وجه الإشارة -
- ٤) علّل المركبات وبين القضايا التي تتركب منها المركبات -
- ٥) بين وجه تسمية المشروطة الخاصة، والمنتشرة، والعرفية العامة -
- ٦) بين معنى الضرورة، والدوام الذاتي، واللاودام الذاتي، واللاضرورة الذاتية -

قوله الشرطية: لما فرغ المصنف من بحث القضية الحملية، شرّع في الشرطية، فقال الشرطية - وهي على
قسمين متصلة، ومنفصلة

قوله متصلة: هي التي حُكِمَ فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى أو نفيها على تقدير نسبة أخرى - وهي
إما موجبة، أو سالبة -

فالموجبة هي التي حُكِمَ فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى - نحو إن كانت الشمس طالعة فلنهار
موجود - فإنه حُكِمَ فيها بثبوت نسبة - وهي وجود النهار على تقدير نسبة، وهي كون الشمس طالعة
والسالبة هي التي حُكِمَ فيها بنفي النسبة على تقدير نسبة أخرى - نحو ليس البتة إن كانت الشمس -

والأفتافية - ومنفصلة إن حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين، أولاً تنافيهما صدقاً وكذباً معاً وهي الحقيقية،

= طالعاً فالليل موجود، فإنه حُكِمَ فيها بنفي نسبة - وهي وجود الليل على تقدير نسبة - وهي كون الشمس طالعاً -
واعلم أن ثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى عبارة عن الاتصال بين النسبتين ونفي النسبة على
تقدير نسبة أخرى عبارة عن سلب الاتصال -

واعلم أن أداة السلب إذا تقدّمت على أداة الشرط كانت القضية سالبة كما مرّ في مثال السالبة وإذا
تأخرت عن أداة الشرط كانت القضية موجبة - نحو إن كانت الشمس طالعاً فالليل ليس بموجود - لأنه حُكِمَ
فيها باتصال السلب لا بسلب الاتصال كما هو ظاهر - نَحْذُ هذا -

والمتصلة تنقسم إلى قسمين (١) لزومية و (٢) اتفاقية -

فاللزومية هي التي حُكِمَ فيها بالاتصال أو سلبه لعلاقة توجب ذلك - وهي إما موجبة أو سالبة -

فالموجبة هي التي حُكِمَ فيها باتصال النسبتين لعلاقة بين المقدّم والتالي - كالمثال المذكور في المتصلة

الموجبة - فإن الحكم فيها لعلاقة بينهما -

والسالبة هي التي حُكِمَ فيها بسلب الاتصال لعلاقة بين المقدّم والتالي - كالمثال المذكور في

المتصلة السالبة -

قوله **والأفتافية** هي التي حُكِمَ فيها بالاتصال أو سلبه لمجرد الاتفاق - وهي إما موجبة أو سالبة -

فالموجبة هي التي حُكِمَ فيها بالاتصال لمجرد اتفاق المقدّم والتالي - مثل إن كان الفرس صاهلاً كان

الجمار ناهقاً - فلا علاقة بين سهيل الفرس ونهيق الجمار - وإنما هو مجرد اتفاق لأنهما وجداً كذلك -

والسالبة هي التي حُكِمَ فيها بسلب الاتصال لمجرد الاتفاق - كقولنا للعالم المتورّع، ليس البتة إن

كان هذا عالماً كان فاسقاً، فإن الحكم فيها بسلب الاتصال لمجرد الاتفاق -

اعلم أن العلاقة ما بسببه يستلزم المقدّم التالي - والعلاقة أنواع -

(١) أن يكون المقدّم سبباً للتالي، مثل كلما كان هذا جسماً كان متحيزاً -

(٢) أن يكون المقدّم مسبباً عن التالي، مثل إذا صليت كنت مؤمناً - (٣) أن يكون الشيء الآخر سبباً

للمقدّم والتالي، مثل كلما كان النهار موجوداً كان العالم مضيئاً - فالسبب في وجود النهار وإضاءة العالم هو

طلوع الشمس -

(٤) أن يكون المقدّم والتالي متضايفين بحيث لا يتعقل أحدهما بدون الآخر - نحو كلما كان زيد أباً

لخالد فخالد ابنه - فلا تتعقل أبوة بدون بُنوة، وبالعكس -

قوله **ومنفصلة** هي التي حُكِمَ فيها بالتنافي بين النسبتين، أو سلبه - وهي على ثلاثة أقسام :

(١) الحقيقية و (٢) مانعة الجمع و (٣) مانعة الخلو -

فالحقيقية هي التي حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين، أو عدم تنافيهما في الصدق والكذب معاً أي في

الاجتماع والافتراق - وهي إما موجبة أو سالبة -

فالموجبة هي التي حُكِمَ فيها بتنافي النسبتين في الصدق والكذب معاً - نحو هذا العدد إما زوج أو

فرد - فإن زوجية العدد وفرديته لا يجتمعان ولا يفترقان -

والسالبة هي التي حُكِمَ فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق والكذب معاً - نحو ليس البتة إما أن يكون

هذا أسوداً، أو كاتباً - فإنهما يصدقان في الكاتب الأسود، ويكذبان في الرومي اللاكاتب -

شرح التهذيب **أوصداً فقط فمانعة الجمع، أو كذباً فقط فمانعة الخلو-** وكلّ منهما **عنادية** إن كان التنافي لذاتي الجزئين، وإلا فتافقية.

ثم الحكم في الشرطية إن كان على جميع تقادير المقدم فكلية، أو بعضها مطلقاً فجزئية، أو معيّناً فشخصية، وإلا فمهملة.

قوله فمانعة الجمع: هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين، أو سلب تنافيهما في الصدق فقط - وهي إما موجبة، أو سالبة.

فالموجبة هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق فقط - نحو هذا الشيء إما كتاب، أو قلم - فإنهما لا يصدقان، ولكن يكذبان، بأن يكون كراسة ساذجة.

والمسالبة هي التي حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق فقط - نحو ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا كتاباً، أو قلماً - فإنهما يصدقان في السكّين مثلاً، ولا يرتفعان، وإلا لكان الشيء الواحد كتاباً وقلماً معاً.

قوله فمانعة الخلو: هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين، أو سلب تنافيهما في الكذب فقط - وهي أيضاً إما موجبة، أو سالبة:

فالموجبة هي التي حكم فيها بتنافي النسبتين في الكذب فقط - نحو زيد إما أن يكون في البحر، أو لا يغرق - فإنهما قد يصدقان بأن يكون زيد في البحر ولا يغرق - ولا يرتفعان، وإلزام أن يغرق زيد في البر.

والمسالبة هي التي حكم فيها بسلب تنافي النسبتين في الكذب فقط - نحو ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء شجراً، أو حجراً - فالحكم فيها بسلب التنافي في الكذب - فإنهما يرتفعان ولا يصدقان، وإلا لكان الشيء الواحد شجراً وحجراً.

واعلم أن تسمية السوالب في الشرطية بالمتصلة، والمنفصلة - إما لشبهها بالموجبة من حيث وجود أداة الشرط وتركيب الطرفين - أو هو مجرد الاصطلاح - وإلا فالسوالب قاطعة للاتصال أو للانفصال.

قوله عنادية: إذ علمت أقسام المنفصلة، فاعلم أن كل واحد منها على قسمين: (١) عنادية و(٢) اتفافية.

فالعنادية هي التي حكم فيها بالتنافي بين الجزئين لذاتيهما أي ذات أحد الجزئين تنافي ذات الآخر، كالتنافي بين الزوج والفرد، فإنه لذاتيهما كما هو الظاهر، وكذا بين الشجر والحجر، وكذا بين كون زيد في البر والغرق.

قوله فتافقية: هي التي حكم فيها بالتنافي لالذات الجزئين بل لمجرد الاتفاق والمصادفة في الوجود - نحو زيد إما أن يكون كاتباً، أو شاعراً - فكتابة زيد، لا تنافي كونه شاعراً، بل اتفق صدق أحد الأمرين وكذب الآخر.

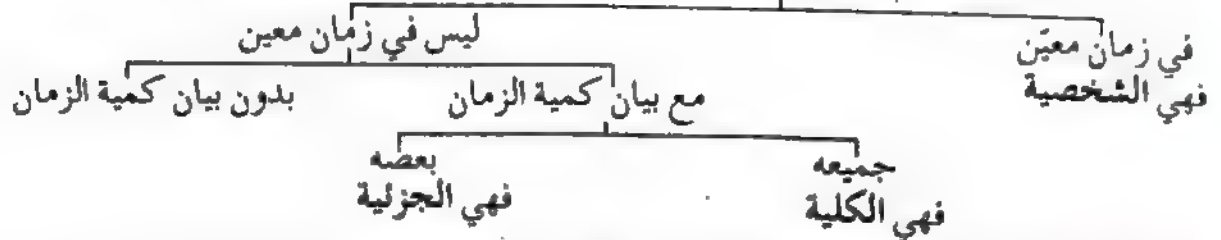
قوله ثم الحكم في الشرطية: اعلم أن الشرطية المتصلة، والمنفصلة من حيث الأحوال والأزمنة التي يتحقق فيها المقدم ينقسم إلى أربعة أقسام، كالحملية كما عرفت: (١) الشخصية و(٢) المهمة و(٣) الكلية و(٤) الجزئية.

لأن الحكم باللزوم، أو العناد إما أن يكون في زمان معين، أو في زمان غير معين - فعلى الأول شخصية وعلى الثاني إما أن يبين كمية الزمان - أو لا - على الثاني مهمة، وعلى الأول إما أن يكون الحكم في جميع الزمان، أو بعضه، على الأول كلية، وعلى الثاني جزئية.

وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان حمليتان، أو متصلتان أو منفصلتان، أو مختلفتان إلا أنهما خرجتا بزيادة أداة الاتصال والانفصال عن التمام.

-----: توضيح وجه الحصر هكذا

الحكم بال لزوم أو العناد إما أن يكون



مثال الشخصية في المتصلة إيجاباً إن جئتني مع صديقي أكرمك وسلماً ليس إن جئتني مع صديقي أعتك وفي المنفصلة إيجاباً زيد إما أن يكون طائعاً أو عاصياً - وسلماً ليس إما أن يكون هذا الشيء الآن أسوداً، أو أبيض - ولا سور للشخصية مطلقاً.

ومثال المهملة في المتصلة إيجاباً إن كان هذا تفاحاً كان فاكهة، وسلماً ليس إن كان هذا مجتهداً كان فاشلاً - وفي المنفصلة إيجاباً إما أن يكون زيد عالماً، أو جاهلاً، وسلماً ليس إما أن يكون الحيوان حساساً، أو متحركاً بالإرادة - وإطلاق لفظة لو - وإن - وإما - في الاتصال، والانفصال للإهمال -

ومثال الجزئية في المتصلة إيجاباً قد يكون إذا كان الشيء نباتاً كان شجراً - وسلماً قد لا يكون إذا كان زيد عالماً كان متورعاً - وفي المنفصلة إيجاباً قد يكون إما أن يكون هذا الشيء جماداً، أو نباتاً - وسلماً قد لا يكون إما أن يكون هذا الشيء فرساً، أو حيواناً - وسور الموجبة الجزئية منهما قد يكون - وسور السالبة الجزئية منهما قد لا يكون.

ومثال الكلية في المتصلة إيجاباً كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً - وسلماً ليس البتة إن كان هذا فرساً كان إنساناً - وفي المنفصلة إيجاباً دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً، أو فرداً، وسلماً ليس البتة إما أن يكون زيد إنساناً، أو شاعراً - وسور الموجبة الكلية في المتصلة - كلما، و مهماً، ومتى - وما في معناها وفي المنفصلة دائماً وأبداً - ونحوهما - وسور السالبة الكلية في المتصلة، والمنفصلة، ليس البتة.

قوله وطرفا الشرطية: أي أن المقدم والتالي في الأصل - أي قبل دخول أداة الاتصال، والانفصال عليهما قضيتان - إما حمليتان - نحو كلما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً - في المتصلة - وإما أن يكون هذا العبد زوجاً، أو فرداً في المنفصلة - أو متصلتان - نحو كلما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً، فكلما لم يكن هذا الشيء حيواناً فهو لم يكن إنساناً - في المتصلة - وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً في المنفصلة - أو متصلتان - نحو كلما كان دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً، أو فرداً، فدائماً إما أن يكون منقسماً بمتساويين، أو غير منقسم بهما - في المتصلة - وإما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً - وإما أن يكون هذا العدد لازوجاً، أو لا فرداً في المنفصلة - أو مختلفتان بأن يكون طرفاهما إما حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة - والأمثلة لا تحفى فلا نطيل بذكرها.

قوله إلا أنهما خرجتا: أي طرفا القضية الشرطية، وإن كانا قبل التركيب قضيتين تامتين إلا أنهما خرجتا -

فصل: التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى، وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها.

- بسبب زيادة أداة الاتصال كإِنْ، وَلَوْ، وَإِذَا - وأداة الانفصال كإِذَا - عن التمام أي عن أن يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب - مثلاً قولنا "الشمس طالعة" قضية محتملة للصدق والكذب، فتكون تامة في الإفادة فإذا زِيدَتْ عليه أداة الاتصال، وقيل إن كانت الشمس طالعة خرجت عن أن تكون قضية محتملة للصدق والكذب، واحتاجت إلى أن يُضْمَّ إليه "فالنهار موجود" - وكذا قولنا العدد زوج قضية، وإذا زيدت عليه أداة الانفصال وقيل "هذا العدد إنازواج" - خرجت عن أن تكون قضية واحتاجت في الإفادة أن يُضْمَّ إليه "أو فرد" -

الأسئلة

- ﴿١﴾ عرّف القضية المتصلة والمنفصلة والعنادية والاتفاقية إيجاباً وسلباً مع التمثيل.
- ﴿٢﴾ مثل الشرطية التي تركبها من حمليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين ومختلفتين طبق الكتاب.
- ﴿٣﴾ عرّف الحقيقية ومادة الجمع ومادة الخلو إيجاباً وسلباً مع التمثيل.
- ﴿٤﴾ عرّف الشرطية الشخصية والكلية والجزئية والمهملية مع التمثيل إيجاباً وسلباً.

قوله التناقض: لَمَّا فرغ من بحث القضايا شرع في بيان أحكامها وقدّم بحث التناقض على غيره من سائر الأحكام، لتوقُّفها عليه، لأن أدلة عكوس القضايا وغيرها تتوقَّف على أخذ النقيضين كما ستعرف. فقال مُعرِّفاً له التناقض وهو لغة إثبات الشيء ورفع كإثبات الزوجية للعدد ورفعها عنه وعند المناطق اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب، بحيث يلزم منه لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة - مثلاً: كل إنسان حيوان صادق ونقيضه بعض الإنسان ليس بحيوان، كاذب كما هو ظاهر.

قوله اختلاف القضيتين: خرج به من التناقض اختلاف غير القضيتين كاختلاف المفردين مثل: "ضاحك ولا ضاحك" واختلاف المفرد والقضية مثل: زيد، وزيد ليس بعالم، واختلاف المركبات الإنشائية مثل "صل"، ولا تكن من الفاسقين.

قوله يلزم لذاته: أي يلزم لذات الاختلاف أن يكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة خرج به الاختلاف الذي لا يُوجب صدق إحداهما وكذب الأخرى لذات الاختلاف نحو "زيد ساكن، زيد ليس بمتحرك" فإنهما مختلفتان لكنهما صادقتان - ونحو "زيد إنسان وزيد ليس بناطق" فإن صدق إحداهما يستلزم كذب الأخرى، لا لذات الاختلاف بل بواسطة أن إيجاب إحداهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب إحداهما في قوة سلب الأخرى - فزيد إنسان بمعنى "زيد ناطق" وزيد ليس بناطق بمعنى "زيد ليس بإنسان" -

قوله ولا بد من الاختلاف: قد علمت أن اختلاف القضيتين مطلقاً لا يوجب التناقض، بل لابد لتحقيقه من شرائط - وهي التي بينها بقوله "ولا بد من الاختلاف" أي لابد للتناقض من اختلاف القضيتين في أمور ثلاثة (١) في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة و (٢) في الكم بأن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية و (٣) في الجهة بأن لا تكونا متكيفتين بكيفية واحدة - والاتحاد القضيتين فيما عداها - وهي أمور ثمانية عند القدماء - ومذهبهم أسهل وأشهر

(١) الموضوع فلا يناقض زيد مؤمن - عمرو ليس بمؤمن، لاختلاف الموضوع -

فالتقيض للضرورة الممكنة العامة، وللدائمة المطلقة العامة، وللمشروطة العامة الحينية الممكنة.

- (٢) المحمول فلا يناقض زيد مؤمن - زيد ليس بفاسق، لاختلاف المحمول -
 (٣) الزمان فلا يناقض زيد نائم، أي ليلاً - زيد ليس بنائم، أي نهارة - لاختلاف الزمان -
 (٤) المكان فلا يناقض زيد نائم أي في البيت - زيد ليس بنائم أي في المسجد، لاختلاف المكان -
 (٥) الإضافة فلا يناقض زيد تلميذ، أي لمحمود - زيد ليس بتلميذ، أي لخالد - لاختلاف الإضافة -
 (٦) الشرط فلا يناقض زيد متحرك الأصابع، أي بشرط كونه كاتباً - زيد ليس بمتحرك الأصابع، أي بشرط كونه غير كاتب - لاختلاف الشرط -
 (٧) القوة والفعل فلا يناقض الرضيع متكلم، أي بالقوة - والرضيع ليس بمتكلم، أي بالفعل - لاختلاف القوة والفعل -
 (٨) الجزء والكل فلا يناقض اليوم بارد، أي بعضه - اليوم ليس ببارد، أي كله - لاختلاف الجزء والكل -
 هذه الوحدات الثمانية قد جمعها القائل في هذين البيتين -

وحدت موضوع ومحمول ومكان
 قوة وفعل است وراخر زمان

ور تناقض هشت وحدت شرط وال
 وحدت شرط واضافت، جزء وكل

قوله فالتقيض للضرورة: اعلم أن كيفية التناقض في القضايا الغير الموجهة قد عُلِمَتْ بمجرد الاختلاف في الكيف والكم - وأما القضايا الموجهة فلا يُعلم حالها بمجرد الاختلاف في الكيف والكم والجهة - إذ الجهات كثيرة لا يُعرف أن هذه الجهة مثلاً مناقضة لأي جهة - فلذا يبين حال القضايا الموجهة - فقال **فالتقيض للضرورة** الخ أي نقيض الضرورية الموجهة ممكنة عامة سالبة، لأن مفهوم الضرورية الموجهة - هو إثبات الضرورة في جانب الإيجاب - مناقض لمفهوم الممكنة السالبة الذي هو سلب الضرورة عن جانب الإيجاب، مثلاً كل تقي مؤمن بالضرورة، نقيضه بعض الأتقياء ليس بمؤمن بالإمكان العام - ونقيض الضرورية السالبة، ممكنة عامة موجهة، لأن مفهوم الضرورية السالبة هو إثبات الضرورة في جانب السلب - مناقض لمفهوم الممكنة العامة الموجهة الذي هو سلب الضرورة عن جانب السلب مثلاً "لا شيء من التقي بفاسق بالضرورة" نقيضه "بعض التقي فاسق بالإمكان العام" -

قوله للدائمة المطلقة العامة: أي لنقيض الدائمة الموجهة مطلقة عامة سالبة، لأن مفهوم الدائمة الموجهة هو الإيجاب في جميع الأوقات - ينافي السلب في بعض الأوقات، وهو مفهوم المطلقة العامة السالبة مثلاً "الملك معصوم بالدوام" نقيضه "الملك ليس بمعصوم بالفعل" ونقيض الدائمة السالبة مطلقة عامة موجهة لأن السلب في جميع الأوقات الذي هو مفهوم الدائمة السالبة، ينافي الإيجاب في بعض الأوقات - وهو مفهوم المطلقة العامة الموجهة مثلاً "لا شيء من الملك بفاسق بالدوام" نقيضه "بعض الملك فاسق بالفعل" -

قوله وللمشروطة العامة: أي لنقيض المشروطة العامة حينية ممكنة وهي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم - ونسبتها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورة الذاتية. فكما أن الضرورة الذاتية تنافي الإمكان الذاتي، كذلك الضرورة الوصفية تنافي الإمكان الوصفي، نحوقولنا "بالضرورة كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلاً مشروطاً عامة نقيضها حينية ممكنة وهو قولنا: "ليس بعض المتكلم بمتحرك اللسان حين هو متكلم بالإمكان" -

وللعرفية العامة الحينية المطلقة، وللمركبة المفهوم المراد بين نقيضي الجزئين، ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد.

قوله وللعرفية العامة: أي نقيض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حُكِمَ فيها بفعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع - ولسبغها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى الدائمة، فكما أن الدوام الذاتي يُنافي الإطلاق الذاتي، كذلك الدوام الوصفي يُنافي الإطلاق الوصفي، نحو قولنا: "دائماً كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً" عرفية عامة نقيضها حينية مطلقة وهو قولنا "ليس بعض المتكلم بمتحرك اللسان حين هو متكلم بالفعل" - واعلم أن نقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية وهي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة في وقت معين عن الجانب المخالف للحكم، لأن الضرورة بحسب الوقت المعين تُنافي سلبها بحسب ذلك الوقت نحوقولنا "كل نفس ذائقة الموت بالضرورة في وقت معين" قضية وقتية مطلقة نقيضها ممكنة وقتية وهو قولنا بعض النفس ليس بذائقة الموت في ذلك الوقت المعين بالإمكان -

ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة وهي التي حُكِمَ فيها بسلب الضرورة دائماً عن الجانب المخالف للحكم، لأن الضرورة في وقت غير معين تُنافي سلبها في جميع الأوقات نحوقولنا "كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً" قضية منتشرة مطلقة نقيضها ممكنة دائمة وهو قولنا بعض الإنسان ليس بمتنفس بالإمكان في جميع الأوقات - والمصنف لم يتعرض لبيان نقيض الوقتية، والمنتشرة المطلقتين لأن الغرض لا يتعلق به -

وللمركبة المراد بالمفهوم المراد، منفصلة مانعة الخلو مركبة من نقيضي الجزئين واعلم أن طريق أخذ نقيضي المركبة أن تُحلَّل المركبة إلى الجزئين ويُؤخذ لكل جزء نقيضه ويُركَّب من نقيضي الجزئين منفصلة مانعة الخلو، ويقال إما هذا النقيض وإما ذاك مثلاً قولنا "كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً لا دائماً" مشروطة خاصة مركبة من مشروطة عامة ومن مطلقة عامة فنقيض الجزء الأول الذي هو مشروطة عامة حينية ممكنة -

ونقيض الجزء الثاني الذي هو مطلقة عامة دائمة مطلقة فتركَّب منهما - منفصلة مانعة الخلو فيقال في نقيضه إما ليس بعض المتكلم متحرك اللسان بالإمكان حين هو متكلم وإما بعض المتكلم متحرك اللسان بالدوام - هذا هو نقيض المشروطة الخاصة

وعليك أن تعلم أن إطلاق النقيض على هذا المفهوم المراد ليس باعتبار أنه نقيض حقيقة بل باعتبار أنه لازم مساو للنقيض، إذ نقيض الشيء رفعه، وهذا المفهوم ليس رفع مجموع القضيتين اللتين تركَّب منهما القضية المركبة، لكنه لازم مساو له فتأمل -

قوله ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد: أي لا يكفي في أخذ نقيض المركبة الجزئية ما ذكرنا من المفهوم المراد لأن الجزئية والمفهوم المراد قد يكذبان معاً مثلاً قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل لا دائماً أي بعض الحيوان ليس بإنسان بالفعل جزئية مركبة وهي كاذبة لأن مفهومها أن بعض أفراد الحيوان يشبَّه له الإنسانية تارة، وبسلب عنه أخرى - ومن الظاهر أنه لا شيء من أفراد الحيوان كذلك، بل بعض أفراد الحيوان إنسان دائماً كزيد - وبعضها مسلوب عنه الإنسانية بالدوام كالحمار - فالجزئية المذكورة كاذبة لامحالة. وأما كذب المفهوم المراد فليكذب السالبة والموجبة الكليتين اللتين يتركَّب المفهوم المراد منهما وهما "لا شيء من الحيوان إنسان بالدوام" و"كل حيوان إنسان بالدوام" - لأنك قد عرفت أن الإنسانية ثابتة لبعض

فصل: العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف.

أفراد الحيوان دائماً فكيف تكون مسلوبة دائماً عن جميعها ؟ ومسلوبة عن بعضها فكيف تكون ثابتة لجميعها ؟ وإذا كذبت السالبة والموجبة الكلّيتان كذب المفهوم المردّد لامحالة - ففهم أن المفهوم المردّد لا يكفي في نقيض المركبة الجزئية وإلا لزم أن يكون الأصل ونقيضه كلاهما كاذبين - وقد عرفت في تعريف التناقض أن صدق الأصل يستلزم كذب النقيض وبالعكس - فلا بدّ لنقيضها من أن يردّد بين نقيضي الجزئين لكل فرد من أفراد الموضوع ليصدق النقيض، فيقال في نقيض الجزئية المركبة المذكورة، كل فرد من أفراد الحيوان إما إنسان دائماً أو ليس بإنسان دائماً وهو صادق لأنه إذا لم يصدق أن بعض أفراد الحيوان بحيث يثبت له الإنسانية تارةً ويسلب عنه الإنسانية أخرى صدق أن كل فرد من أفراد الحيوان إما يثبت له الإنسانية دائماً أو يسلب عنه دائماً، ولذا قال المصنف: "ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد" - فتأمل.

الأسئلة

- ١) عرّف التناقض وبيّن محترزات التعريف وشروط التناقض مع التمثيل.
 - ٢) بيّن نقيض الضرورية، والدائمة، والمشروطة العامة، والعرفية العامة مع التمثيل.
 - ٣) اشرح العبارة التالية:
- وللمركبة المفهوم المردّد بين نقيضي الجزئين ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد.

- ٤) بيّن نقائص القضايا الآتية مع التعليل:
- بعض الزهر ورد • لاشي، من الإنسان بحجر • بعض المال ليس بضائع • كل عامل يُجازى بعمله • بعض الناس لا يأكل اللحم • كل إنسان متنفس بالفعل • بعض الكاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً • كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام مادام كاتباً دائماً • كل إنسان متنفس بالفعل بالضرورة • لاشي، من الإنسان بمتنفس بالفعل دائماً •
- ٥) مثل لما يأتي مع ذكر النقيض:
- سالبة كلية • موجبة كلية • موجبة جزئية •

قوله تبديل طرفي القضية: لما فرغ المصنف من بيان التناقض، شرع في العكس المستوي فقال: العكس المستوي - العكس لغة التبديل والقلب - وعند المناطق تبديل طرفي القضية بأن يجعل الموضوع في الحملية والمقدّم في الشرطية محمولاً وتاليه ويجعل المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً كقولنا في عكس "كل إنسان حيوان" بعض الحيوان إنسان - وفي عكس قولنا "كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة" قد يكون إذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة.

قوله مع بقاء الصدق: المراد به أن الأصل لو كان صادقاً، لزم أن يكون العكس صادقاً لأن العكس لازم للقضية - ويلزم من صدق الملزوم صدق اللازم - ولم يعتبر بقاء الكذب - لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فإن قولنا كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا "بعض الإنسان حيوان" -

قوله والكيف: أي مع بقاء الكيف - والمراد به أن الأصل لو كان موجباً كان العكس موجباً وإذا كان سالبةً كان العكس سالبةً سمي هذا العكس بالعكس المستوي لأنه طريق واضح لا أمت فيه ولا اعوجاج بخلاف عكس النقيض فإنه طريق غير واضح كما ستعرف -

واعلم أن العكس كما يطلق على التبدل كذلك يطلق مجازاً على القضية التي حصلت من التبدل -

والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول، أو التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه، والجزئية لاتنعكس أصلاً لجواز عموم الموضوع، أو المقدم.

وهي المراد ههنا -

واعلم أن قوله "طرفي القضية" احتراز عن تبديل طرفي غيرها كالمركب الإضافي مثل "قلم عمر" فلو بُدِّلَ إلى "عمر قلم" لا يُسمَّى عكساً - وقوله "مع بقاء الصدق" احتراز عن تبديل طرفيها مع عدم بقاء الصدق كقولنا في عكس "كل إنسان حيوان" كل حيوان إنسان - فلا يُسمَّى هذا عكساً لتخلف الصدق - وقوله: "والكيف" احتراز عن تبديل طرفيها مع عدم بقاء الكيف كقولنا في عكس "بعض الإنسان حيوان" بعض الحيوان ليس بإنسان فلا يُسمَّى هذا عكساً بالمعنى الاصطلاحي لعدم بقاء الكيف -

قوله والموجبة: لما فرغ من تعريف العكس، شرع في مسائله فقال الموجبة أي الموجبة كلية كانت أو جزئية لاتنعكس إلا موجبة جزئية مثل "كل إنسان حيوان" موجبة كلية - عكسها موجبة جزئية وهو "بعض الحيوان إنسان" - و"بعض الطلاب مجتهدون" موجبة جزئية وعكسها أيضاً موجبة جزئية - وهو "بعض المجتهدين طلاب" -

قوله لجواز عموم المحمول: أي الموجبة الكلية لاتنعكس كلية لأنه يجوز أن يكون المحمول أعم من الموضوع كقولنا "كل إنسان حيوان" فلو انعكست كلية، وقيل في عكسه "كل حيوان إنسان" لزم حمل الأخص على جميع أفراد الأعم - وهو محال - وكذا يجوز أن يكون التالي أعم من المقدم كقولنا "كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة" فلو انعكست كلية، وقيل في عكسه "كلما كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة" لزم أن يكون الأعم مستلزماً للأخص - وهو أيضاً محال - لأن استلزام الأعم للأخص موجب لأن يوجد الأخص كلما وجد الأعم - وذلك بين البطلان - وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة إلى الكلية في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقاً لأن مسائل المنطقي قوانين كلية - كما عرفت -

قوله والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية: أي عكس السالبة الكلية سالبة كلية - وإن لم يكن كذلك، لزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال - بيان ذلك أنه إذا صدق "لا شيء من الإنسان بحجر" وجب أن يصدق في عكسه "لا شيء من الحجر بإنسان" وإلا لصدق نقيضه وهو "بعض الحجر إنسان" فنضمه إلى الأصل، ونجعل صغرى القياس من الشكل الأول والأصل كبراه ونقول هكذا "بعض الحجر إنسان ولا شيء من الحجر بإنسان" ينتج "بعض الحجر ليس بحجر" وهو سلب الشيء عن نفسه - وهذا محال والمحال ناشئ من نقيض العكس، لأن الأصل صادق فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب -

قوله والجزئية لاتنعكس أصلاً: أي السالبة الجزئية لاتنعكس مطلقاً، لا إلى السالبة الكلية ولا إلى السالبة الجزئية، لأنه يجوز أن يكون الموضوع عاماً كقولنا: "بعض الحيوان ليس بإنسان" فلو انعكست إلى السالبة الكلية أو الجزئية، وقيل في عكسه "لا شيء من الإنسان بحيوان" أو "بعض الإنسان ليس بحيوان" لزم انتفاء العام عن الخاص - وهو محال - وكذا يجوز أن يكون المقدم أعم كقولنا "قد لا يكون إذا كان هذا الشيء حيواناً كان إنساناً" فلو انعكست إلى السالبة الكلية أو الجزئية وقيل في عكسه "ليس البتة إذا كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً" أو "قد لا يكون إذا كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً" لزم انتفاء العام عن الخاص - وهو محال كما عرفت -

وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات، والعامتان حينية مطلقة، والخاصتان حينية لادائمة.

قوله وأما بحسب الجهة: يعني أن ما ذكرنا هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف وأما بحسب الجهة فمن القضايا الموجبات الخ -

قوله تنعكس الدائمات: أي الضرورية والدائمة تنعكسان إلى حينية مطلقة مثلاً قولنا "بالضرورة أو بالدوام كل إنسان حيوان" قضية ضرورية، أو دائمة - عكسه حينية مطلقة وهو قولنا "بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان" - هو صادق كعينه، وإلا لصدق نقيضه وهو دائماً لا شيء من الحيوان بإنسان مادام حيواناً، فنضمه مع الأصل بأن نجعل الأصل لا يجابه صغرى القياس وهذا النقيض كبراه فنقول هكذا "بالضرورة، أو بالدوام كل إنسان حيوان" و"لا شيء من الحيوان بإنسان بالفعل حين هو حيوان" ينتج "لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل" وهو سلب الشيء عن نفسه - وهذا محال - والمحال ناش عن نقيض العكس، لأن الأصل صادق فيكون نقيض العكس باطلاً لكونه مستلزماً للمحال فيكون العكس حقاً وهو المطلوب -

قوله والعامتان: أي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان إلى حينية مطلقة كالدائمتين مثلاً قولنا: بالضرورة أو بالدوام كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً - مشروطة عامة، أو عرفية عامة عكسها حينية مطلقة وهو قولنا: بعض متحرك اللسان متكلم بالفعل حين هو متحرك اللسان - وهو صادق كعينه، وإلا لصدق نقيضه وهو: دائماً لا شيء من متحرك اللسان بمتكلم مادام متحرك اللسان - فنضمه مع الأصل بطريق عرق في الدائمتين ونقول: بالضرورة كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً - دائماً لا شيء من متحرك اللسان بمتكلم مادام متحرك اللسان - ينتج: دائماً لا شيء من المتكلم بمتكلم مادام متحرك اللسان - وهو سلب الشيء عن نفسه - وهذا محال والمحال ناش عن نقيض العكس لأن الأصل صادق - فيكون نقيض العكس باطلاً، لكونه مستلزماً للمحال فيكون العكس حقاً - وهو المطلوب -

قوله والخاصتان: أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان إلى حينية مطلقة مقيدة بالدوام مثلاً قولنا: بالضرورة أو بالدوام كل متكلم متحرك اللسان مادام متكلماً لادائماً، أي لا شيء من المتكلم بمتحرك اللسان بالفعل - مشروطة خاصة، أو عرفية خاصة وعكسها حينية مطلقة، لادائمة وهو قولنا: بعض متحرك اللسان متكلم بالفعل حين هو متحرك اللسان لادائماً - وهو صادق كعينه - أما صدق الحينية المطلقة وهي: بعض متحرك اللسان متكلم بالفعل حين هو متحرك اللسان - فلكونها لازمة للمشروطة والعرفية العامتين - ولأزم العامتين لأزم الخاصتين - وأما اللادوام وهو: بعض متحرك اللسان ليس بمتكلم بالفعل - فبيان صدقه أنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: كل متحرك اللسان متكلم بالدوام - ونضمه إلى الجزء الأول من الأصل، بأن نجعله صغرى والجزء الأول من الأصل كبرى ونقول هكذا: كل متحرك اللسان متكلم بالدوام، وبالضرورة أو بالدوام كل متكلم متحرك اللسان ما دام متكلماً - ينتج كل متحرك اللسان متحرك اللسان بالدوام - ثم نضم هذا النقيض إلى الجزء الثاني من الأصل، بأن نجعله صغرى والجزء الثاني من الأصل كبرى ونقول هكذا: كل متحرك اللسان متكلم بالدوام ولا شيء من المتكلم بمتحرك اللسان بالفعل - ينتج: لا شيء من متحرك اللسان بمتحرك اللسان بالفعل - وهذا نقيض اللادوام ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض اللادوام العكس اجتماع النقيضين فيكون باطلاً، فيكون اللادوام حقاً - وهو المطلوب -

والوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكتنتين. ومن السوالب تنعكس الدائمات دائمة مطلقة، والعامتان عرفية عامة،

قوله والوقتيتان: أي الوقتية والمنتشرة والوجوديتان أي الوجودية اللازمة والوجودية اللادائمة والمطلقة العامة. هذه القضايا الخمس ينعكس كل واحدة منها إلى مطلقة عامة مثلاً قولنا: كل إنسان متنفس بإحدى الجهات الخمس. عكسه: بعض المتنفس إنسان بالفعل. وهو صادق كعينه لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا: لا شيء من المتنفس بإنسان بالدوام. فنضمه مع الأصل بأن نجعل الأصل لإيجابه صغرى وهذا النقيض كبرى فنقول: كل إنسان متنفس بإحدى الجهات الخمس، ولا شيء من المتنفس بإنسان بالدوام. ينتج: لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل. وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال. وهذا المحال ناشئ عن نقيض العكس لأن الأصل صادق فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله ولا عكس للممكتنتين: أي الممكنة العامة والخاصة لا تنعكسان على مذهب الشيخ فإنه يشترط في وصف الموضوع أن يكون ثابتاً لذات الموضوع بالفعل فعنده لا يلزم العكس للممكتنتين، لأنه قد يصدق الأصل ولا يصدق العكس. والفارابي لم يشترط في وصف الموضوع ثبوته لذات الموضوع بالفعل بل اكتفى بالإمكان، فعنده يلزم العكس للممكتنتين، والفرق يظهر بمثال. مثلاً: إذا فرض أن مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس، ولم يركب طولاً عمره على غير الفرس، صدق "كل حمار مركوب زيد بالإمكان" ولم يصدق عكسه وهو "بعض مركوب زيد (بالفعل) حمار بالإمكان" فإن مركوبه بالفعل هو الفرس لا غير، والفرس ليس بحمار بالإمكان لكن يصدق عكسه على رأي الفارابي، وهو "بعض مركوب زيد (بالإمكان) حمار بالإمكان" فإن مركوبه أمكن أن يكون حماراً وإن لم يقع بالفعل. فصح القول بأن بعض ما هو مركوبه بالإمكان حمار بالإمكان والمصنف اختار مذهب الشيخ، إذ هو المتبادر في العرف واللغة. فحكم بأنه لا عكس للممكتنتين.

قوله تنعكس الدائمات: أي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة السالبتان تنعكسان إلى دائمة مطلقة مثلاً قولنا "بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الإنسان بحجر" قضية ضرورية مطلقة أو دائمة مطلقة، عكسها دائمة مطلقة، وهو قولنا: "لا شيء من الحجر بإنسان بالدوام" وهو صادق كعينه، وإلا لصدق نقيضه وهو "بعض الحجر إنسان بالفعل". فنضمه مع الأصل بأن نقول "بعض الحجر إنسان بالفعل". و"لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة أو بالدوام" ينتج "بعض الحجر ليس بحجر بالفعل". وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال. وهذا المحال ناشئ عن نقيض العكس لأن الأصل صادق فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

قوله والعامتان: أي المشروطة العامة والعرفية العامة السالبتان تنعكسان إلى عرفية عامة مثلاً قولنا: بالضرورة أو بالدوام لا شيء من المتكلم بساكن اللسان مادام متكلماً، مشروطة عامة أو عرفية عامة عكسها عرفية عامة وهو قولنا: بالدوام لا شيء من ساكن اللسان بتكلم مادام ساكن اللسان، وهو صادق كعينه، وإلا لصدق نقيضه وهو قولنا: بعض ساكن اللسان متكلم بالفعل حين هو ساكن اللسان. فنضمه مع الأصل بأن نقول: بعض ساكن اللسان متكلم بالفعل حين هو ساكن اللسان. وبالدوام لا شيء من المتكلم بساكن اللسان مادام متكلماً ينتج: بعض ساكن اللسان ليس بساكن اللسان بالفعل حين هو ساكن اللسان. وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال وهذا ناشئ عن نقيض العكس لأن الأصل صادق، فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقاً وهو المطلوب.

والخاصتان عرفية لادائمة في البعض - والبيان في الكل أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال . ولا عكس للبواقي بالنقض .

قوله والخاصتان عرفية لادائمة في البعض : اعلم أن العرفية اللادائمة في البعض قضية مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة عامة جزئية، أما العرفية العامة فهي الجزء الأول، وأما المطلقة العامة الجزئية فهي مفهوم اللادوام في البعض، إذا عرفت هذا فنقول الخاصتان أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبتان تنعكسان إلى العرفية العامة المقيدة باللادوام في البعض مثلاً قولنا : بالضرورة أو بالدوام لاشيء من المتكلم ساكن اللسان مادام متكلماً لادائماً أي كل متكلم ساكن اللسان بالفعل، مشروطة خاصة أو عرفية خاصة عكسها عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض، وهو قولنا : بالدوام لاشيء من ساكن اللسان بمتكلم مادام ساكن اللسان لادائماً في البعض، أي بعض ساكن اللسان متكلم بالفعل، وهو صادق كعينه - أما صدق العرفية العامة وهو قولنا : بالدوام لاشيء من ساكن اللسان بمتكلم مادام ساكن اللسان فلأنها لازمة للعامتين أي المشروطة العامة والعرفية العامة، ولأزم العام لازم الخاص - وأما صدق اللادوام في البعض فلأنه لو لم يصدق بعض ساكن اللسان متكلم بالفعل "لصدق نقيضه وهو قولنا : لاشيء من ساكن اللسان بمتكلم بالدوام - فنضيه مع لادوام الأصل وهو قولنا : كل متكلم ساكن اللسان بالفعل، بأن نجعل لادوام الأصل صغرى وهذا النقيض كبرى فنقول هكذا : كل متكلم ساكن اللسان بالفعل، ولا شيء من ساكن اللسان بمتكلم بالدوام ينتج : لاشيء من المتكلم بمتكلم بالفعل - وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال - وهذا المحال ناش عن نقيض اللادوام في البعض - إذ لادوام الأصل صادق فيكون نقيض اللادوام في البعض باطلاً - فيكون اللادوام في البعض حقاً وهو المطلوب - وإنما لم تنعكس إلى العرفية العامة المقيدة باللادوام في الكل لأن اللادوام في السالبتين الكليتين إشارة إلى مطلقة عامة موجبة كلية، والموجبة الكلية تنعكس إلى الجزئية - فتأمل -

قوله والبيان في الكل : أي بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة الموجبة والسالبة -

قوله أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال : وهذا البيان يُسمى بالخلف - وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه وحاصله أنه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو مع الأصل ينتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال ناش عن نقيض العكس فيلزم صدق العكس -

قوله ولا عكس للبواقي : من القضايا السالبة وهي تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتية والوجودية والممكنة الخاصة من المركبات وإنما لم تنعكس هذه القضايا بسبب النقض الوارد على الانعكاس - وذلك أن الوقتية أخص من تلك القضايا المذكورة وهي لا تنعكس، فلا تنعكس القضايا المذكورة لأنه إذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم - أما أن الوقتية أخص من القضايا المذكورة فيظهر بأدنى تأمل - وأما أنها لا تنعكس فلأن قولنا : بالضرورة لاشيء من النفس بذاتية الموت في الوقت المقرر لحياتها لادائماً، قضية وقتية صادقة، مع أن عكسها كاذب وهو قولنا : بعض ذاتية الموت ليست بنفس بالإمكان العام لصدق نقيضها وهو قولنا : كل ذاتية الموت نفس بالضرورة - وأما أنه إذا لم ينعكس الأخص لا ينعكس الأعم فلأنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لأن العكس لازم للقضية - ولأزم الأعم لازم للأخص -

قوله بالنقض : أي بدليل الخلف في مادة بمعنى أنه يصدق الأصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك أن العكس غير لازم لهذا الأصل -

فصل: عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل نقيض الثاني أولاً مع مخالفة الكيف. وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي، وبالعكس. البيان البيان، والنقض النقض.

الأسئلة

- ﴿١﴾ عرّف العكس المستوي وافرّح التعريف شرحاً وافياً.
- ﴿٢﴾ بين ما ينعكس من القضايا الحملية وما لا ينعكس مع بيان السبب.
- ﴿٣﴾ بين وجه عدم انعكاس الممكنتين.
- ﴿٤﴾ بين عكس الدائميتين الموجبتين، والوجوديتين الموجبتين، والخاصتين السالبتين مع بيان وجه الانعكاس.
- ﴿٥﴾ اشرح العبارة التالية طبق ما قرأت في الكتاب: ولا عكس للبواقي بالنقض.

تبديل نقيضي الطرفين: أي عكس النقيض جعل نقيض الجزء الأول جزءاً ثانياً ونقيض الجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان، ينعكس بعكس النقيض إلى: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان. هذا ما اختاره المتقدمون.

وأما على رأي المتأخرين فعكس النقيض جعل نقيض الجزء الثاني أولاً وعين الأول ثانياً مع مخالفة الكيف وبقاء الصدق، فقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس عندهم: لا شيء من اللاحيوان بإنسان. ومعنى مخالفة الكيف أن الأصل إن كان موجباً كان العكس سالباً وإن كان سالباً كان موجباً.

وحكم الموجبات ههنا: يعني حكم القضايا الموجبات في عكس النقيض حكم القضايا السوالب في العكس المستوي، حتى أن الموجبة الكلية ههنا تنعكس إلى موجبة كلية والموجبة الجزئية لا تنعكس مطلقاً، ولا تنعكس من الموجبات الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتية والوجودية والممكنة الخاصة من المركبات والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في بيان السوالب في العكس المستوي.

واعلم أن هذا الحكم والذي سيحيى بعد إنما هو في عكس النقيض على رأي المتقدمين. وترك ما أورده المتأخرون لأنه غير مستعمل في العلوم.

وبالعكس: أي حكم السوالب في عكس النقيض حكم الموجبات في المستوي، فكما أن الموجبة في المستوي كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية كذلك السالبة ههنا كلية كانت أو جزئية تنعكس سالبة جزئية. وكذا تنعكس الدائمات والعامة إلى حينية مطلقة والخاصات إلى حينية لادائمة والوقتية والوجودية والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة، ولا عكس للممكنين على قياس العكس المستوي في الموجبات.

والحاصل أن حكم عكس النقيض عكس حكم المستوي، فما يعطى للموجبات في المستوي يعطى للسوالب في عكس النقيض، وبالعكس. فعليك أيها القطن بتطبيق الأمثلة.

البيان البيان، والنقض النقض: أي كل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل تنعكس في عكس النقيض. بيان ذلك الدليل، وكل قضية لا تنعكس ثمه بسبب نقض لم تنعكس ههنا أيضاً بسبب ذلك النقض.

وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا، ومن السالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة بالافتراض.

قوله بين: حاصل المعنى أنه قد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا أي في عكس النقيض و انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية ثمة، أي في العكس المستوي إلى العرفية الخاصة، لكن البيان في انعكاسيهما غير البيان الذي ذكره المصنف في العكس المستوي وهو الخلف. بل البيان ههنا هو الافتراض، ومحصله أن نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ونحمل كل واحد من وصف الموضوع والمحمول عليه لكي يتضح صدق مفهوم العكس. نشرع أولاً بيان ذلك في انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي فنقول قولنا: بالضرورة أو بالدوام بعض المتكلم ليس ساكن اللسان مادام متكلماً لادائماً أي بعض المتكلم ساكن اللسان بالفعل مشروطة خاصة أو عرفية خاصة وعكسها المستوي عرفية خاصة سالبة جزئية وهي قولنا: بالدوام بعض ساكن اللسان ليس بمتكلم مادام ساكن اللسان لادائماً، أي بعض ساكن اللسان متكلم بالفعل، وهي صادقة كعنه. وصدق ذلك بدليل الافتراض، وهو أن نفرض ذات الموضوع أعني "بعض المتكلم" زيدا فزيد متكلم وهو ظاهر. و زيد ساكن اللسان بحكم لا دوام الأصل، لأن مفهوم اللادوام أن بعض المتكلم ساكن اللسان، وقد فرضنا ذلك البعض زيدا. فيصدق بعض ساكن اللسان متكلم بالفعل، وهو مفهوم لادوام العكس، فثبت الجزء الثاني من العكس، وهو مفهوم لادوام العكس.

و أما بيان ثبوت الجزء الأول من العكس فنقول قولنا: بالدوام ليس زيد متكلماً مادام ساكن اللسان، وإلا لكان زيد متكلماً حين هو ساكن اللسان، فيكون ساكن اللسان حين هو متكلم. وقد كان حكم الأصل أن المتكلم ليس ساكن اللسان مادام متكلماً. فهذا خلاف المفروض فيكون باطلاً. فيصدق أن بعض ساكن اللسان أعني زيدا ليس بمتكلم مادام ساكن اللسان وهو الجزء الأول من العكس فثبت العكس، بكلاً جزئيه وهو المطلوب.

وأما بيان دليل الافتراض في انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض فهو بالطريق المذكور بأن يقال قولنا "بالضرورة أو بالدوام بعض المتكلم متحرك اللسان مادام متكلماً لادائماً" أي بعض المتكلم ليس بمتحرك اللسان بالفعل، مشروطة خاصة أو عرفية خاصة موجبة جزئية وعكس النقيض لها عرفية خاصة وهي قولنا: بالدوام بعض لا متحرك اللسان لا متكلم مادام لا متحرك اللسان لادائماً، أي ليس بعض لا متحرك اللسان لا متكلم بالفعل، وهي صادقة كعنه. وصدق ذلك بدليل الافتراض وهو أن نفرض ذات الموضوع أعني بعض المتكلم زيدا. فزيد متكلم وهو ظاهر. و زيد لا متحرك اللسان، وهو حكم لا دوام الأصل فيصدق بعض لا متحرك اللسان متكلم بالفعل، وهو ملزوم لادوام العكس، لأن الإثبات يلزمه نفي النفي فثبت الجزء الثاني من العكس، وهو مفهوم لادوام العكس.

و أما بيان ثبوت الجزء الأول من العكس فنقول: زيد لا متكلم بالفعل مادام لا متحرك اللسان، وإلا لكان متكلماً حين هو لا متحرك اللسان، فيكون هو لا متحرك اللسان حين هو متكلم. وقد كان حكم الأصل أن المتكلم متحرك اللسان مادام متكلماً فهذا خلاف المفروض فيكون باطلاً. فيصدق، أن بعض لا متحرك اللسان ليس بمتكلم مادام لا متحرك اللسان وهو الجزء الأول من العكس، فثبت العكس بكلاً جزئيه. **فانظر.**

فإن قلت: قد ذكر المصنف في أول الفصل أن السالبة الجزئية لا تنعكس، وأنت صرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية؟ قلت: أراد المصنف بعدم انعكاس السالبة الجزئية أنها لا تنعكس بحسب الكم.

فصل: القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر، فإن كان مذكوراً فيه بمادته وهيئته فاستثنائي، وإلا فالتراخي حملي، أو شرطي.

ونحن نثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا تناقض ولا تضاد - وبدل على هذا التوجيه قول المصنف "وأما بحسب الجهة".

ويمكن أن يقال معنى قوله "والسالبة الجزئية لا تنعكس" أي لا يلزمها العكس لزوماً كلياً وذلك يتحقق بعدم انعكاسها في صورة واحدة فقط - ولا يقتضي عدم انعكاسها مطلقاً.

الأسئلة

(١) عرّف عكس النقيض على كل اصطلاح من المتقدمين والمتأخرين مع التمثيل.

(٢) اشرح العبارة التالية:

وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمة إلى العرفية الخاصة بالافتراض.

(٣) بين حكم عكس النقيض في القضايا، وما الفرق بينه وبين حكم العكس المستوي فيها.

قوله القياس: لما فرغ المصنف من بحث التناقض والعكس، شرع في القياس فقال مُعرِّفاً له القياس - الخ واعلم أن القياس لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر وعند المناطقة قول مؤلف من قضايا صريحة يلزم لذاته قول آخر مثلاً: العالم متغير وكل متغير حادث، قياس لأنه قول مؤلف من قضيتين وهما "العالم متغير" وكل متغير حادث" مستلزم لذاته قولاً آخر ويُقال له "النتيجة والمطلوب" - وهو العالم حادث.

واعلم أن المراد بالقول ما يشمل المنفوظ والمعقول، وهو خاص بالمركب عند المناطقة وبالمؤلف مركب على هيئة مخصوصة، وبالقضايا ما فوق قضية واحدة لأن القياس بحسب الاستقراء لا يتركب إلا من قضيتين - وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن - يراد به ما فوق الواحد.

قوله مؤلف من قضايا: يُخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها - فإنها ليست مؤلفة من قضيتين - ويُخرج القضية المركبة مثل: زيد قائم لانائم - لأنه لا يُطلق عليها أنها قضيتان.

قوله لذاته: يُخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق محمول الأولى موضوع الأخرى نحو: زيد مساو لبكر، وبكر مساو لخالد - فالمحمول في الأولى "مساو لبكر" ومتعلقه أعني "بكر" موضوع في الأخرى - فإنه قول مؤلف من قضيتين، مستلزم لقول آخر وهو "زيد مساو لخالد" لكن لا يُقال له إنه قياس، لأن هذا الاستلزام ليس لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي "أن المساوي لشيء مساو لما يساويه ذلك الشيء".

قوله فإن كان الخ: واعلم أن القياس على قسمين (١) استثنائي و(٢) التراخي لأن القول الآخر إما أن يكون مذكوراً في القياس بمادته وهيئته، أو لا - فعلى الأول استثنائي، وعلى الثاني التراخي - والمراد بالمادة طرفاه المحكوم عليه وبه - والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين الطرفين سواء تحقق في ضمن الإيجاب أو السلب.

مثال الاستثنائي: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود - لكن الشمس طالعة فالنهار موجود - فالقول الآخر وهو "النهار موجود" مذكور في القياس بمادته وهيئته - وإنما سمي استثنائياً لوجود أداة الاستثناء فيه وهي "لكن".

وموضوع المطلوب من الحمل يسمي أصغر. ومحموله أكبر، والمتكرر أوسط، وما فيه الأصغر صغرى والأكبر كبرى. والأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى فهو الشكل الأول، أو محمولهما فالثاني،

- واعلم أن القياس الاستثنائي لا يلزمه أن يذكر فيه القول الآخر بعينه، بل قد يكون نقيض النتيجة المذكور فيه مثلاً قولنا: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، لكن الشمس ليست بطالعة فالنهار ليس بموجود. قياس استثنائي.

والمذكور فيه نقيض النتيجة، لا النتيجة بعينها. كما هو الظاهر. ولذا قيل: كان على المصنف أن يقول: فإن كان هو أو نقيضه مذكوراً فيه. وأجيب بأن مراده من "هيئته" الترتيب الواقع بين المحكوم عليه والمحكوم به سواء تحقق في ضمن الإيجاب أو السلب "والنهار ليس بموجود" مذكور في الأصل بهيئته في ضمن الإيجاب. لكن الأوضح أن يقال: فإن كان هو أو نقيضه مذكوراً. الخ

والقياس الاقتراضي هو القياس الذي ذكرت فيه النتيجة بمادتها دون هيئتها التركيبية كما عرفت سابقاً مثلاً: العالم حادث، وكل حادث جائز الوجود، فالعالم جائز الوجود. فالنتيجة موجودة في القياس بمادتها دون هيئتها الاجتماعية. وإنما سمي هذا القياس اقتراضياً لاقتران الحدود فيه كما ستعرف. أو لاشتماله على الواو التي هي أداة الاقتران والجمع. وهو ينقسم إلى قسمين حملي وشرطي لأنه إن كان مركباً من الحملات الصرفة، فهو حملي وإلا فشرطي كما سيحي.

قوله وموضوع المطلوب: اعلم أن القياس الاقتراضي يشتمل على حدود ثلاثة (١) حد أصغر. وهو موضوع المطلوب و(٢) حد أكبر. وهو محمول المطلوب. و(٣) حد أوسط. وهو المكرر بينهما في المقدمتين.

قوله أصغر: لأن الموضوع في الغالب أقل أفراداً من المحمول.

قوله أكبر: لأن المحمول في الغالب أكثر أفراداً من الموضوع.

قوله أوسط: لأنه متوسط بين طرفي المطلوب في الذكر، والتعقل.

قوله وما فيه الأصغر: أي المقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى، لاشتمالها على الأصغر. فهذه التسمية بوصف الجزء.

قوله كبرى: أي المقدمة التي فيها الأكبر تسمى كبرى، لاشتمالها على الأكبر.

قوله والأوسط: اعلم أن اقتران الصغرى بالكبرى يسمى "قرينة" و"ضرباً". والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الخدين الآخرين بحسب كونه موضوعاً أو محمولاً تسمى شكلاً. وهو على أربعة أقسام كما بين المصنف بقوله والأوسط.

الأول: أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى، وموضوعاً في الكبرى نحو: كل محتهد ناجح، وكل ناجح محبوب، فكل محتهد محبوب.

وإنما وضع هذا الشكل أولاً لأنه ينتج المطالب الأربعة، وينتج أشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي، ولأن إنتاجه بين نفسه، وأقرب إلى الطبع.

الثاني: أن يكون الحد الأوسط محمولاً فيهما. نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان.

أو موضوعهما فالثالث، أو عكس الأول فالرابع. ويُشترط في الأول إيجاب الصغرى، وفعليتها مع كلية الكبرى لينتج الموجدتان مع الموجبة الكلية الموجبتين،

فلا شيء من الإنسان بحجر. وإنما وُضع هذا الشكل ثانياً لأنه موافق للأول في أشرف المقدمتين، وهي الصغرى المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول وأقرب إليه في ظهور الإنتاج.

الثالث: أن يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما. نحو: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق. وإنما وُضع هذا الشكل ثالثاً لموافقته للأول في الكبرى وإنتاجه للإيجاب الجزئي.

الرابع: أن يكون الحد الأوسط عكس الشكل الأول بأن يكون موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق.

وإنما وُضع رابعاً، لأنه لا قرب له بالأول بسبب المخالفة للأول في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع.

ملاحظة

أمور يجب علينا مراعاتها عند تكوين القياس:

- (١) الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب حتى يحصل العلم بالنتيجة.
- (٢) ترتيب المقدمات بأن تكون الصغرى مقدمة في الذكر على الكبرى.
- (٣) مراعاة شروط الإنتاج، كإيجاب الصغرى وكلية الكبرى بالنسبة إلى الشكل الأول.
- (٤) تحقق صدق المقدمتين حتى تصدق النتيجة.
- (٥) اندراج كل فرد من أفراد الأصغر في الحد الأوسط حتى يمكن الحكم عليه بالأكبر.

قوله ويشترط: أي يشترط لصحة الإنتاج في الشكل الأول ثلاثة شروط:

(١) إيجاب الصغرى كلية كانت أو جزئية ليندرج الأصغر تحت الحد الأوسط حتى يمكن أن يتعدى الحكم بالأكبر على الأوسط إليه.

(٢) **فعلية الصغرى** فلا يجوز أن تكون الصغرى إحدى الممكنتين وذلك لأن الكبرى تدل على أن كل ما يثبت له الأوسط بالفعل محكوم عليه بالأكبر، والصغرى الممكنة تدل على أن الأصغر يثبت له الأوسط بالإمكان فيجوز أن لا يخرج من القوة إلى الفعل، فلا يتعدى الحكم إليه. ولا يخفى عليك أن هذا الشرط على مذهب الشيخ لأنه هو الذي يشترط صدق الموضوع على أفراد الفعل، لا على مذهب الفارابي. كما سبق في العكس المستوي.

(٣) **كلية الكبرى** موجبة كانت أو سالبة، لأنها لو لم تكن كلية بأن كانت جزئية لجاز أن يكون بعض الأوسط المحكوم عليه فيها غير الأصغر. فلا يتعدى حينئذ الحكم بالأكبر إليه وحينئذ لا تكون النتيجة مطردة الصديق.

قوله لينتج الموجدتان: هذا بيان للضروب المنتجة للشكل الأول.

واعلم أن الضرب هو الكيفية الحاصلة باقتران الصغرى بالكبرى بحسب الإيجاب والسلب والكلية والجزئية. و الضروب العقلية لكل قياس ستة عشر لأن كلا من المقدمتين له أربعة أحوال. لأن الصغرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة كلية أو سالبة جزئية. والكبرى أيضاً إما موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة كلية أو سالبة جزئية. وتضرب الصغريات الأربع في الكبريات الأربع فتحصل ستة عشر ضرباً كما لا يخفى.

ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة. وفي الثاني اختلافهما في الكيف، وكليّة الكبرى مع دوام الصغرى،

= والضروب على قسمين مُنتجة وعقيمة.

فالضروب المنتجة هي الضروب التي تتحقق فيها شروط الإنتاج

والضروب العقيمة هي الضروب التي لا تتحقق فيها شروط الإنتاج.

إذا علمت هذا فاعلم أن الضروب المنتجة للشكل الأول أربعة - لأن الصغرى في هذا الشكل لا تكون إلا موجبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية - والكبرى لا تكون إلا كلية أعم من أن تكون موجبة أو سالبة - فتكون الضروب المنتجة أربعة حاصلة من ضرب الصغرى الموجبتين في الكبرى الكليتين.

أما النتيجة فإذا اجتمعت الموجبة الكلية الصغرى مع الكليتين الكبرى فالنتيجة **كلية** - موجبة مع

الموجبة، سالبة مع السالبة، وإذا اجتمعت الموجبة الجزئية الصغرى مع الكليتين الكبرى فالنتيجة **جزئية**، موجبة مع الموجبة، سالبة مع السالبة لأن النتيجة تتبع الأدون دائماً - فعند اجتماع الإيجاب والسلب تكون النتيجة سالبة - وعند اجتماع الكلية والجزئية تكون النتيجة جزئية قطعاً - وقد تكون النتيجة جزئية مع كلية المقدمتين - كما سيحيى في الشكل الثالث والرابع - ولعلك فطنت مما سبق أن الشكل الأول ينتج المحصورات الأربع:

(١) الموجبة الكلية - إذا كانت المقدمتان موجبتين كليتين -

(٢) السالبة الكلية - إذا كانت الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة كلية -

(٣) الموجبة الجزئية - إذا كانت الصغرى موجبة جزئية، والكبرى موجبة كلية -

(٤) السالبة الجزئية - إذا كانت الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية - وإنتاج

المحصورات الأربع من خصائص الشكل الأول.

قوله **لنتج الموجبتان:** أي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية تُنتج الموجبة الكلية - والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية تُنتج الموجبة الجزئية -

مثال الأول: كل نبي معصوم، وكل معصوم ذو وجهة عند الله - فكل نبي ذو وجهة عند الله -

مثال الثاني: بعض الناس تقي، وكل تقي مقبول عند الله، فبعض الناس مقبول عند الله -

قوله **مع السالبة الكلية السالبتين:** عطف على قوله **مع الموجبة**، أي الصغرى السالبة الموجبة مع الكبرى السالبة الكلية تُنتج السالبة الكلية، إن كانت الصغرى كلية والسالبة الجزئية إن كانت الصغرى جزئية -

مثال الأول: كل ما عندكم نافذ - ولا شيء من النافذ بياق - فلا شيء مما عندكم بياق -

مثال الثاني: بعض الحاكم ظالم، ولا شيء من الظالم يعادل - فبعض الحاكم ليس يعادل -

قوله **بالضرورة:** متعلق بقوله **"لنتج"** أي الإنتاج في هذا الشكل ضروري لا يحتاج إلى دليل بخلاف سائر الأشكال فإن الإنتاج فيها إما بواسطة التخلف أو غيره كما سيحيى -

قوله **وفي الثاني:** قد علمت أن الشكل الثاني ما يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى والكبرى - و يشترط فيه بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة وبحسب الكمية كلية الكبرى بأن تكون الكبرى كلية وبحسب الجهة شرطان كل واحد منهما أمران: الشرط الأول أن تكون الصغرى ضرورية أو دائمة، أو تكون الكبرى من القضايا التي تنعكس سوايها -

شرح التهذيب
أو انعكاس سالبة الكبرى، وكون الممكنة مع الضرورية، أو الكبرى المشروطة لنتج
الكلتان سالبة كلية، والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو عكس الكبرى

وهي ستة، الدائمات، والعامتان، والخاصتان - والشرط الثاني أن تكون الممكنة مستعملة مع الضرورية
سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى، أو - مع الكبرى المشروطة العامة أو الخاصة - حاصله أن الممكنة إن
كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية، أو - مشروطة عامة، أو - خاصة - وإن كانت الممكنة كبرى كانت
الصغرى ضرورية لا محالة -

قوله انعكاس: بالجر عطف على قوله "دوام" أي إما أن يكون مع دوام الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى بأن

تكون الكبرى من القضايا التي تنعكس سوابقها وهي ستة كما مر -
قوله لنتج الكلتان: واعلم أن الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضا أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الموجبة
الكلية في الصغرى السالبتين الكلية والجزئية، وضرب الكبرى السالبة الكلية في الصغرى الموجبتين الكلية والجزئية.
الأول: الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية مثل: كل برتقال فاكهة ولا شيء من الثلج

بفاكهة، فلا شيء من البرتقال بثلج -

الثاني: الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية مثل: لا شيء من العسل بفاكهة، وكل
برتقال فاكهة، فلا شيء من البرتقال بعسل - و النتيجة منهما سالبة كلية كما رأيت وإليها أشار المصنف

بقوله "لنتج الكلتان سالبة كلية" أي لنتج الكلتيان أي الموجبة والسالبة سالبة كلية -

الثالث: الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية مثل: بعض الفاكهة عنب، ولا شيء من

الثفاح بعنب فبعض الفاكهة ليس بثفاح

الرابع: الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية مثل: بعض الحيوان ليس بصاهل، وكل فرس

صاهل، فبعض الحيوان ليس بفرس - والنتيجة منهما سالبة جزئية، وإليها أشار المصنف بقوله "المختلفتان في

الكم أيضا سالبة جزئية" - فقد تبين بهذا أن الشكل الثاني لا ينتج إلا نتيجتين سالبة كلية و سالبة جزئية -

قوله والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية: قوله "والمختلفتان" عطف على قوله "الكلتان" وقوله

"سالبة جزئية" عطف على قوله "سالبة كلية" فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد - والحاصل

أن الصغرى والكبرى إما متفقتان في الكم بأن تكونا كليتين، أو، مختلفتان في الكم بأن تكون إحدا هما كلية

والأخرى جزئية - فإن كانتا متفقتين - فالنتيجة سالبة كلية وإن كانتا مختلفتين - فالنتيجة سالبة جزئية -

قوله علمت أن الضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة: والقياس يقتضي ستة عشر كما ذكرنا أولا

- إلا أن اشتراط اختلاف القضيتين أسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى أربعة -

قوله بالخلف، أو عكس الكبرى: أي هذه الضروب إنما تنتج بالخلف أو عكس الكبرى، أو عكس الصغرى

ثم عكس الترتيب ثم عكس النتيجة -

أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يُجعل نقيض النتيجة صغرى القياس فيصير شكلا أولا - وينتج

نقيض الصغرى المفروضة الصدق مثل قولنا: كل برتقال فاكهة، ولا شيء من الإنسان بفاكهة فلا شيء من

البرتقال بإنسان - شكلا ثان - والنتيجة صادقة، لأنها لو لم تصدق لصدق نقيضها وهو - بعض البرتقال بإنسان،

فننضمه إلى كبرى القياس ونقول هكذا: بعض البرتقال بإنسان ولا شيء من الإنسان بفاكهة - ينتج بعض

أو الصغرى ثم الترتيب ثم النتيجة. وفي الثالث إيجاب الصغرى، وفعليتها مع كلية إحداهما
لنتيج الموجبتان مع الموجبة الكلية، أو بالعكس موجبة جزئية،

- البرتقال ليس بفاكهة، وكانت الصغرى "كل برتقال فاكهة" فهذا خلاف المفروض. وهو لزم من نقيض
النتيجة، لأن الصغرى مفروضة الصدق، فيكون نقيض النتيجة باطلا. فالنتيجة صادقة.

وأما عكس الكبرى فهو أن تُعكس الكبرى وتضم مع الصغرى فيصير شكلا أولا. وينتج بديهية كما
يقال في المثال المذكور بعكس الكبرى: كل برتقال فاكهة، ولا شيء من الفاكهة بإنسان فينتج لا شيء من
البرتقال بإنسان. وهو عين المطلوب.

قوله أو الصغرى: أي عكس الصغرى وهو أن يؤخذ عكس الصغرى فيصير شكلا رابعا، ثم يُعكس الترتيب،
أي يجعل عكس الصغرى كبرى، والكبرى صغرى، فينتظم قياس على هيئة الشكل الأول منتج لما ينبغي
إلى المطلوب مثل قولنا: لا شيء من الإنسان بحمار، وكل ناهق حمار، شكل ثان. ينتج "لا شيء من الإنسان
بناهي" لأنه لو عكست الصغرى بأن يقال "لا شيء من الحمار بإنسان". ويضم هذا العكس إلى الكبرى ويقال
"لا شيء من الحمار بإنسان" وكل ناهق حمار" فهو الشكل الرابع ثم يُعكس الترتيب فيقال "كل ناهق حمار"
ولا شيء من الحمار بإنسان" فينتج "لا شيء من الناهق بإنسان" ثم تعكس هذه النتيجة، فتكون لا شيء من
الإنسان بناهي. وهذا عين ما أنتجه الشكل الثاني. وهذا معنى قوله ثم عكس النتيجة.

واعلم أن الضرب الأول والثالث يمكن بيان إنتاجهما بالخلف. وبالعكس الكبرى. ولا يمكن بعكس
الصغرى لأنه إذا عكست الصغرى بالطريق المذكور. وقعت السالبة صغرى، والسالبة لاتصلح لصغرية الشكل
الأول، وأيضا يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى. والجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الأول.
والضرب الثاني يمكن بيان إنتاجه بالخلف وبالعكس الصغرى. لا بعكس الكبرى لأنها لا يجابها
لاتعكس لاجزئية. والجزئية لاتصلح لكبروية الشكل الأول.

و الضرب الرابع لا يمكن بيان إنتاجه بعكس الكبرى. لأنها لا يجابها لاتعكس لاجزئية وهي
لاتصلح لكبروية الشكل الأول. ولا بعكس الصغرى لأن الصغرى سالبة جزئية. وهي لا تعكس. وعلى تقدير
انعكاسها لا تقع كبرى في الشكل الأول. بل بالخلف. وهو ظاهر.

قوله وفي الثالث: أي يشترط لصحة الإنتاج في الشكل الثالث ثلاثة شروط (١) بحسب كيف إيجاب
الصغرى و (٢) بحسب الجهة فعلية الصغرى و (٣) بحسب الكم كلية إحدى المقدمتين.

قوله لنتيج الموجبتان: أي الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية.

قوله أو بالعكس: واعلم أن المراد بالعكس ههنا ضرب واحد فقط وهو أن تكون الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الجزئية. فالمفهوم من قوله لنتيج الموجبتان مع الموجبة الكلية وبالعكس ثلاثة أضرب
منتجة للموجبة الجزئية.

(١) الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا: كل فرس حيوان، وكل فرس
صاهل فبعض الحيوان صاهل.

(٢) الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا: بعض الحيوان فرس، وكل
حيوان حساس فبعض الفرس حساس.

ومع السالبة الكلية أو الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف، أو عكس الصغرى، أو الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة.

(٣) الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية كقولنا: كل إنسان ناطق، وبعض الإنسان عالم فبعض الناطق عالم.

قوله ومع السالبة: عطفت على قوله "مع الموجبة" أي لنتيج الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة الكلية. **قوله** أو الكلية: عطفت على قوله "الموجبتان" أي نتيج الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية سالبة جزئية. فهذه ثلاثة أضرب مُنتجة للسالبة الجزئية.

(١) الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا: كل مؤمن مغفور، ولا شيء من المؤمن بكافر فبعض المغفور ليس بكافر.

(٢) الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا: بعض المؤمن متورع، ولا شيء من المؤمن بمشرك، فبعض المتورع ليس بمشرك.

(٣) الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية كقولنا: كل محتهد محبوب، وبعض المحتهد ليس بخائب، فبعض المحبوب ليس بخائب. فضروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة. والقياس يقتضي ستة عشر، لكن اشتراط إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين أسقط ما عدا الستة.

قوله بالخلف الخ: أي الضروب الستة إنما تنتج بالخلف. أو عكس الصغرى أو عكس الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة. أما الخلف في هذا الشكل فهو أن يجعل نقيض النتيجة لكليته كبرى، وصغرى القياس لإيجابه صغرى، فينتظم منها قياس على هيئة الشكل الأول مُنتج لما ينافي الكبرى مثلاً قولنا: كل فرس حيوان، وكل فرس صاهل شكل ثالث ينتج بعض الحيوان صاهل. وهو صادق، لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو، لا شيء من الحيوان بصاهل فنحمله كبرى ونقول هكذا: كل فرس حيوان ولا شيء من الحيوان بصاهل، فينتج، لا شيء من الفرس بصاهل. وكان كبرى القياس "كل فرس صاهل" فهذا خلافاً المفروض، فيصير نقيض النتيجة باطلاً فثبت أن النتيجة صادقة.

وأما عكس الصغرى: فهو أن تعكس الصغرى ليرتد إلى الشكل الأول فينتج النتيجة الأولى المطلوبة بداهة. مثلاً قولنا: بعض الحيوان فرس، وكل حيوان حساس، ينتج، بعض الفرس حساس، وهذه النتيجة صادقة لأنه لو عكست الصغرى ويقال هكذا: بعض الفرس حيوان، وكل حيوان حساس، فبعض الفرس حساس. وهذه النتيجة عين المطلوب. كما هو الظاهر.

وأما عكس الكبرى: فهو أن تعكس الكبرى وتُجعل صغرى، والصغرى كبرى فينتظم قياس على هيئة الشكل:

الأول مُنتج لما يعكس إلى النتيجة مثلاً: قولنا كل إنسان ناطق، وبعض الإنسان عالم، فبعض الناطق عالم. وهذه النتيجة صادقة، لأنه لو عكست الكبرى بأن يُقال "بعض العالم إنسان" ويُجعل صغرى وصغرى القياس كبرى ويقال هكذا: بعض العالم إنسان، وكل إنسان ناطق، فبعض العالم ناطق. ثم تعكس هذه النتيجة إلى قولنا: بعض الناطق عالم، وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الثالث واعلم أن الخلف يجري في الضروب كلها، وعكس الصغرى يجري حيث تكون الكبرى كلية، وعكس الكبرى حيث تكون الكبرى موجبة.

وفي الرابع إيجابهما مع كلية الصغرى، أو اختلافهما مع كلية إحداهما لينتج الموجبة الكلية، مع الأربع. والجزئية مع السالبة الكلية. والسالتان مع الموجبة الكلية وكلتيهما مع الموجبة الجزئية جزئية موجبة إن لم يكن يسلب.

قوله وفي الرابع: أي يشترط لصحة الإنتاج في الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية أحد الأمرين إما إيجابهما مع كلية الصغرى، وإما اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما.

قوله لينتج الموجبة الكلية: أي الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانية، حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع، وضم الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية، وضم الصغرى السالبتين، أعني الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية، وضم كلتيهما أي الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية. **فالأولان** من هذه الضروب وهما المؤلف من موجبتين كلتین، والمؤلف من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية، ينتجان موجبة جزئية **والثاني** المشتعلة على السلب **نتج** سالبة جزئية في جميعها إلا في **ضروب واحد** وهو المركب من صغرى سالبة كلية، وكبرى موجبة كلية فإنه ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهّم أن ما سوى الأولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي، وليس كذلك كما عرفت. ولو قدّم لفظ "موجبة" على "جزئية" لكان أولى. وتفصيل قوله: لينتج الموجبة الكلية مع الأربع (موجبة جزئية) كما يلي:

(أ) : الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية نحو: كل فرس حيوان، وكل صاهل فرس، فبعض الحيوان صاهل.

(ب) : الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية نحو: كل إنسان ناطق، وبعض الحيوان إنسان، فبعض الناطق حيوان.

(ج) : الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان، فبعض الحيوان ليس بفرس.

(د) : الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية نحو: كل فرس صاهل، وبعض المركوب ليس بفرس، فبعض الصاهل ليس بمركوب. فهذه الضروب الأربعة مفهومة من قوله **"ينتج الموجبة الكلية مع الأربع"**.

(هـ) : الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية نحو: بعض الخطيب شاعر، وليس أحد من الآخرين بخطيب، فبعض الشاعر ليس بأخرس.

(و) : الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية. هذا هو الضرب الذي ينتج سالبة كلية نحو: لا شيء من الإنسان بحمار، وكل ضاحك إنسان، فلا شيء من الحمار بضاحك.

(ز) : الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية نحو: بعض المعدن ليس بذهب، وكل نحاس معدن، فبعض الذهب ليس بنحاس.

(ح) : الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية نحو: لا شيء من العالم بحاهل، وبعض مُحِب العلم عالم، فبعض الحاهل ليس بمُحِب العلم. فهذه الضروب الأربعة الأخيرة مفهومة من قوله **"والجزئية مع السالبة الكلية والسالتان مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية"** كما هو الظاهر. وترتيب ضروب الشكل الرابع كما ذكره المصنفون يظهر من جدول الشكل الرابع.

وإلا فسالبة بالخلف، أو بعكس الترتيب، ثم النتيجة، أو بعكس المقدمتين أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى.

قوله وإلا فسالبة: أي وإن كان في المقدمتين سلب فسالبة أي يُنتج سالبة إما كلية أو جزئية.

قوله بالخلف: أي هذه الضروب الثمانية إنما تُنتج بالخلف الخ الخلف في هذا الشكل أن يؤخذ نقيض النتيجة و يُضم إلى إحدى المقدمتين. فينتج ما ينعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى. ففي بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى ويضم إلى صغرى لينتج ما ينافي الكبرى وفي بعضها يجعل نقيض النتيجة صغرى ويضم إلى الكبرى لينتج ما ينافي الكبرى مثلاً قولنا: كل فرس حيوان، وكل صاهل فرس، فبعض الحيوان صاهل شكل رابع. ونتيجته صادقة وإلا لصدق نقيضها وهو لا شيء من الحيوان بصاهل ونضمه إلى الصغرى بأن نجعله كبرى فنقول مكنّا: كل فرس حيوان، ولا شيء من الحيوان بصاهل. فينتج لا شيء من الفرس بصاهل وهذا ينعكس إلى "لا شيء من الصاهل بفرس" وهو منافي للكبرى المفروض صدقها وهي كل صاهل فرس، فعكس النتيجة باطل والعكس لازم للنتيجة، وبطلان لازم يستلزم بطلان الملزوم فالنتيجة أيضاً باطلة، فنبت أن النتيجة السابقة حقة.

قوله أو بعكس الترتيب: أي يُعكس الترتيب فيجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى، فيصير شكلاً أولاً ثم تعكس النتيجة مثلاً قولنا: كل فرس حيوان، وكل صاهل فرس، فبعض الحيوان صاهل، شكل رابع، وهذه النتيجة صادقة لأنه إذا عكس الترتيب بأن يقال كل صاهل فرس وكل فرس حيوان. فينتج كل صاهل حيوان وإذا عكست هذه النتيجة وقيل بعض الحيوان صاهل، حصل عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

قوله أو بعكس المقدمتين: أي عكس كل من الصغرى والكبرى مع بقاء الترتيب فيجعل عكس الصغرى صغرى، وعكس الكبرى كبرى مثلاً قولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، فبعض الحيوان ليس بحجر. شكل رابع فإذا عكست الصغرى والكبرى ويقال بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر. وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

قوله أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرى: وهو أن يُعكس الصغرى فقط ليرتد إلى الشكل الثاني، ويُنتج المطلوب مثلاً قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق، شكل رابع. فإذا عكست الصغرى، ويقال لا شيء من الحجر بإنسان، وكل ناطق إنسان، حصل شكل ثانٍ. ينتج لا شيء من الحجر بناطق. وهو عين النتيجة الحاصلة من الشكل الرابع.

قوله أو الثالث بعكس الكبرى: وهو أن تُعكس الكبرى فقط ليرتد إلى الشكل الثالث مثلاً قولنا: كل إنسان ناطق، وبعض الحيوان إنسان، شكل رابع. ينتج بعض الناطق حيوان فإذا عكست الكبرى ويقال: كل إنسان ناطق، وبعض الإنسان حيوان، حصل شكل ثالث. ينتج إلى بعض الناطق حيوان. وهو عين النتيجة التي حصلت من الشكل الرابع.

الأسئلة

(١) عرّف الشكل والضرب، والأصغر، والأكبر، والأوسط، والصغرى، والكبرى.

(٢) عرّف الأشكال الأربعة مع ذكر شرائط الإنتاج.

(٣) بين الضروب الناتجة من كل شكل مع الأمثلة.

(٤) عين الشكل فيما يأتي ثم اذكر نتيجته، أو بين أنه غير ناتج لفقد الشرط الفلاني:

وضابطة شرائط الأربعة أنه لابد لها إما من عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل،

= (١) كل ضاحك إنسان، ولا شيء من الملك بإنسان - (٢) كل مكلف عاقل، وليس أحد من المكلفين محتوناً (٣) كل نبي معصوم، وبعض البشر نبي - (٤) لا شيء من العسل بعنب، وبعض الفواكه عنب - (٥) ليس كل طالب ناجحاً، وبعض الطالب مجتهد - (٦) ليس كل خطيب مقبولاً، وبعض الصالحاء خطيب - (٧) الكذب عين، وكل عيب محال بالذات لله تعالى.

شرح الضابطة للأشكال الأربعة

شرح الكلمات:

قوله (١) ضابطة: الأمر الذي إذا راعيته في كل قياس حملي كان منتجاً، و مشتقاً على الشرائط السابقة جزماً - أو - القانون الذي يُعرف منه شرائط الأشكال الأربعة إجمالاً.

واعلم أن هذه الضابطة مرددة بين أمرين على سبيل منع الخلو - فيجوز اجتماع الأمرين، ولا يجوز الخلو عنهما - وكذا كلية قضية موضوعها الأوسط إن كان الأوسط موضوعاً في الصغرى والكبرى معاً كما في الشكل الثالث جاز كلية المقدمتين، ولا يجوز خلو كل منهما عن الكلية وكذا "ملاقات الأصغر، والحمل على الأكبر" جاز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما -

ولا ينبغي أن يغيب عن النظر أن الأوسط في الشكل الأول محمول في الصغرى - وموضوع في الكبرى، وفي الشكل الثاني محمول فيهما، وفي الشكل الثالث موضوع فيهما، وفي الرابع موضوع في الصغرى ومحمول في الكبرى. (٢) **عموم موضوعية الأوسط:** أن يكون الأوسط الموضوع في مقدمة، عاماً - أي كان الحكم على جميع أفراد، وذا لا يكون إلا بكلية تلك المقدمة - مثلاً إذا قلت: كل فرس صاهل، أو لا شيء من الفرس يتألف - عم الحكم إيجاباً في الأول، و سلباً في الثاني على كل فرد الموضوع أي الفرس - لأن القضية كلية، ولو كانت جزئية لم يكن الحكم على كل فرد - ولم يكن الموضوع عاماً - فحاصل عموم موضوعية الأوسط كلية قضية موضوعها الأوسط - كما في كبرى الشكل الأول، وصغرى الشكل الرابع، ومقدمتي الشكل الثالث. (٣) وانتهى على الوجه المذكور "عموم موضوعية الأكبر" فحاصله كلية قضية موضوعها الأكبر - كما في كبرى الشكل الثاني والرابع -

(٤) **مع ملاقاته للأصغر بالفعل:** أي يكون الأوسط ملاقياً للأصغر بالفعل - وذلك بأن يكون الأوسط محمولاً على الأصغر إيجاباً وبالفعل، كما في الشكل الأول، أو بأن يكون الأصغر محمولاً على الأوسط إيجاباً وبالفعل كما في الشكل الثالث - وبعض ضروب الشكل الرابع - وأريد بالحمل الإيجاب لأن الحمل إيجاباً هو يحقق اللقاء، والسلب يحقق الفصل - فإنك إذا قلت: زيد شاعر، التقى الموضوع والمحمول، وإن قلت: زيد ليس بشاعر، انفصلا ولم يلتقيا -

• شرح الضابطة و جداول الأشكال الأربعة كتبها العالم النحرير المحقق الكبير أستاذي الكريم الشيخ محمد أحمد المصباحي دامت فيوضه العلية، و رأيتها أحصروا أسره، و أقرب فهماً للتعلمين بالنسبة إلى ما عندي من شروح الضابطة وغيرها - فوضعها تمامها - محمد عاقل المصباحي -

أوحمله على الأكبر، وإما من عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف، مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر.

(٥) أو حمله على الأكبر: معطوف على، ملاقاته - أي يكون الأوسط محمولا على الأكبر إيجابا كلاً أو بعضاً - وأراد بالحمل الحمل الإيجابي لأن السلب في الحقيقة سلب الحمل -
(٦) مع الاختلاف في الكيف: واضح - وهو تخالف الصغرى والكبرى إيجابا و سلبا - كما في الشكل الثاني، و ستة ضروب (أي ما بعد الأولين) من الشكل الرابع -

(٧) مع منافاة نسبة وصف الأوسط: أراد بها الاختلاف في الجهة كما في الشكل الثاني -
التطبيق: شرط الإنتاج في الشكل الأول إيجاب الصغرى و فعليتها مع كلية الكبرى، وفي الثالث إيجاب الصغرى و فعليتها مع كلية إحدى المقدمتين، و في الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية الكبرى، و في الرابع إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى - (كما في الضرب الأول والثاني) أو اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما (كما في الضروب الباقية) -

فقوله "عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر" يشير إلى شروط الشكل الأول، فإن الأوسط في كبراه موضوع وعموم موضوعيته يكون بكلية الكبرى كما سبق معناه - وقوله "مع ملاقاته للأصغر بالفعل" يصدق حين إيجاب الصغرى، فإن الصغرى إذا كانت موجبة يتحقق لقاء الأوسط مع الأصغر بأن يكون الأوسط محمولا على الأصغر إيجابا وبالفعل -

وهذا يشير إلى شروط الشكل الثالث أيضاً - فإن الأوسط موضوع في مقدمتيه - أي الصغرى والكبرى - و عموم موضوعية الأوسط يتحقق بأن تكون الصغرى والكبرى أو إحداهما كلية - و يشترط فيه أيضاً إيجاب الصغرى و فعليتها فقوله "مع ملاقاته للأصغر بالفعل" يصدق حين تحقق الإيجاب والفعلية في الصغرى - بأن يكون الأصغر محمولا على الأوسط إيجابا وبالفعل - ولذا اختار لفظ الملاقة دون "الحمل على الأصغر" ليشمل صورتين: حمل الأوسط على الأصغر كما في الشكل الأول، وحمل الأصغر على الأوسط كما في الشكل الثالث والرابع -

وهذا يشير إلى بعض ضروب الشكل الرابع أيضاً - فإن الأوسط موضوع في صغراه، والصغرى كلية في الضرب الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسابع، والثامن - سالبة في الضرب الثالث والثامن، موجبة في باقي المذكورة - أي الأول، والثاني، والرابع، والسابع - ففي هذه ملاقة الأوسط للأصغر بالفعل متحققة لأن الأصغر في الضروب الموجبة محمول على الأوسط إيجابا و في الضريبتين السالبتين (أي الثالث و الثامن) يصدق الشق الثاني من التردد، و هو حمله على الأكبر إيجابا، فإن كبراهما موجبة فالأوسط فيهما محمول على الأكبر إيجابا وهذا متحقق في الضريبتين الأولين أيضاً، فإن الأوسط فيهما أيضاً محمول على الأكبر إيجابا - فدخل الضربان الأولان في كلا الشقين من التردد - أي ملاقة الأوسط للأصغر بالفعل، و حمل الأوسط على الأكبر إيجابا -

والحاصل - أن قوله "عموم موضوعية الأوسط" أشار إلى جميع ضروب الشكل الأول والثالث وإلى ستة ضروب من الشكل الرابع، الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسابع، والثامن و بقي منه الضرب الخامس والسادس وضروب الشكل الثاني كلها -

فالشق الثاني من التردد، اعني قوله "عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف" يشير إلى ما بقي - فإن الشكل الثاني، الأوسط فيه محمول والأكبر فيه موضوع - و عموم موضوعية الأكبر يتحقق

إذا كانت الكبرى كلية، كما ذكرنا سابقاً - فهذا إشارة إلى كلية الكبرى في الشكل الثاني، وفي الضرب الثالث، والرابع، والخامس، والسادس من الشكل الرابع - و قوله **"مع الاختلاف في الكيف"** يشير إلى اختلاف المقدمتين في الشكل الثاني، وفي الضروب المذكورة من الشكل الرابع - ودخل الضرب الثالث والرابع تحت كلا الشقين من التردد - أعني عموم موضوعية الأوسط - الخ - و عموم موضوعية الأكبر - الخ - فتتمت الإشارة هنا إلى جميع شرائط الأشكال الأربعة كماً وكيفاً، وإلى شرائط الأول والثالث جهة، وبقي شرط الشكل الثاني جهة - و شرطه جهة مايلي :

(١) أن تكون الصغرى من الدائمات (٢) أو تكون الكبرى مما ينعكس سالبتهما - وهي الدائمات، والعامتان، والخاصتان - (٣) و أن تكون الممكنة الصغرى مع الكبرى الضرورية أو المشروطتين العامة والخاصة - أو تكون الممكنة الكبرى مع الضرورية الصغرى، لا غير -

وإذا نظرت في هذه الشروط وجدت أن المقدمتين يتحقق بينهما تنافي النسبتين - لأنك تعلم أن المقدمتين في الشكل الثاني مختلفتان إيجاباً و سلباً - والأوسط محمولٌ فيهما - فإن كان الحكم في الصغرى بالدوام إيجاباً مثلاً وفي الكبرى سلباً بإحدى الجهات (سوى الإمكان) تحققت المنافاة، فإن الفعلية أعم تلك الجهات، و بين دوام الإيجاب و فعلية السلب منافاة - وإذا كانت فعلية السلب منافية لدوام الإيجاب - فما هو أخص منها كان منافياً له بالطريق الأولى -

ويتضح لك هذا إذا اتحد الطرفان في مثل هاتين القضيتين، مثل أن تقول: الشمس متحركة بالدوام والشمس ليست بمتحركة بالفعل - أو تقول: زيد جواد بالفعل، و زيد ليس بجواد بالدوام - فالمنافاة واضحة هنا - وكذا إذا كانت الكبرى من القضايا الستة (الدائمات، والعامتين، والخاصتين) والصغرى من إحدى القضايا سوى الممكنة كان بين نسبتيهما منافاة - لأن الحكم في الكبرى يكون مثلاً بدوام الإيجاب مطلقاً أو ما دام الوصف، وفي الصغرى بفعلية السلب مثلاً، وبينهما منافاة ظاهرة -

وكذا إذا كانت الممكنة مع الضرورية أو المشروطتين - فإن الحكم في الممكنة بإمكان نسبة الأوسط إلى ذات الأصغر إيجاباً، والحكم في الضرورية والمشروطتين بسلب نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر بالضرورة المطلقة أو المشروطة بدوام الوصف وبينهما منافاة ظاهرة -

وتحقق ذلك بمثال - مثل أن تقول : كل إنسان حيوان بالإمكان، ولا شيء من الإنسان بحيوان بالضرورة مطلقاً أو مادام الوصف - أو تقول : كل حجر جسم بالضرورة، ولا شيء من الحجر بجسم بالإمكان - معنى الإمكان في القضية الأولى أن سلب الحيوانية من الإنسان ليس بضروري - ومعنى القضية الثانية أن سلب الحيوانية من الإنسان ضروري - فالمنافاة واضحة - والحكم في الثالثة بضرورة الجسمية للحجر، وفي الرابعة بأن إيجاب الجسمية للحجر ليس بضروري - ولا تخفى المنافاة هنا أيضاً -

فثبت أن شروط الجهة في الشكل الثاني إذا تحققت، تحققت المنافاة بين نسبة الأوسط إلى ذات الأصغر، و بين نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر - وإلى هذا أشار بقوله : **"مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر"** والتعبير بـ **"وصف الأوسط"** لأن الأوسط محمول في كلتا المقدمتين، والمحمول يؤخذ باعتبار الوصف، والتعبير بـ **"وصف الأكبر"** لأن الأكبر محمول في النتيجة، وإن كان موضوعاً في كبرى هذا الشكل - وقال **"ذات الأصغر"** لأن الأصغر موضوع في الحال وفي المال أي النتيجة أيضاً - والموضوع يؤخذ باعتبار الذات - كما تقرر في موضعه -

﴿وبطريق أخصر﴾

معنى "عموم موضوعية الأوسط" كلية مقدمة فيها الأوسط موضوع، والأوسط موضوع في كبرى الشكل الأول، (و هي كلية حتماً) و موضوع في مقدمتي الشكل الثالث (وإحداهما كلية لزوماً) و موضوع في صغرى الشكل الرابع، والصغرى كلية في الضرب الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسابع، والثامن منه - "ومعنى ملاقاته للأصغر بالفعل" حمل الأوسط على الأصغر إيجاباً وبالفعل كما في صغرى الشكل الأول، أو حمل الأصغر على الأوسط إيجاباً وبالفعل كما في صغرى الشكل الثالث، والضرب الأول، والثاني، والرابع، والسابع من الشكل الرابع -

ومعنى "أو حمليه على الأكبر" أن يكون الأوسط محمولاً على الأكبر إيجاباً كما في الضرب الأول والثاني، والثالث، والثامن من الشكل الرابع -

فهذا الشق الأول من التردد (أي عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمليه على الأكبر) تمت الإشارة إلى كلية الكبرى، وإيجاب الصغرى وفعليتها في الشكل الأول، وإلى كلية إحدى المقدمتين، وإيجاب الصغرى وفعليتها في الشكل الثالث، وإلى الضروب المذكورة من الشكل الرابع - ومعنى قوله "عموم موضوعية الأكبر" كلية مقدمة فيها الأكبر موضوع، والأكبر موضوع في الشكل الثاني (و كبراه كلية حتماً) و موضوع في الشكل الرابع -

ومعنى قوله "مع الاختلاف في الكيف" اختلاف الصغرى والكبرى إيجاباً وسلباً - وهذا مشروط في الشكل الثاني، وفي الشكل الرابع فيما سوى الضربين الأولين - والكبرى كلية في الضرب الثالث، والرابع، والخامس، والسادس منه -

فهذا الشق الثاني من التردد تمت الإشارة إلى شرائط الشكل الثاني كماً وكيفاً، وإلى الضروب المذكورة من الشكل الرابع و بقيت الإشارة إلى شروط الشكل الثاني جهة، فزاد قوله "مع منافاة" الخ و حينما تتحقق شروط الشكل الثاني جهة تتحقق المنافاة المذكورة أيضاً - فتمت الإشارة إلى جميع شرائط الأشكال الأربعة التي ذكرها المصنف فيما سبق من كتابه مفصلاً -

وانظر جداول الأشكال الأربعة لمزيد الفهم واليسر والله الموفق -

جداول الأشكال الأربعة

إن كان الأوسط محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول - وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني - وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث - وإن كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الرابع

شرائط الإنتاج في الأشكال الأربعة

في الأول: إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى -
في الثاني: اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية الكبرى -
في الثالث: إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية إحداهما -
في الرابع: إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى -
أو اختلاف المقدمتين مع كلية إحداهما -

شكل	صغرى		كبرى	
	موضوع	محمول	موضوع	محمول
أول	—	أوسط	أوسط	—
ثاني	—	أوسط	—	أوسط
ثالث	أوسط	—	أوسط	—
رابع	أوسط	—	—	أوسط

الشكل الثاني: يشترط فيه اختلاف المقدمتين في الكيف و كلية الكبرى، وبحسب الضابطة يوجد-

نتيجة	صغرى		كبرى		نتيجة
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	
	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط
١	موجبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية
٢	سالبة كلية	سالبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية
٣	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٤	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية

هنا عموم موضوعية الأكبر - (أي كلية قضية موضوعها الأكبر أي كلية الكبرى فإن الأكبر فيها موضوع هنا) مع الاختلاف في الكيف وذلك ظاهر -

الشكل الثالث: يشترط فيه إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية إحدى المقدمتين، وبحسب الضابطة يوجد هنا عموم موضوعية الأوسط (أي كلية قضية موضوعها الأوسط والأوسط في هذا الشكل موضوع في الصغرى والكبرى معاً، فلا بد من كلية إحداهما، فإن الشروط في الضابطة على سبيل منع الخلط مع ملاقات الأوسط للأصغر بالفعل - فإن الأصغر هنا محمول على الأوسط إيجاباً وبالفعل - فحصل إيجاب الصغرى أيضاً - وتم الشرطان -

نتيجة	صغرى		كبرى		نتيجة
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	
	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط
١	موجبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٢	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٣	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٥	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٦	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية



الضروث المحتملة: ثم المنتجة والمفيدة في كل شكل بالظر إلى شرائط الإنتاج: (✓) علامة الإنتاج - (X) علامة العقم -

نتيجة	صغرى		كبرى		نتيجة
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	
	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط
١	موجبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٢	سالبة كلية	سالبة كلية	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٣	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٥	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٦	سالبة كلية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٧	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٨	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٩	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٠	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١١	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٢	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٣	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٤	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٥	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٧	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٨	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
١٩	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٢٠	سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية

الشكل الأول: يشترط فيه إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى وبحسب الضابطة يوجد هنا عموم موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها الأوسط أي كلية الكبرى فإن الأوسط فيها موضوع - مع ملاقات الأوسط للأصغر بالفعل فإن الأوسط هنا محمول على الأصغر إيجاباً وبالفعل فحصل إيجاب الصغرى أيضاً و تم الشرطان -

نتيجة	صغرى		كبرى		نتيجة
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	
	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط	اوسط
١	موجبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٢	سالبة كلية	سالبة كلية	موجبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٣	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
٤	موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية	سالبة جزئية

الشكل الرابع: يشترط لإنتاجه أحد الأمرين:

(١) إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى -

(٢) اختلاف المقدمتين مع كلية إحداهما -

نتيجة	صغرى		كبرى		نتيجة
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	
١	اوسط	اصغر	اوسط	اوسط	اوسط
١	موجب كلي		موجب كلي		موجب جزئي
٢	موجب كلي		موجب جزئي		موجب جزئي
٣	سالب كلي		موجب كلي		سالب كلي
٤	موجب كلي		سالب كلي		سالب جزئي
٥	موجب جزئي		سالب كلي		سالب جزئي
٦	سالب جزئي		موجب كلي		سالب جزئي
٧	موجب كلي		سالب جزئي		سالب جزئي
٨	سالب كلي		موجب جزئي		سالب جزئي

بالنظر إلى الأمر الأول ينتج ضربان فقط، وهما الأولان - و بالنظر إلى الأمر الثاني تنتج ستة ضروب - وهي ما بعد الأولين - و بالنظر إلى ما في الضابطة قد يوجد هنا "عموم موضوعية الأوسط" (أي كلية مقدمة فيها الأوسط موضوع، و هي الصغرى في هذا الشكل) مع ملاقاته للأصغر بالفعل (أي حمل الأصغر على الأوسط إيجاباً) أو حمل الأوسط على الأكبر إيجاباً -

وقد يوجد عموم موضوعية الأكبر أي كلية الكبرى مع الاختلاف في الكيف في بعض الضروب يجمع الأمران - و في البعض يوجد أمر واحد فقط - والبسط كما يلي :

(١) **الضرب الأول والثاني** - فهما عموم موضوعية الأوسط أي كلية الصغرى مع ملاقاته الأوسط للأصغر (بحمل الأصغر على الأوسط إيجاباً) و مع حمل الأوسط على الأكبر إيجاباً -

(٢) **الضرب الرابع والسابع** - فهما عموم موضوعية الأوسط أي كلية الصغرى مع ملاقاته الأوسط للأصغر بحمل الأصغر على الأوسط إيجاباً - وليس فهما حمل الأوسط على الأكبر إيجاباً، لأن كبراهما سالبة -

(٣) **الضرب الثالث والثامن** - فهما كلية الصغرى مع حمل الأوسط على الأكبر إيجاباً وليس فهما ملاقاته الأوسط للأصغر أي حمل الأصغر على الأوسط إيجاباً - لأن صغرها سالبة -

(٤) **الضرب الثالث، والرابع، والخامس، والسادس** - يوجد فيها عموم موضوعية الأكبر أي كلية الكبرى مع اختلاف المقدمتين في الكيف - فاجتمع في الضرب الثالث والرابع كلا الأمرين أي عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حمله على الأكبر (في الثالث عموم موضوعية الأوسط أي كلية الصغرى مع حمل الأوسط على الأكبر، وفي الرابع كلية الصغرى مع ملاقاته الأوسط للأصغر بحمل الأصغر على الأوسط إيجاباً) و عموم موضوعية الأكبر (أي كلية الكبرى) مع الاختلاف في الكيف -

وفي الخامس والسادس يوجد الأمر الثاني فقط أي كلية الكبرى مع الاختلاف في الكيف وفي الضربين الأولين، والسابع والثامن يوجد الأمر الأول فقط أي كلية الصغرى مع حمل الأصغر على الأوسط أو حمل الأوسط على الأكبر كما فضلنا سابقاً -

و اعلم أن المصنف ذكر من الشكل الرابع الضروب الثمانية منتجة، لكن الضروب الثلاثة الأخيرة إنتاجها مشروط بأن تكون السالبة المستعملة فيها من الخاصتين - وهذا عند المتأخرين - وبدون الشروط المذكور ليست الثلاثة الأخيرة منتجة عندهم أيضاً - لأن نتائجها قد تصدق إيجاباً، وقد تصدق سلباً. وهذا دليل عدم الإنتاج. أما المتقدمون فلم يذكروا إلا الضروب الخمسة الأولى - و شرط إنتاج هذا الشكل عندهم إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى - أو اختلاف المقدمتين كيفاً مع كليتهما - أو كون الصغرى موجبة، والأكبرى سالبة كلية.

محمد أحمد المصباحي

١٤٢٩/١٢/٩

فصل: الشرطي من الاقتراني إما أن يتركب من متصلتين، أو منفصلتين، أو حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو متصلة ومنفصلة. ويتعقد فيه الأشكال الأربعة. وفي تفصيلها طول.

فصل: الاستثنائي يُنتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي.

قوله الشرطي من الاقتراني: قد علمت مما سبق أن القياس الاقتراني ينقسم إلى قسمين:

- (١) حملي و(٢) شرطي. والحملي قد سبق بيانه بما له من الأشكال والآن شرع المصنف في الشرطي وهو ما يتركب من مقدمتين شرطيتين أو من مقدمتين إحداها شرطية وهو ينقسم إلى خمسة أقسام.
- (١) ما يتركب من شرطيتين متصلتين كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، يُنتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة.
- (٢) ما يتركب من شرطيتين منفصلتين كقولنا: كل عدد إما أن يكون زوجاً، أو فرداً، وكل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد، يُنتج كل عدد إما أن يكون فرداً، أو زوج الزوج أو زوج الفرد.
- (٣) ما يتركب من شرطية متصلة وحملية كقولنا: كلما كان المرء علوياً فهو هاشمي، وكل هاشمي قرشي. يُنتج كلما كان المرء علوياً فهو قرشي.
- (٤) ما يتركب من شرطية منفصلة وحملية كقولنا: كل عدد إما أن يكون زوجاً، أو فرداً، وكل زوج فهو منقسم إلى متساوين، يُنتج كل عدد إما فرداً وإما منقسم إلى متساوين.
- (٥) ما يتركب من شرطيتين إحداها متصلة والآخرى منفصلة كقولنا: كلما كان هذا الشيء متحيزاً فهو جسم، وكل جسم إما مركب أو بسيط، يُنتج كلما كان هذا الشيء متحيزاً فهو إما أن يكون مركباً أو بسيطاً.

قوله ويتعقد فيه الأشكال الأربعة: أي القياس الاقتراني الشرطي تنعقد فيه الأشكال الأربعة. كما تنعقد في القياس الاقتراني الحملي لأن المشترك بين المقدمتين، إما أن يكون تالياً في الصغرى ومقدماتاً في الكبرى فهو الشكل الأول، أو تالياً فيهما فهو الشكل الثاني، أو يكون مقدماتاً فيهما فهو الشكل الثالث، أو مقدماتاً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع. ويُشرط في إنتاج هذه الأشكال ما شرط في إنتاج أشكال القياس الحملية.

قوله وفي تفصيلها طول: لا يليق بهذا المختصر، لأنه شأن المطولات.

قوله الاستثنائي: لما فرغ المصنف من بيان القياس الاقتراني بقسميه شرع في القياس الاستثنائي. وقد علمت فيما سبق أن القياس الاستثنائي ما ذكرت فيه النتيجة، أو نقيضها بمادتها وهيئتها وهو ينقسم إلى قسمين (١) استثنائي اتصالي و(٢) استثنائي انفصالي.

الاتصالي - هو ما يتركب من الشرطية المتصلة - ووضع المقدم، أو من الشرطية المتصلة ورفع التالي. واعلم أن شرط إنتاجه أن تكون المتصلة لزومية موجبة كلية، والمُنتج من الاتصالي ضربان (١) وضع المقدم يُنتج وضع التالي كقولنا: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً. لكنه إنسان فهو حيوان (٢) رفع التالي، يُنتج رفع المقدم كقولنا: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان فهو ليس بإنسان. ولا يُنتج رفع المقدم رفع التالي، ولا وضع التالي وضع المقدم لجواز كون التالي أعم من المقدم. فلا يلزم من انتفاء المقدم انتفاء التالي، ولا من تحقق التالي تحققه، ففي المثال المذكور لو رفعنا المقدم وقلنا: لكنه ليس بإنسان، لا يلزم منه رفع الحيوان، ولو وضعنا التالي وقلنا: لكنه حيوان، لا يلزم منه وضع الإنسان فافهم.

ومن الحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفع كمانعة الخلو. وقد يختص باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. ومرجعه إلى استثنائي واقتراني.

قوله ومن الحقيقية: لما فرغ المصنف من بيان القياس الاستثنائي الاتصالي شرع في بيان الانفصالي - وهو ما يتركب من منفصلة حقيقية وحملية، أو من منفصلة مانعة الجمع وحملية، أو من منفصلة مانعة الخلو وحملية - اعلم أن إنتاج الاستثنائي الانفصالي يتحدد حسب نوع المنفصلة:

(١) للمنفصلة الحقيقية أربع نتائج:

- (١) وضع المقدم ينتج رفع التالي نحو: هذا العدد إيمان يكون زوجاً أو فرداً، لكنه زوج فليس بفرد.
- (٢) رفع المقدم ينتج وضع التالي نحو: هذا العدد إيمان يكون زوجاً أو فرداً، لكنه ليس بزوج فهو فرد.
- (٣) وضع التالي ينتج رفع المقدم نحو: هذا العدد إيمان يكون زوجاً أو فرداً، لكنه فرد فهو ليس بزوج.
- (٤) رفع التالي ينتج وضع المقدم نحو: إيمان يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، لكنه ليس بفرد فهو زوج.

(٢) وللمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان فقط:

- (١) وضع المقدم ينتج رفع التالي نحو: هذا الشيء إيمان يكون شجراً أو حجراً، لكنه شجر فليس بحجر.
- (٢) وضع التالي ينتج رفع المقدم نحو: هذا الشيء إيمان يكون شجراً أو حجراً، لكنه حجر فليس بشجر.

(٣) وللمنفصلة المانعة الخلو نتيجتان فقط:

- (١) رفع المقدم ينتج وضع التالي نحو: هذا الشيء إيمان يكون لاشجراً أو لاحجراً، لكنه ليس بلاشجر فهو لاحجر.

- (٢) رفع التالي ينتج وضع المقدم نحو: هذا الشيء إيمان يكون لاشجراً أو لاحجراً، لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر.

قوله ومن الحقيقية: حاصل المعنى أن المنفصلة الحقيقية ينتج فيها وضع كل واحد من الجزئين رفع الآخر. كمانعة الجمع فإن وضع كل واحد من جزئها ينتج فيها رفع الآخر.

قوله ورفع: بالرفع معطوف على قوله "وضع كل" أي المنفصلة الحقيقية كما ينتج وضع كل من جزئها رفع الآخر، كذلك ينتج رفع كل من جزئها وضع الآخر، كمانعة الخلو فإن رفع كل من جزئها ينتج وضع الآخر، كما عرفت فيما سبق.

والحاصل أن للاستثنائي الانفصالي ثماني نتائج، أربعة للمنفصلة الحقيقية إثنان باعتبار الوضع، وإثنان باعتبار الرفع. وللمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان باعتبار الوضع. وللمنفصلة المانعة الخلو نتيجتان باعتبار الرفع.

قوله وقد يختص: لما فرغ المصنف من تعريف القياس الاقتراني والاستثنائي، شرع في قياس الخلف المركب من الاقتراني والاستثنائي - فقال وقد يختص الخ أي القياس الذي يقصد به إثبات المطلوب بسبب إبطال نقيضه مخصوص باسم قياس الخلف طريقه أن يستدل على إثبات المطلوب بأنه صادق وإلا لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو ثابتاً كما مر غير مرة.

قوله ومرجعه: أي قياس الخلف ليس قياساً واحداً بل ينحل إلى قياسين، أحدهما اقتراني شرطي، والآخر استثنائي اتصالي ولذا قال "ومرجعه" أي محصل هذا القياس يرجع إلى قياسين استثنائي اتصالي، واقتراني -

فصل: الاستقراء تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي. والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه. والعمدة في طريقه الدوران

شرطي مثلاً: إذا صدق كل إنسان حيواناً بالفعل، وجب أن يصدق في عكسه بعض الحيوان إنسان بالفعل. هذا مطلوبنا ومُدّعانا. فإذا أردنا أن نستدل على إثباته بقياس الخلف نقول هكذا: لو لم يصدق مع الأصل هذا العكس لصدق مع الأصل نقيضه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان دائماً وكلما صدق هذا النقيض مع الأصل (بأن نقول على طريق الشكل الأول: كل إنسان حيواناً بالفعل، ولا شيء من الحيوان بإنسان دائماً. ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل) صدق لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل. فالحاصل أنه لو لم يصدق مع الأصل مطلوبنا لصدق المحال وهو لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل. لكن التالي باطل فالمقدم الذي هو نقيض المطلوب مثله. وإذا بطل صدق هذا النقيض مع الأصل ثبت صدق المطلوب معه.

والأخصر في تقرير قياس الخلف أن نقول: لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال، لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب، لكونه نقيض المقدم.

قوله الاستقراء: اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام لأن الاستدلال بثبوت شيء لشيء على ثبوته لأخر إما أن يكون من حال الكلي على حال الجزئيات، وإما من حال الجزئيات على حال كليها، وإما من حال أحد الجزئين المتدرجين تحت كلي على الجزئي الآخر، فالأول هو القياس وقد سبق بيانه، والثاني هو الاستقراء، والثالث هو التمثيل، وهما يفيدان الظن، ولذلك جعلنا من لواحق القياس - والمصنف شرع في بيانهما فقال **الاستقراء** هو تصفح الجزئيات لإثبات حكم كلي - يعني هو تتبع أكثر الجزئيات ليحكم بحكمها على كلي يشملها، كما إذا تصفحنا جزئيات الحيوان من الإنسان والفرس والغنم فوجدنا أنها تحرك فكها الأسفل عند المضغ فحكمنا بأن كل حيوان يحرك فكها الأسفل عند المضغ. وهو لا يفيد اليقين لحوار أن يوجد جزئي لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ - كما نسمع في التماسح، والتصفح النظر على سبيل المبالغة، والتمثيل هو بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الأول بمعنى أنه تشبيه جزئي لجزئي في معنى مشترك بينهما، ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به الممثل بذلك المعنى. والجزئي الأول يسمى فرعاً، والثاني أصلاً. **بيان ذلك** أن حكم الحرمة وعلة حرمة الإسكار - والنبيذ مشارك للحرمة في علة الحكم وهي الإسكار فيثبت الحكم فيه وهو الحرمة. واعلم أنه لا بد للتمثيل من ثلاث مقدمات الأولى أن الحكم ثابت في الأصل أعني المشبه به، الثانية أن علة الحكم في الأصل الوصف الكذائي، الثالثة أن الوصف موجود في الفرع أعني المشبه - فإنه إذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاثة يتقل ذهنك إلى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً وهو المطلوب من التمثيل - ثم إن المقدمة الأولى، والثالثة ظاهران في كل تمثيل، وإنما الإشكال في الثانية ولذا بين لها المصنف طريقين حيث قال **"والعمدة في طريقه الخ"**

قوله والعمدة في طريقه: أي المعتمد عليه في طريق التمثيل وكونه سبباً لثبوت الحكم في الجزئي الأول هو الدوران والترديد وقد يعبر عن الدوران بالطرد والعكس - وهو تبعية الحكم للعلة وجوداً وعدماً بمعنى أن -

والتريديد.

فصل: القياس إما برهاني يتألف من اليقينيّات، وأصولها الأوليات، والمشاهدات، والتجربيات، والحدسيات، والمتواترات، والفطريات.

- الحكم يثبت عند ثبوت تلك العلة، ويتنفي عند انتفائها، وبهذا المعنى يُسمى الحكم دائراً وذلك الشيء مداراً فالإسكار مثلاً علة للحرمة فمتى وجد وجدت ومتى فقد فقدت.

قوله والتريديد: هو إيراد أوصاف الأصل وإبطال علية بعضها لتحصير العلية في الباقي مثلاً: يقال إن علة الحرمة في الخمر إما الإسكار وإما السيلان، والثاني باطل لأن الماء سيال وليس بحرام فتعين الأول.

قوله القياس: ولما فرغ المصنف من صور الأقيسة، شرع في مواضعها التي تتركب منها، فقال القياس واعلم أن القياس ينقسم باعتبار الصورة إلى الأقسام السابقة وينقسم باعتبار مادته إلى خمسة أقسام وهي الصناعات الخمس أعني (١) البرهان و(٢) الجدل و(٣) الخطابة و(٤) الشغرو (٥) السفسة.

القياس البرهاني ما يتألف من اليقينيّات، بديهية كانت أو نظرية منتهية إليها مثلاً خالق العالم موجود خارج عن الممكنات - وكل موجود خارج عن الممكنات واجب الوجود - فخالق العالم واجب الوجود. **اليقين** هو التصديق الجازم المطابق الواقع الثابت بمعنى اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا أن يكون كذا اعتقاداً مطابقاً لنفس الأمر غير ممكن الزوال - وأصول اليقينيّات ستة -

(١) **الأوليات** وهي القضايا التي يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين من دون واسطة كقولنا: الكل أعظم من الجزء - فإن هذا الحكم يحصل بمجرد تصور الكل والجزء، ولا يتوقف على واسطة -

(٢) **المشاهدات** أي المحسوسات وهي قسمان: (١) محسوسات بالحس الظاهر وهي ما يشعر بها بالحواس الخمس الظاهرة: كالشعور بأن الشمس حارة، والنار مُحْرِقَة - و(٢) محسوسات بالحس الباطن وتسمى بالوجدانيات: كالشعور بأن لنا شروراً وعطشاً وجوعاً وغيرها -

(٣) **التجربيات** وهي القضايا التي يحتاج العقل في الجزم بها إلى تكرار مشاهدة الأثر بدون التخلف كقولنا: السقمونيا مسهلة للصفراء، والخمر مُسكرة -

(٤) **الحدسيات** وهي القضايا التي يحتاج العقل فيها إلى تصور الطرفين بدون حاجة إلى ترتيب المقدمات واستخلاص النتائج، كقولنا: نور القمر مُستفاد من نور الشمس - فهذا الحكم منشأه مشاهدة اختلاف أحوال القمر في الإضاءة على حسب اختلاف أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً - والحدس سرعة انتقال الذهن من المبادي إلى المطالب -

(٥) **المتواترات** هي التي يحكم فيها العقل بواسطة النقل عن جمع كثير لا يحوز العقل توافقهم وتواطئهم على الكذب نحو: سيّدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يده -

(٦) **الفطريات** وهي التي تفتقر إلى واسطة غير غالبية عن الذهن أصلاً، ويقال لهذه: قضايا قياساتها

معها نحو: الأربعة زوج. هذا الحكم يحتاج إلى معرفة الأربعة ومعرفة الزوج بأنه الذي ينقسم بمتساويين، والأربعة منقسمة بمتساويين، فهذه المعرفة واسطة، لكنها لا تغيب عن ذهن من أدركهما - وفي بعض نسخ التهذيب هنا: **النظريات** وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات بطريق الكسب والنظر كحكم العقل بحدوث العالم المكتسب من قولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث -

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَوْسَطُ مَعَ عِلَّتِهِ لِلنِّسْبَةِ فِي الذَّهْنِ عِلَّةً لَهَا فِي الْوَاقِعِ فَلْيَمَيِّزْ، وَإِلَّا فَلْيَمَيِّزْ، وَإِمَّا جَدَلِي يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ، وَالْمُسْلِمَاتِ، وَإِمَّا خُطَابِي يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ، وَالْمُظَنُونَاتِ، وَإِمَّا شَعْرِي يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ، وَإِمَّا سَفْسَطِي يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ، وَالْمَشْبَهَاتِ.

- ثُمَّ الْقِيَاسُ الْبِرْهَانِي عَلَى قِسْمَيْنِ (١) لِيَمَيِّزْ وَ(٢) لِيَمَيِّزْ - لِأَنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلنِّسْبَةِ الْأَكْبَرِ إِلَى الْأَصْغَرِ فِي الذَّهْنِ فَإِنْ كَانَ مَعَ كَوْنِهِ عِلَّةً لِلنِّسْبَةِ فِي الذَّهْنِ عِلَّةً لَهَا فِي الْوَاقِعِ - فَالْقِيَاسُ لِيَمَيِّزْ لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَا هُوَ لِمُ الْحُكْمِ وَعِلَّتُهُ فِي الْوَاقِعِ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ - وَكُلُّ مُتَعَفِّنِ الْأَخْلَاطِ مَحْمُومٌ، فَزَيْدٌ مَحْمُومٌ - فَإِنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ وَهُوَ "مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ" كَمَا أَنَّهُ عِلَّةٌ لِثَبُوتِ نِسْبَةِ الْمَحْمُومِ إِلَى زَيْدٍ كَذَلِكَ عِلَّةٌ لِثَبُوتِ تِلْكَ النِّسْبَةِ فِي الْوَاقِعِ أَيْضاً وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ عِلَّةً لِلنِّسْبَةِ فِي الذَّهْنِ فَقَطْ - فَهُوَ بُرْهَانٌ إِنِّي لِأَنَّهُ لَا يُقْبَدُ إِلَّا إِيَّانَةَ الْحُكْمِ، وَتَحَقُّقَهُ فِي الذَّهْنِ فَقَطْ دُونَ عِلَّتِهِ فِي الْوَاقِعِ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ مَحْمُومٌ، وَكُلُّ مَحْمُومٍ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ، فَزَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ، فَإِنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ وَهُوَ مَحْمُومٌ عِلَّةٌ لِثَبُوتِ تَعَفُّنِ الْأَخْلَاطِ فِي الذَّهْنِ وَلَيْسَ عِلَّةً لَهُ فِي الْخَارِجِ بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ - فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَسْتِدْلَالَ بِالْعِلَّةِ الْخَارِجِيَّةِ عَلَى الْمَعْلُولِ يُقَالُ لَهُ الْبِرْهَانُ الْيَمَيِّزُ وَالْأَسْتِدْلَالَ بِالْمَعْلُولِ عَلَى الْعِلَّةِ يُقَالُ لَهُ الْبِرْهَانُ الْإِنِّي -

وَالْقِيَاسُ الْجَدَلِي هُوَ الَّذِي يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ، وَالْمُسْلِمَاتِ -

وَالْمَشْهُورَاتُ هِيَ الْقَضَايَا الَّتِي تَشْتَهَرُ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ كَقَوْلِنَا: الْعَدْلُ حَسَنٌ وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ -

وَالْمُسْلِمَاتُ هِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَقْبَلُهَا الْخَصْمُ لِقَصْدِ الْإِقْحَامِ كَتَسْلِيمِ الْفُقَهَاءِ مَسَائِلَ أَصُولِ الْفَقْهِ -

وَالْغَرَضُ مِنْهُ إِقْنَاعُ الْقَاصِرِ عَنْ دَرْكِ الْبِرْهَانِ -

وَالْقِيَاسُ الْخُطَابِي هُوَ مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولَاتِ وَالْمُظَنُونَاتِ -

وَالْمَقْبُولَاتُ هِيَ الْقَضَايَا الْمَاخُوذَةُ مِمَّنْ يُعْتَقَدُ فِيهِ كَعَالِمٍ، أَوْ وَلِيٍّ -

وَالْمُظَنُونَاتُ هِيَ الْقَضَايَا الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا الْعَقْلُ حُكْماً رَاجِحاً غَيْرَ جَازِمٍ كَقَوْلِنَا: كُلُّ حَاطِطٍ يَشْتَرِكُ مِنْهُ

التُّرَابُ فَهُوَ يَنْهَدِمُ، وَزَيْدٌ يَطُوفُ بِاللَّيْلِ فَهُوَ سَارِقٌ - وَالْغَرَضُ مِنْهُ تَرْغِيبُ النَّاسِ فِيمَا يَنْفَعُهُمْ مِنْ تَهْذِيبِ

الْأَخْلَاقِ، وَأَمْرُ الدِّينِ، وَالدُّنْيَا كَمَا يَفْعَلُهُ الْوُعَاظُ وَالْخُطَبَاءُ -

الْقِيَاسُ الشَّعْرِي هُوَ مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلَاتِ -

وَالْمُخَيَّلَاتُ هِيَ الْقَضَايَا الَّتِي لَا تُدْعَى بِهَا النَّفْسُ وَلَكِنْ تَنْبَسِطُ مِنْهَا أَوْ تَنْقَبِضُ -

وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ التَّرْغِيبُ، وَالتَّرْهِيْبُ مِثْلًا: إِذَا قِيلَ عَلَيْهِ نَرَجِسُ وَخُدُّهُ وَرَدَّ فَالْنَفْسُ تَنْبَسِطُ

عِنْدَ ذَلِكَ وَإِذَا قِيلَ الْعَسَلُ مُرَّةً مُقَيَّنَةً انْقَبَضَتْ النَّفْسُ وَنَفَرَتْ عَنْ أَكْلِهِ -

وَالْقِيَاسُ السَّفْسَطِي مَا يَتَأَلَّفُ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ، وَالْمَشْبَهَاتِ -

الْوَهْمِيَّاتُ هِيَ الْقَضَايَا الْكَاذِبَةُ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا الْوَهْمُ فِي غَيْرِ الْمَحْسُوسَاتِ نَحْوُ: هَذَا مَيِّتٌ، وَكُلُّ

مَيِّتٌ جَمَادٌ، فَهَذَا جَمَادٌ -

الْمَشْبَهَاتُ هِيَ الْقَضَايَا الْكَاذِبَةُ الشَّبِيهَةُ بِالصَّادِقَةِ إِمَّا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ كَقَوْلِنَا لَصُورَةِ الْفَرَسِ -

خاتمة: أجزاء العلوم ثلاثة (١) الموضوعات وهي التي يُبحث في العلم عن أعراضها الذاتية (٢) والمباني وهي حدود الموضوعات، وأجزائها، وأعراضها. ومقدمات بينة أو مأخوذة يَتَنَبَّه عليها قياسات العلم. (٣) المسائل وهي قضايا تُطلب في العلم - وموضوعاتها إما موضوع العلم بعينه، أو نوع منه، أو عرض ذاتي له، أو مركب - ومحمولاتها أمور خارجة عنها، لاجتماعها لذواتها.....

= المنقوشة على الجدار: "إنها فرس، وكل فرس صاهل" - يُنتج أن تلك الصورة صاهلة - وإما من حيث المعنى كقولنا: كل إنسان وفرس، فهو إنسان، وكل إنسان وفرس فهو فرس - يُنتج أن بعض الإنسان فرس والغلط فيه أن موضوع المقدمات ليس بموجود إذ ليس شيء يصدق عليه أنه إنسان وفرس -

قوله خاتمة: لما تم الكلام على هذا الفن عقد خاتمة تَعْمُه وبقية العلوم فقال خاتمة -

قوله فصل في أجزاء العلوم: وهي ثلاثة (١) الموضوعات و(٢) المباني و(٣) المسائل -

(١) **الموضوعات** هي التي يُبحث في العلوم عن أعراضها الذاتية كالصورة والتصديق لهذا العلم - والكلمة، والكلام لعلم النحو - وأفعال المكلفين لعلم الفقه، فإنه يُبحث في هذه العلوم عن أعراض هذه الموضوعات الذاتية - على ما عرفت في صدر الكتاب -

(٢) **المباني** وهي إما تصورات، أو تصديقات -

قوله وأجزائها: أي حدود الموضوعات أي تعريفها كتعريف الكلمة مثلا: بأنها لفظ وُضِعَ لمعنى مفرد - والمعنى المفرد -

قوله وأعراضها: أي حدود أعراض الموضوعات كتعريف ما يعرض للكلمة من الإعراب والبناء وغيرهما **والمباني التصديقية** هي إما مقدمات بينة واضحة وتسمى علوما متعارفة وقضايا متعارفة، أو مقدمات مأخوذة من الدلائل أي نظرية وتسمى **أصولاً موضوعية** إن أذعن بها المتعلم بحسن ظنه بالمعلم ومصادرة إن أخذها مع استنكار - ويتنبه على المقدمات البينة والمأخوذة قياسات العلم -

(٣) **المسائل** وهي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو وغيرهما من العلوم واعلم أن لهذه المسائل موضوعات ومحمولات -

وموضوعاتها إما موضوع العلم كقولنا في النحو مثلا: كل كلام إما أن يذكر فيه المسند، أو، لا **فالكلام** موضوع علم النحو -

أو موضوعاتها نوع من موضوع العلم كقولنا: كل اسم إما معرب، أو مبني، فالاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع الفن -

أو موضوعاتها عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا: البناء إما بسبب المشابهة لمبني الأصل، أو بسبب عدم التركيب، فالموضوع الذي هو البناء عرض ذاتي للكلمة التي هي موضوع الفن -

وقد يُقال المَبَادِي لما يُبدأ به قبل المقصود والمَقْدِمَات لما يتوقف عليه الشروع بوجه البصيرة، وفرط الرغبة كتعريف العلم، وبيان غايته، وموضوعه.

وكان القدماء يذكرون في صدر الكتاب ما يُسمونه الرؤوس الثمانية: الأول الغرض لئلا يكون طلبه عبثاً. الثاني المنفعة أي ما يتشوق الكل طبعاً لينبسط في الطلب ويتحمل المشقة. الثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون عنده إجمال ما يفصله. والرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم. والخامس أنه من أي علم هو ليطلب فيه ما يليق به.

- أو موضوعاتها مركبة/ بأن يكون موضوع المسائل مركباً من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا: كل كلمة معربة، إما منصرفة، أو غير منصرفة. فالكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسألة مع الإعراب الذي هو عرض ذاتي لها. أو مركباً من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا: كل اسم معرب إما معرب بالحروف، أو بالحركات فإن الاسم نوع من موضوع العلم وقد أخذ في هذه المسألة مع كونه معرباً. والإعراب عرض ذاتي له.

ومحمولات المسائل أمور خارجة عن موضوعاتها إذ لو كانت أجزاء الموضوعات لم يحتاج في ثبوتها لها إلى البرهان، لا متناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان. لاحقة أي عارضة لها لذواتها، أي أولاً وبالذات. والعارض شيء ما يكون محمولاً عليه خارجاً عنه. وبيان الأعراض الذاتية قد سبق في مبحث الموضوع.

قوله وقد يقال المبادي: أشار إلى اصطلاح آخر في المبادي سوى ما تقدم فقال "وقد يقال" أي تطلق المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في المقصود. وتطلق المقدمات على ما يتوقف عليه الشروع بوجه البصيرة كتعريف العلم وبيان الحاجة، أي بيان منفعته والغرض منه. وقد عرفت كل ذلك في صدر الكتاب فاحفظه.

قوله وكان القدماء: هذا شروع في الرؤوس الثمانية.

الأول الغرض من تدوين العلم لئلا يكون طلبه عبثاً، كما تقدم.

الثاني المنفعة ما يتشوقه الكل، وهي الفائدة المعتد بها لينشط في الطلب ويتحمل المشقة في

تحصيله ولا يعرض له فتور في طلبه.

الثالث التسمية أي تسميته ووجه تسميته بذلك ليكون عند الطالب إجمال المسائل والمقاصد اللتين يفصلهما العلم. كما يقال إنما سمي المنطق منطقاً لأن المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم، والباطني وهو إدراك الكليات وهذا العلم يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد. فاشتق له اسم من النطق وهو المنطق.

الرابع المؤلف أي معرفة حاله إجمالاً ليسكن قلب المتعلم في قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين، فقد جرت العادة أن النفس في مطالعة كتاب معلوم اسم مؤلفه أشوق منها في مطالعة كتاب مجهول اسم مؤلفه.

الخامس أن العلم المطلوب من أي علم هو أي: من أي جنس من أجناس العلوم العقلية أو النقلية الفرعية، أو الأصلية ليطلب فيه ما يليق به.

والسادس أنه في أي مرتبة هو ليقدم على ما يجب، ويؤخر عما يجب. والسابع القسمة والتبويب ليطلب في كل باب ما يليق به والثامن الأنحاء التعليمية وهي التقسيم أعني التكثير من فوق والتحليل عكسه والتحديد أي فعل الحد والبرهان أي الطريق إلى الوقوف على الحق والعمل به. وهذا بالمقاصد أشبه.

السادس أنه في أي مرتبة هو بين العلوم ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب كما يقال: إن مرتبة المنطق أن يشتغل به بعد تهذيب الأخلاق وتقويم الفكر.

السابع التقسيم والتبويب أي قسمة العلم والكتاب بحسب أبوابهما ليطلب في كل باب ما يليق به كما يقال: إن هذا الكتاب مرتب على قسمين، القسم الأول في المنطق وهو مرتب على مقدمة، ومقصدين، وخاتمة المقدمة في بيان الماهية والغاية والموضوع والمقصد الأول في مباحث التصورات، والمقصد الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في أجزاء العلوم.

الثامن الأنحاء التعليمية أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم.

وهي التقسيم: أي أنحاء التقسيم أي التكثير من فوق إلى أسفل، أي من أعم إلى ما هو أخص كتقسيم الجنس إلى الأنواع والنوع إلى الأصناف. وهكذا.

والتحليل عكسه: أي التكثير من تحت أي من أخص إلى ما هو أعم كتحليل زيد إلى الإنسان والحيوان. والإنسان إلى الحيوان والجسم.

والتحديد: أي فعل الحد يعني أن المراد بالتحديد بيان أخذ الحدود.

والبرهان: أي الطريق إلى الوقوف على الحق أي اليقين إن كان المطلوب علماً نظرياً أو العمل به إن كان علماً عملياً.

وهذا بالمقاصد أشبه: أي الأمر الثامن وهو الأنحاء التعليمية أشبه بمقاصد الفن. ويمكن أن يقال إن هذا إشارة إلى العمل. وكونه أشبه بالمقصود ظاهر لأن المقصود من العلم العمل. جعلنا الله من الراسخين في الأمن، ورزقنا بفضله وميته سعادة في الدارين وحب حبيبه سيد الكونين، إذ حبه مدار الفوز والفلاح في الدنيا والآخرة عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلوة والتسليم.

الأسئلة

- ١) عرف الاستقراء، والتمثيل مع بيان المقدمات التي لا بد منها للتمثيل.
- ٢) عرف أصول البقنيات مع التمثيل.
- ٣) عرف الصناعات الخمس.
- ٤) بين الرؤوس الثمانية طبق الكتاب.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صاحب تهذيب المنطق والكلام

هو العلامة المحقق الكبير الشيخ مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي الشهير بالتفتازاني رحمه الله تعالى - من فقهاء الشافعية الكبار، ومع ذلك له آثار جليلة في أصول الحنفية - ولد في تفتازان - بلدة في خراسان - في شهر صفر سنة اثنتي عشرة و سبع مائة من الهجرة - كما ذكره العلامة ابن حجر العسقلاني في كتابه (الدرر الكامنة) وقال: إن هذا ما وجد بخط ابن الجزري - ونقل عنه هذا التاريخ الإمام السيوطي في كتابه (بغية الوعاة) - وأخذ عن أكابر علماء عصره واستفاد منهم كالعلامة عضد الدين الإيجي الشافعي وغيره من مشايخ عصره، وفاق في الفنون، وتقدم في كثير من العلوم -

وحكي أنه كان في ابتداء طلبه بعيد الفهم جداً حتى لم يكن في جماعة العلامة عضد الدين أهلك منه، وكان العلامة يضرب به المثل في جماعته في البلادة فاتفق أن أتاه رجل في خلوته لا يعرفه، فقال له: قم يا سعد لنذهب إلى السير، فقال: ما للسير خلقت، أنا لا أفهم شيأ مع المطالعة، فكيف إذا ذهبت إلى السير، ولم أطلع؟ فذهب ذلك الرجل، ثم عاد، فقال له مثل ما قال أولاً، فأجابه بمثل ما أجابه في المرة الأولى، فذهب ذلك الرجل، ثم عاد، فقال في آخر كلامه: إن رسول الله ﷺ يدعوك، فقام متزعجاً ولم يتعل، بل خرج حافياً، حتى وصل به إلى مكان خارج البلد، به شجيرات، فرأى النبي ﷺ في نفر من أصحابه تحت تلك الشجيرات فتبسم له وقال له: نرسل إليك مرة بعد مرة فلم تأت؟ فقال يا رسول الله ﷺ ما علمت أنك المرسل، وأنت أعلم بما اعتزكت به من سوء فهمي، وقلة حفظي، وأشكو إليك ذلك فقال له رسول الله ﷺ: افتح فمك، وتقل فيه، ودعاه، ثم أمره بالعود إلى منزله، وبشره بالفتح، فعاد، وقد تضرع علماء، ونوراء، فلما كان من الغد أتى إلى مجلس العلامة عضد الدين، وجلس مكانه، فأورد في أثناء جلوسه أشياء، ظن رفقته أنه لا معنى لها لما يعهدون منه، فلما سمعها العلامة بكى وقال: أمرك يا سعد الدين أني فإنك اليوم غيرك فيما مضى، ثم قام من مجلسه، وأجلسه فيه وفخم أمره من يومئذ - (شذرات الذهب لابن العماد) هذه هي السعادة العظمى التي تفرد بها وفاق أقرانه بالعلم والفضل، وصار إماماً في المعقول، قائماً بالأصول، وشاركاً في الفنون، لم يخلف بعده مثله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء -

والعلامة التفتازاني استقر في سرخس، وتصدى لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، وتخرج به جماعة من العلماء، وطاف بلدانا في تلك النواحي ويدل على ذلك أن مؤلفاته ألفها في أماكن مختلفة -

ويذكر أنه انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره حتى ولي قضاء الحنفية - وهذا أمر عجيب يفضي بالمرء إلى الحيرة في كون هذا الرجل العظيم شافعيًا أو حنفيًا - ولذا اختلف فيه المترجمون له - والراجح أنه كان شافعيًا - كما قال العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه - بغية الوعاة

شيوخه وأساتذته: العلامة التفتازاني تلقى العلم على عدة مشايخ، منهم:

(١) العلامة عضد الدين الإيجي

هو عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشافعي، ولد في إيج من نواحي شيراز بعد السبع مائة، وأخذ عن مشايخ عصره ولازم الشيخ زين الدين الهنكي - ومن تلامذته شمس الدين الكرمانى وضياء الدين العفيفي وسعد الدين التفتازاني - توفي سنة ٧٥٦هـ -

من مؤلفاته: (١) المواقف - وهو كتاب جليل القدر رفيع الشأن، ألفه لغيث الدين وزير خدا بنده (٢) أخلاق عضد الدين وهو مختصر في جزءه لخص فيه زبدة ما في المطولات. (٣) آداب العلامة، (٤) أشرف التواريخ (٥) جواهر الكلام - وهو متن كالمواقف لكنه أقل حجماً منه. (٦) العقائد العضدية (٧) الفوائد الغيائية - في المعاني والبيان (٨) رسالة في الوضع (٩) شرحه لكتاب (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل)

(٢) العلامة ضياء الدين عبد الله بن سعد الله القزويني

(٣) العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي: هو معروف بالقطب التحتاني.

(٤) العلامة لسيم الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد بن مسعود الشافعي النيسابوري.

(٥) العلامة أحمد بن عبد الوهاب القوصي.

تلاميذه: كانت للعلامة التفتازاني حلقة للعلم يجتمع حوله فيها الطلاب وتخرج به أئمة العلوم والفنون، منهم

(١) حسام الدين بن علي بن محمد الأبيوردي.

(٢) حيدر الشيرازي هو برهان الدين حيدر بن محمد الشيرازي الخوافي المعروف بالصدر الهروي.

(٣) علاء الدين الرومي: هو علاء الدين أبو الحسن علي بن مصلح الدين الحنفي.

(٤) علاء الدين البخاري: هو علاء الدين محمد بن محمد الحنفي.

(٥) حيدر الرومي: هو حيدر بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن الرومي الحنفي الرفاعي ولد بشيراز وقرأ على أبيه وغيره ورحل إلى البلاد، وكان ممن اجتمع به التفتازاني والسيد الجرجاني -

(٦) علاء الدين علي القوجحصاري - قرأ على علماء عصره ثم ارتحل إلى بلاد العجم وقرأ على العلامة التفتازاني والسيد الشريف، ثم ارتحل إلى بلاد الروم، من تصانيفه - حاشية على شرح المفتاح للتفتازاني -

(٧) محمد بن عطاء الله بن محمد: ولد بهراة سنة سبع وستين وسبع مائة واشتغل في بلاده حنفياً ثم تحول شافعيًا وأخذ عن التفتازاني، قال العيني عنه كان عالماً فاضلاً متفنناً -

له تصانيف كـ شرح مشارق الأنوار وشرح صحيح مسلم المسمى "فضل المنعم" وشرح الجامع الكبير من أوائله ولم يكمله، وكان قد أدرك الكبار مثل التفتازاني والسيد -

(٨) الشمس الكريمي: هو محمد بن فضل الله بن المجد أحمد الحنفي السمرقندي ويعرف بالخطيبي ولد بخوارزم ثم انتقل به أبوه إلى بخارا فقرأ بها القرآن وكان يحضر عند التفتازاني ويأخذ منه ثم انتقل إلى سمرقند وأخذ من السيد الجرجاني، كان إماماً، علامة، صالحاً، متواضعاً، جم العلم، كثير الحفظ -

(٩) يوسف الحلاج: هو يوسف الجمال الحلاج الهروي الشافعي أخذ عن التفتازاني وغيره وتقدم في الفضائل، وشرح الحاوي شرحاً متوسطاً، وانتفع به الفضلاء -

(١٠) جلال الدين يوسف بن ركن الدين مسيح: هو الذي أجاز التفتازاني بمصنفاته وقراءتها وإصلاحها -

(١١) ميرك السيرامي: هو يحيى بن يوسف المصري الحنفي المعروف بالسيرامي صنف حاشية في البلاغة على المطول كما ذكره صاحب كشف الظنون -

(١٢) لطف الله السمرقندي

(١٣) شهاب الدين محمد

(١٤) شمس الدين محمد بن حمزه الفناري الرومي الحنفي [٧٥١ - ٨٣٧هـ] هو محمد بن حمزه العلامة قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله الرومي الحنفي، ويقال: إن شمس الدين كان سبياً قويا في إظهار كتب العلامة التفتازاني إذ أنه رغب الطلبة في قراءتها ولم تكن موجودة بالشراء لعدم انتشار نسخها

شرح التهذيب

فاحتاجوا إلى كتابتها ولكن عطلتهم الأسبوعية و هي يوم الجمعة والثلاثاء لم تكن وقتا كافيا لكتابة هذه الكتب فأضاف شمس الدين يوم الإثنين إلى العطلة لتمكين الطلبة من التزود بكتب التفتازاني -

(١٥) الأسير البغدادي هو جبريل بن صالح الأسير البغدادي

(١٦) فتح الله الشرواني هو فتح الله بن عبد الله الشرواني الحنفي الرومي، أخذ عن العلامة والشيد الشريف الجرجاني، واستفاد منهما في العلوم العقلية والشرعية، و من تصانيفه - شرح كتاب إرشاد الهادي -

(١٧) محمود السرائي

(١٨) قره داود - له حاشية على شرح الشمسية لقطب الدين التفتازاني.

هذه مجموعة من العلماء الذين تلمذوا على سعد الدين التفتازاني و تلقوا منه العلم مشافهة. وللعلامة التفتازاني **مصنفات كثيرة** متداولة في علوم شتى، كلها نافع تلوح عنه أمارات التحقيق والتدقيق - منها ما يلي:

الحديث: (١) الأربعين في الحديث (٢) رسالة في الإكراه

التفسير:

(٣) تلخيصه للكشاف للزمخشري - لخصه التفتازاني من حاشية الطيبي، ولم يتمها وصل فيها إلى سورة الفتح ألفه سنة ٧٨٩هـ يقال إنه بدأ تأليفه في سمرقند - (٤) كشف الأسرار، وعدة الأبرار - في تفسير القرآن (فارسي)

الفقه:

(٥) الفتاوى الحنفية - أفتاها بهراة - (٦) شرحه على فرائض السجاوندي، وهو للإمام سراج الدين محمد بن محمود عبد الرشيد السجاوندي الحنفي و يقال لها الفرائض السراجية - (٧) المفتاح في فروع الفقه الشافعي.

(٨) اختصار شرح تلخيص الجامع الكبير - بدأ في تأليفه بسرخس عام ٧٨٥هـ

الأصول:

(٩) التلويح في كشف حقائق التنقيح - هو شرح على كتاب تنقيح الأصول للعلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، أتمه التفتازاني في ذي القعدة عام ٧٥٨هـ في كلستان، وهي مدينة من تركستان (١٠) شرح شرح المختصر على كتاب منتهى السؤل والأمل، الكتاب للشيخ الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي -

فقه اللغة:

(١١) النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ - هو شرح على ذخيرة زمخشري الموسومة بالكلم (١٢) ترجمة نثرية باللغة التركية لديوان سعدي المعروف بـ بوستان - قام بها عام ٧٥٥هـ.

النحو: (١٣) شرح لكتاب العزي في التصريف الكتاب للشيخ عز الدين أبي الفضائل إبراهيم، و أضاف التفتازاني إليه فوائد شريفة و زوائد لطيفة فصار متنا لطيفا جامعاً متداولاً بين العلماء - أتمه في شهر شعبان سنة ٧٣٨هـ - وهو أول تأليفه - وصنف السيوطي حاشية على شرح السعد

(١٤) الإرشاد - ألفه سنة ٧٧٨هـ بخوارزم لولده المكرم و جعله على مقدمة وثلاثة أقسام -

البلاغة: (١٥) الشرح المطول على تلخيص المفتاح للشيخ جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق - فرغ من تأليفه في صفر سنة ٧٤٨هـ -

(١٦) مختصر المعاني هو شرح لتلخيص المفتاح مختصر من الشرح الأول، و قد اشتهر الشرح

شرح التهذيب

الأول بالمطول وهذا الشرح بالمختصر، وهو أشهر شروحه وأكثرها تداولاً أتمه عام ٧٥٦هـ في غجنجان، وهي من قرى بخارى ولا يزال هذا المختصر يدرس في المدارس الإسلامية في الهند وخارجها -
(١٧) شرحه على كتاب المفتاح للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي -
أتمه في شوال عام ٧٨٧هـ في سمرقند - هذا الشرح من المؤلفات التي كتبها في أواخر عهده بالتألف و
ذاع ذبوع مختصر المعاني والمطول -

المنطق: (١٨) تهذيب المنطق والكلام - ألفه عام ٨٨٩هـ - وجعله على قسمين القسم الأول في المنطق، والثاني في الكلام والقسم الأول قد أقبل عليه الدراسون وقد اشتهر في الأفاق وقد بلغ من شهرة هذا الكتاب وأهميته أن شرحه وعلق عليه عديد من المؤلفين - وهو الذي نحن بصدد -
(١٩) شرح الرسالة الشمسية الرسالة لنجم الدين علي بن عمر القزويني المعروف بالكاتب تلميذ نصير الدين الطوسي - ألفه سنة ٧٥٣هـ ببلدة جام -

الكلام: (٢٠) المقاصد في علم الكلام - أتمه وشرحه في سمرقند في ذي القعدة عام ٧٨٤هـ -
(٢١) شرح العقائد النسفية - العقائد للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد، أتمه في خوارزم في شعبان عام ٧٦٨هـ - وهو شرح موجز، ويعد من الكتب النراسية المقبولة -

وغير ذلك من التصانيف في أنواع العلوم التي تنافس العلماء في تحصيلها والاعتناء بها -
وكان للتفتازاني اتصال بالطاغية الشهير تيمور لنك - وفي مجلس هذه الطاغية جرت المناظرة المشهورة بينه وبين السيد الجرجاني في اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في قوله تعالى "ولئك على هدى من ربهم" فرجح الحكم نعمان المعتزلي قول السيد الشريف، فرفع السلطان منزلته وحط منزلة العلامة السعد، فاعتزم لذلك وحزن حزناً شديداً وأخذ يعرض في شعره بملوك الأرض خصوصاً تيمور لنك يقول:
إذا خاض في بحر التفكير خاطري على درة من معضلات المطالب
حقرت ملوك الأرض في نيل ما حووا و نلت المني بالكتب لا بالكتائب
وجرت بينهما مناظرة أخرى في ذلك المجلس في مسألة كون إرادة الانتقام سبباً للغضب أو الغضب سبباً في إرادة الانتقام - فالعلامة التفتازاني يقول بالأول والسيد الشريف يقول بالثاني قال الشيخ منصور الكازروني، والحق في جانب الشريف -

توفي رحمه الله تعالى يوم الإثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنتين وتسعين وسبع مائة من الهجرة بسمرقند - هو الذي اختاره العلامة ابن حجر العسقلاني - ونقل جثمانه إلى سرخس، ودفن بها يوم الأربعاء التاسع من جمادى الأولى بهذه السنة - قيل إن استيظانه بسمرقند كان بسبب إبعاد الطاغية تيمور لنك له إليها -
وذكر أن سبب وفاته كان هو الغم والكمد الذي أصابه من المناظرة المشهورة بينه وبين السيد الشريف، إذ لم يبق على الحياة بعد ذلك إلا مدة يسيرة - ومن المترجمين له من قال إنه مات ٧٩١هـ - هذا الذي ذهب إليه العلامة جلال الدين السيوطي وبعضهم قال إنه توفي ٧٩٢هـ - كما جاء في رسالة منسوبة إلى الجرجاني - كما وقع الخلاف في سنة وفاته وقع الخلاف أيضاً في سنة ولادته فقيل ولد سنة ٧١٢هـ وقيل سنة ٧٢٢هـ - ورجحنا الأول لأنه قول العلامة ابن حجر العسقلاني، والعلامة جلال الدين السيوطي والله أعلم بحقيقة الحال - رُوح الله روحه، وزاد في غرف الجنان فتوحه -

محمد عاقل الرضوي المصباحي
رئيس المدرسين بالجامعة القادرية رشا بريلي

صاحب إمداد اللبيب لإفهام التهذيب

فضيلة الشيخ الأستاذ محمد عاقل الرضوي المصباحي

رئيس الأساتذة بالجامعة القادرية محطته بوشا من مديرية بريلي الشريفة بولاية اتر براديش الهند
أعده : محمد نعيم القادري المتعلم بالصف السابع بالجامعة القادرية، رشاء، بريلي

اسمه: محمد عاقل الرضوي ابن الحاج منشي رضا بن جهوٹ بن علي حسين

مولده: ولد في قرية دولفوري من مديرية مراد آباد بولاية اتر براديش الهند، سنة إحدى وسبعين و

تسع مائة و ألف من الميلا (١٩٧١م) ونشأ وترعرع في بيت علم وفضل، وجود ديني-

دراسته: ولما بلغ سن الشعور التحق بمدرسة قريته للدراسة الابتدائية، درس فيها بعض الكتب

الأردية والهندية، ثم اشتغل بحفظ القرآن الكريم، وفرغ منه وهو في الثالثة عشر من عمره -وبعد ذلك أخذ

اللغة الفارسية و الدراسة الابتدائية في اللغة العربية بالجامعة الفاروقية عزيز العلوم، وهي مدرسة أسسها

حافظ الملة والدين، واقعة في بلدته بهوجفور، شهيرة في تلك المنطقة - ودرس في الصف الثاني و الثالث

بمدرسة "بشير العلوم" في نفس البلدة، ونجح في الاختبار السنوي بتقدير "ممتاز" ثم ارتحل إلى الجامعة

الأشرفية بمباركفور أعظم جره، التي هي من أكبر المدارس الإسلامية والمعاهد الدينية لأهل السنة

والجماعة على مستوى الهند، فتلقى خمس سنوات من عام ١٩٨٩ء إلى ١٩٩٣ء العلوم المتداولة والفنون

الرائجة من علم التفسير والحديث والفقه واللغة والمنطق والفلسفة على الأساتذة البارعين والشيخوخ

الماهرين، واجتهد في الأخذ عنهم حتى برع في العلوم وتخرج في اليوم الأول من جمادي الآخرة ١٤١٤هـ

المصادف ١٧ / نوفمبر ١٩٩٣ء وحصل على شهادة الفضيلة، وفاز في الاختبار بتقدير "ممتاز".

أساتذته: تلقى فضيلة الشيخ العلوم والفنون من أجلة العلماء والمشائخ ممن يوثق بهم ونذكر هنا بعض

هؤلاء الرجال الأفذاذ، ﴿١﴾ الفقيه الأعظم بالهند المفتي محمد شريف الحق الأمجدي (رحمه الله تعالى)

﴿٢﴾ المحدث الكبير ممتاز الفقهاء العلامة ضياء المصطفى القادري ﴿٣﴾ فضيلة الشيخ المحقق الكبير

العلامة محمد أحمد المصباحي الأعظمي، رئيس هيئة التدريس بالجامعة الأشرفية ﴿٤﴾ فضيلة الشيخ العلامة

عبد الشكور المصباحي ﴿٥﴾ فضيلة الشيخ العلامة أسرار أحمد الأعظمي ﴿٦﴾ فضيلة الشيخ العلامة المفتي

محمد نظام الدين المصباحي ﴿٧﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ إعجاز أحمد الأعظمي ﴿٨﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ

محمد نصير الدين المصباحي ﴿٩﴾ فضيلة الشيخ المفتي محمد خورشيد المصباحي ﴿١٠﴾ فضيلة الشيخ

المفتي عبد المنان الكليمي ﴿١١﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ محمد رفيق عالم المصباحي ﴿١٢﴾ فضيلة الشيخ

المفتي نثار أحمد ﴿١٣﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ عبد الحق الرضوي ﴿١٤﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ شمس الهدى

خان المصباحي ﴿١٥﴾ فضيلة الشيخ المفتي بدر عالم المصباحي ﴿١٦﴾ المقرئ علي حسين الأشرفي ﴿١٧﴾ الأستاذ الحافظ محمد حسين، وغيرهم من الأساتيد المهرة الذين هم شمس العلم والفضل -

على منصب التدريس: بعد الحصول البراعة والحذقة على معظم العلوم العقلية والنقلية الرائجة في الهند، أقبل على التدريس والإفادة فأخذ يلقي الدروس والمحاضرات على التلاميذ، وقد بدأت رحلته التدريسية من الجامعة القادرية التي هي من أكبر المؤسسات التعليمية، والمعاهد الدينية في ولاية اتر براديش وأتر اكنند، وذلك أن أستاذه الكريم فضيلة الشيخ العلامة محمد أحمد المصباحي الأعظمي عيّنه للتدريس فيها بإشارة مديرها الفريد مناظر أهل السنة والجماعة العلامة صغير أحمد الرضوي الجوكنفوري الذي يسعى لها ليلاً ونهاراً وي بذل جهوده البالغة -

وما زال فضيلة الشيخ يقوم بمسئولية التدريس في نفس الجامعة منذ ذلك الحين إلى الوقت الراهن، ويدرّس أمهات الكتب في المنقول والمعقول وي بذل جهوده البالغة في التدريس والتربية، وهو رئيس هيئة التدريس فيها، وتلمذ عليه كثير من الطلاب، منهم من يعدّ ماهراً في العلوم، فائقاً في الفنون، مشتهراً في اللغة والبيان -

البيعة: بايع في زمن التعليم ١٩٨٦هـ على يد حفيد الإمام أحمد رضا فضيلة العلامة تاج الشريعة الشاه المفتي محمد اختر رضا خان الأزهري (حفظه الله تعالى) في السلسلة العالية القادرية البركاتية، وقد أجازته للقرآن والحديث الفقيه الأعظم بالهند المفتي محمد شريف الحق الأمجدي رحمه الله تعالى والمحدث الكبير العلامة المفتي ضياء المصطفى القادري حفظه الله تعالى -

الحج والزيارة: تشرف بالحج والزيارة عام خمسة وعشرين و أربع مائة وألف من الهجرة المصادف خمسة والفين من الميلاد (٢٠٠٥) -

من أولاده: محمد عبد القادر المعروف بـ غلام جيلاني ورقية طاهره ومحمد حسان رضا سبحاني نسأل الله تعالى له دوام الصحة والعافية، وكثرة الإفادة والإفاضة، ونشر الدين والعلم على أوسع نطاق قلماً ولساناً - صلى الله تعالى على خير خلقه ونور عرشه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين -



فهرس الموضوعات

العدد	الموضوعات	العدد	الموضوعات	العدد
١	مقدمة الكتاب	٢١	معنى الذاتي والعرضي	٢٦
٢	متن التهذيب	٢٢	وجه تقديم الجنس على سائر الكليات	٢٢
٣	شرح التهذيب	٢٣	الجنس وأقسامه	٢٢
٤	شرح الخطبة	٢٤	النوع	٢٢
٥	تقسيم العلم إلى تصور وتصديق	٢٥	ترتيب الأجناس والأنواع	٢٣
٦	تقسيم العلم إلى ضروري وكسبي	٢٦	الفصل وأقسامه	٢٣
٧	تعريف النظر	٢٧	المقوم والمقسم	٢٤
٨	تعريف المنطق، وبيان وجه الحاجة إليه	٢٨	الخاصة	٢٤
٩	موضوع المنطق	٢٩	العرض العام	٢٤
١٠	تعريف العرض الذاتي	٣٠	أقسام اللازم	٢٥
١١	الدلالة، وأقسامها	٣١	الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي	٢٥
١٢	تعريف المفرد والمركب	٣٢	المعرف مع أقسامه	٢٦
١٣	أقسام المركب	٣٣	شروط المعرفة	٢٦
١٤	أقسام المفرد	٣٥	جواز التعريف بالأعم والأخص	٢٦
١٥	التصورات	٣٥	التصديقات	٢٨
١٦	المفهوم، الجزئي والكلي	٣٦	تعريف القضية	٢٨
١٧	أقسام الكلي باعتبار وجوده في الخارج	٣٧	تقسيم القضية إلى حملية وشرطية	٢٨
١٨	النسب بين الكليين	٣٨	أقسام الحملية باعتبار الموضوع	٢٩
١٩	الجزئي الإضافي	٣٩	السور وأقسامه الأربعة	٣٠
٢٠	وجه انحصار الكلي في أقسامه الخمسة	٤٠	إن المهمة تلازم الجزئية	٣٠

الصفحة	الموضوعات	العدد	الصفحة	الموضوعات	العدد
٥٥	شرائط الشكل الثالث وضروبه المنتجة	٦٠	٤١	القضية الحقيقية والخارجية والمهنية	٣٠
٥٦	الخلف	٦١	٤٢	المعلولة والمحصلة	٣١
٥٧	شرائط الشكل الرابع وضروبه المنتجة	٦٢	٤٣	القضية الموجهة	٣٢
٥٩	شرح الضابطة	٦٣	٤٤	تقسيم الموجهة إلى البسيطة والمركبة	٣٢
٦٣	جداول الأشكال الأربعة	٦٤	٤٥	أقسام الموجهة البسيطة	٣٢
٦٥	القياس الاقتراني المركب من الشرطيات	٦٥	٤٦	أقسام الموجهة المركبة	٣٤
٦٥	القياس الاستثنائي	٦٦	٤٧	القضية الشرطية وأقسامها	٣٦
٦٥	القياس الاستثنائي والانفصالي	٦٧	٤٨	القضية العنادية والاتفاقية	٣٨
٦٦	ضروبها المنتجة	٦٨	٤٩	التناقض و شرائطه	٤٠
٦٦	قياس الخلف	٦٩	٥٠	النقيض للقضايا الموجهة	٤١
٦٧	الاستقراء والتمثيل	٧٠	٥١	العكس المستوي	٤٣
٦٨	مواد الأقيسة	٧١	٥٢	العكس للقضايا الموجهة	٤٥
٦٨	تقسيم القياس البرهاني	٧٢	٥٣	عكس النقيض	٤٨
٧٠	خاتمة	٧٣	٥٤	دليل الافتراض	٤٩
٧٠	أجزاء العلوم	٧٤	٥٥	القياس وتقسيمه	٥٠
٧١	الرووس الثمانية	٧٥	٥٦	تقسيمه إلى الاقتراني والاستثنائي	٥٠
٧٣	صاحب التهذيب	٧٦	٥٧	الأصغر والأكبر وتعريف الأشكال الأربعة	٥١
٧٧	صاحب إمداد اللبيب	٧٧	٥٨	شرائط الشكل الأول وضروبه المنتجة	٥٢
٧٩	فهرس الموضوعات	٧٨	٥٩	شرائط الشكل الثاني وضروبه المنتجة	٥٣